الفَسَادْ وأخلاقِيَاتْ العَمَلْ

موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

د. باية ساعو

بسم الله الرحمن الرحيم

الفساد وأخلاقيات العمل

• **المؤلف: د. باية ساعو**

• **تنسيق داخلي للكتاب: دار المتنبي للطباعة والنشر**

• **مقاس الكتاب: 17/25**

• **الطبعة الأولى**

• **الناشر:** دار المتنبي للطباعة والنشر

• **الرقم الدولي الموحد للكتاب**

• **ISBN :978 _ 9969 _ 518 _89 _ 4**

• **الإيداع القانوني:** ماي/ 2024م

• **الحقوق:** جميع الحقوق محفوظة ©

• **مقر الدار:** حي تعاونية الشيخ المقراني/ طريق إشبيليا

مقابل جامعة محمد بوضياف/ المسيلة- الجزائر

• **للتواصل مع الدار:** *elmotanaby.dz@gmail.com*

• الموقع الالكتروني: *https://elmotanaby.com*

• هاتف: 0773.30.52.82/ 0668.14.49.75

• فاكس: 035.35.31.03

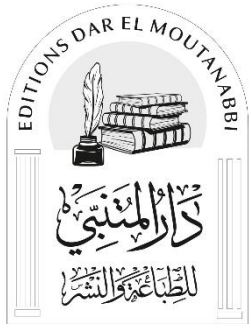

د. بـايـة سـاعـو

الـفَـسَـاد
وأخـلاقِـيَاتْ العَـمـلْ

موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

2024

فهرس المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الفساد

أولا: مفهوم الفساد 15

ثانيا: تطور مفهوم الفساد 19

الفصل الثاني

الفساد والشريعة الإسلامية

اولا: تحليل مصطلح الفساد في الشريعة الاسلامية: 23

ثانيا: أهمية العامل الديني 26

ثالثا: دلالة لفظ الفساد في السنة النبوية الشريفة 28

الفصل الثالث

الأنواع المختلفة للفساد

أولا: خصائص الفساد..... 33

ثانيا: أنواع وأشكال الفساد 39

ثالثا: انواع أخرى للفساد..... 45

الفصل الرابع

مظاهر الفساد

1. الرشوة: 54
2. المحاباة والمحسوبية والوساطة 55
3. الاحتيال ونهب المال العام (النصب) 56
4. اختلاس المال العامِّ: 57
5. التزوير 57
6. الإسراف في استخدام المال العامِّ..... 57
7. الانحرافات التنظيميَّة 58
8. الانحرافات السلوكيَّة..... 59

الفصل الخامس

أسباب الفساد الإداري والمالي

اولا: الاسباب العامة للفساد..... 63
ثانيا: اسباب اخرى للفساد 69
ثالثا: الأليات المختلفة للحد من ظاهرة الفساد: 72

الفصل السادس

أثار الفساد الاداري والمالي وتفشيه على مختلف الأصعدة

اولا: آثار الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية 83
ثانيا: آثار الفساد على سيادة الدولة: 87
ثالثا: آثار الفساد على الأداء العام: 87
رابعا: آثار الفساد على المجتمع وعلى قيمه الأخلاقية 87

خامسا: تأثير الفساد على المستهلك والاسعار: 88

الفصل السابع

أخلاقيات العمل مفاهيم عامة، الأهمية ومظاهر اكتسابها

اولا: مفهوم الأخلاق 94
ثانيا: تعريف قيم وأخلاقيات العمل 96
ثالثا: تعريف ميثاق أخلاقيات العمل 97
رابعا: اهمية اخلاقيات العمل: 97
خامسا: خصائص أخلاقيات العمل 99
سادسا: مظاهر اكتساب اخلاقيات العمل 100

الفصل الثامن

محاربة الفساد من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان. 105
ثانيا: منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد: 106
ثالثا: البنك الدولي ودوره في مكافحة الفساد العالمي 108
رابعا: مكافحة الفساد من قبل الصندوق النقد الدولي 117
خامسا: البرنامج الدولي لمكافحة الفساد 121
سادسا: لجنة الوزراء التابعة للمجلس الأوروبي: 1997 122

الفصل التاسع

الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد

اولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع السلطات الجزائرية ... 125

ثانيا: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: 127

ثالثا: الاجراءات الاصلاحية المصاحبة للتشريعات التي قامت بها الجزائر 136

رابعا: الديوان المركزي لقمع الفساد 137

خامسا: أهم قضايا الفساد في الجزائر 140

الفصل العاشر

تجارب بعض الدول لمكافحة الفساد الاداري والمالي

اولا: تجربة سنغافورة 145

ثانيا: تجربة نيجريا 153

ثالثا: تجربة بلغاريا 156

رابعا: تجربة المكسيك..... 159

خامسا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية 163

سادسا: ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الفساد..... 165

سابعا: الدول في مؤشر الفساد من الأول إلى العاشر 167

ثامنا: مدركات الفساد في بعض دول العالم سنة 2022 171

الخاتمة..... 177

قائمة المراجع..... 179

مقدمة

الفســـاد عرض من الاعراض الـدالـة على خلـل ادارة الـدولـة، ذلـك أن المؤسـسـات التي أنشـئت لتنظيم العلاقات بين المواطنين والدولة تسـخر بدلا من ذلـك في الاثـراء الشـخصـي للمســؤولين الحكوميين وفي توفير الامتيـازات للفاســدين، فالفســاد قضــية عالمية موجودة في جميع انحاء العالم وبدرجات متفاوتة وتتعامل معها جميع الدول بشــكل أو بأخر، إلا أن الدول التي أثبتت إرادتها الســياســية واصــرت على علي القضــاء على الفســاد بدأت تجني ثمار الاقتصاد العالمي بعد أن كان الفساد يؤدي إلى تآكل قدراتها التنافسية، وتشير الدراسات بكل بساطة إلى أن الفساد بالاشتراك مع عومل أخرى يقلل من قدرة الدولة على تأســيس قدرتها التنافســية والمحافظة عليها، وكما تشــير أيضــا الدراســات أن للفســاد تكلفة، وأن العجز عن المنافســة يدخل ضــمن هذه التكلفة، والفســاد أكبر من أن يكون مجرد مسـألة اقتصـادية، بل إن تصـنيفه على أنه مسألة اقتصادية يعتبر تقليلا من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل.

وفضــلا عن كونه يؤدي إلى القضــاء على هيبة القانون، فإنه يؤدي إلى انهيار شــديد في البيئة الاجتماعية والثقافية وأن أخطر ما ينجم عن هذه الممارسـات هو ذلك الخلل الكبير الذي يصـيب أخلاقيات العمل أو الأخلاقيات الوظيفة أو المهنة، وهذا عندما يتقبل فئة منة المواطنين (أو جل) الفســاد كأسـلوب في العمل وطريقة الحصـول على المزايا في المجتمع، وبهذا يبدأ النسـيج الأخلاقي للمجتمع بالإنهيار، ولعلى أســوء ما للفســاد من تكلفة هي اشــاعة روح اليـأس بين أفراد المجتمع، ويتفق علمـاء الاجتمـاع على أنـه كلمـا ضــعف الأمل

انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد، وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز، وبدون الانجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلا بعد جيلا.

إن ما تشهده دول العالم حاليا واقتصاديات معظم الدول من أزمات متعددة ومتفاوتة من حيث الحدة، ازمات سياسية واجتماعية واقتصادية تتباين في أشكالها وأحجامها، يفرض علينا العمل والسعي للقضاء على مثل تلك الأزمات والظواهر أو على الأقل الحد منها، ولقد نجد من بين اهم اسباب تلك الازمات نجد الفساد الاداري والمالي لما له من آثار سلبية على الدولة والفرد والمجتمع كما ذكرنا سابقا.

وكما هو معروف فقد أصبح الفساد الإداري والمالي من سمات العصر الحديث، على الرغم من أن الفساد بشكل عام هو قديم النشأة منذ خلق البشر ودلالة ذلك قولة تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾ الرعد: 25

وأول من بدأ بالفساد هو إبليس عندما استأذن الله تعالى. **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ الحجر: 36-40

وكما هو معلوم ايضا فان الآثار السلبية الناتجة عن الفساد لا تقتصر على قطاع مجتمع معين وإنما تمتد هذه الآثار لتطول كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، وبالتالي تؤدي إلى حدوث خلل في التركيب الاجتماعي، والاقتصادي

والسـياسـي في الدولة مما يؤدي إلى بروز هيئات وأنظمة تعتمد على رأس المال الفاسد والرشوة.

ومما سبق يمكن القول بأن ظاهرة الفساد وبأنواعها من أهم الظواهر التي فتحت الأبواب أمام نقاشات تنادي بضرورة إنشاء هيئات وطنية ودولية تعمل على وضع وترسيخ مجموعة من المبادئ الهادفة إلى القضاء على هذه الظاهرة التي اخلت بالبنية التحتية لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم المبادئ المنصوص على العمل بها هي إدراج عامل الأخلاق داخل العمل في المرافق والادارات العمومية، وحتى في المؤسسات الخاصة، وهذا ما يعرف بأخلاقيات العمل.

ونتيجة للانفتاح العالمي ظهر ما يسمى أيضا بعولمة الفساد لينطلق الفساد عابراً للحدود من خلال جرائم ترتكب من أفراد عدة وبالتالي استحالة إثبات هوية أو جنسية هذه الظاهرة.

وانطلاقا من العرض السابق فإننا سنحاول من خلال هذا الكتاب البيداغوجي وعبر مختلف فصوله التعرض إلى ما يلي:

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول الفساد.

الفصل الثاني: الفساد والشريعة الاسلامية.

الفصل الثالث: الانواع المختلفة للفساد.

الفصل الرابع: مظاهر الفساد.

الفصل الخامس: أسباب الفساد الاداري والمالي.

الفصل السادس: آثار الفساد الاداري والمالي وتفشيه على مختلف الاصعدة.

الفصل السابع: أخلاقيات العمل، مفاهيم عامة، الاهمية، ومظاهر اكتسابها.

الفصل الثامن: محاربة الفساد من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية.

الفصل التاسع: الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد.

الفصل العاشر: تجارب بعض الدول لمكافحة الفساد الاداري والمالي.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الفساد

أولا: مفهوم الفساد

على الرغم من أن الفســـاد كان ولا يزال جزءا من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، منذ وقت بعيد إلا أنه لم يتم التوصل إلى تحديد تعريف له دقيق بشـــأن هذه الظاهرة، شـــأنه شـــأن الكثير من الظواهر الاجتماعية، ولعل الأســـباب تعود في ذلك إلى تعدد صـــور وأشـــكال ووســـائل الفساد، واختلاف الحقول المعرفية المهتمة بدراسة الظاهرة ما بين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى اختلاف المرجعيات القانونية والثقافية والتشريعية التي تعتمد لوضع معايير التمييز بين الأفعال الفاسدة من غيرها.

تمثل ظاهرة الفســـاد إحدى الظواهر التي وجدت عبر التاريخ تحولت في الوقت الحاضـــر إلى مشـــكلة رئيســـية تواجه النظام العالمي، وهو ظاهرة اجتماعية، اقتصادية وسياسية تتعدد صوره وأساليبه بدرجات متفاوتة وفي الدول المتخلفة بدرجات أكبر.

وسوف نحاول من خلال المحور التعرف على ما يلي:

أ- الفساد لغة: يقال في اللغة فَسَدَ الشيء بمعنى لم يعد صالحًا، وغالبا ما يأتي فســاد الشـيء من ذاته، أما لفظ الإفســاد فتدل على تحققه بفعل خارجي، وقد عرف الفســـاد في مختلف المعاجم اللغوية على أنه: "نقيض الصـــلاح، أو نقول «فسد: ضد صلح، فسد الشيء: بطل واضمحل[1] ويكون بمعنى تغيّر، فالفساد يعني التلف والعطف والاضطراب والخلل والجدب والقحط، وإلحاق الضرر.

[1] جمال الدين بن المنظور، **لسان العرب**، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص413.412.

- فقد جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على انه الخلل والاضطراب[1]

- وترجم معجم "أكسفورد" كلمة Corruption بأنها: فساد، تعفن، تلف، ارتشاء، تحريف[2]». وتعني كلمة Corruption باللغة الإنجليزية تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق، كما يعني أيضا الرشوة.

- كما جاء تعريف الفساد في معجم "قاموس" العلوم الاجتماعية على أنه «استغلال السلطة للحصول على منفعة أو فائدة أو ربح لصالح فرد أو جماعة أو طبقة، عن طريق انتهاك حكم القانون، أو الخروج على معايير السلوك الأخلاقي الرفيع[3]».

- الفساد: نقيض الصلاح وأخذ المال ظلما، وهو مأخوذ من فسد الشيء، يفسد فسادا وفسودا، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها، والمفسدة ضد المصلحة[4].

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول بأن الفساد يدور تعريفه حول التغير الطارئ على الشيء على خلاف عادته وصفته، مما ينسخ عنه حلية

---

[1] هاشم الشمري، ايثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص17.

[2] The oxford English - Arabic dictionary of current usage, oxford university1995; p276.

[3] صالح بن راشد بن علي المعمري، **استراتيجية مكافحة الفساد الاداري في القطاع العام**، الطبعة الاولى، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2013، ص 41.

[4] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي، اسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي**، الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي، 2013، ص 15 ,

صلاحيته ويستبدل بها التلف والبطلان، الفساد بمعنى السحر، الفساد بمعنى القتل، الفساد بمعنى الخراب، الظلم والجور.

ب- الفساد اصطلاحا: تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه، إلا أن التعريف المعتمد في جميع المراجع قُدِمَ من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على أنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، أو هو سوء إستعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد واجراءات مناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[1]، أي من خلال الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة أو سرقة أموال الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتحت هذا التعريف تندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة وهي عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى كالعمولات، الرشاوي، التهرب الضريبي، أو الغش الجمركي، إفشاء أسرار العقود والصفقات...الخ، وذلك من أجل مثلا التغلب على المنافسين وتحقيق الأرباح خارج حدود القوانين الشرعية.

[1] Vaknin, Sam, Crime and corruption, united press international, Skopje, Macedonia, 2003.p18.

الفساد حسب المنظمة الشفافية الدولية هو سوء استخدام السلطة لأجل تحقيق مكاسب خاصة[1]، وهناك من عرف الفساد بأنه: (السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم[2].

ويعرف الفساد ايضا في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه استخدام النفوذ العام من أجل تحقيق أرباح أو منافع خاصة، وهذا يشمل جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحلين أو السياسيين ويستبعدها بين القطاع الخاص، وهذا يعني أن الفساد يظهر بكثرة أو بشدة في القطاع العام من القطاع الخاص.

وهنا يتفق مع مقولة (جاري بيكر) «إننا إذا ألغينا الدولة فقد ألغينا الفساد» ولكن لا ننسى أن ظاهرة الفساد بقدر مالها مساس بمؤسسات الدولة حيث يرتكبها موظفو الدولة فإنها ترتبط بالدرجة الأولى نفسها بتأثير الاقتصادي الذي تمارسه مؤسسات القطاع الخاص.

[1] www.transparecy.org. le 21.05.2023.

[2] فاروق، عبد الخالق، **الفساد في مصر دراسة اقتصادية تحليلية**، العربي للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 10

كما يعرف الفساد اصطلاحا ايضا بأنه انفلات الفرد والمجتمع عن ضوابط الشرع[1]، ويعرف ايضا بانه سوء استخدام الادوار (الوظائف) العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة[2].

وهناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية تعرف على أنها سلوك لا أخلاقي للموظف العام، فالفساد بشكل عام يقصد به استخدام وضع غير شرعي لتحقيق كسب غير شرعي، وغالبا ما يتسم بالسرية.

ثانيا: تطور مفهوم الفساد

لقد تطور مفهوم الفساد فبينما كان مفهوم الفساد مفهوم الرشوة التقليدي، والمتمثل في كونه دفع مبلغ من المال غير مشروع من أجل جلب منفعة غير مشروعة، أو استغلال نفوذ لإحقاق الباطل...الخ، فمع ظهور العولمة وبأشكالها المتعددة تطور مفهوم هذا الأخير من مبلغ نقدي إلى ارسال الهدايا وغيرها، إلى المتداول اليوم ضمن ثقافة الفساد على نحو احترافي يدخل في باب العولمة والتسهيلات والنسب المئوية...الخ، وهذه الألفاظ أو الكلمات في المفهوم المعاصر هي مصطلحات تجارية، مهنية ومحترمة. تستخدم لتسهيل أعمال الشركات والأفراد، والتي أصبحت سمة الإقتصاد الحر، والعاملون في مجالها يطالبون بها علنا لقاء تأديتهم لخدمات وتسهيلات معينة، والتي تشمل في بعض

[1] حسين عليوي حسين الطائي، **الاساليب العلمية للقضاء على الفساد، رؤية قرآنية**، ملحق مجلة الجامعة الاسلامية، ندوة الفساد الاداري والمالي وسبل معالجتها، 2009/12/15، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، الجامعة الاسلامية، بغداد، العراق، ملحق رقم 6، 2010، ص 6.

[2] عبد القادر خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص91.

الاحيـان دفـع تكـاليـف رحلات تـرفيهيـة، اقـامـة حـفلات تكـريـميـة ومـآدب ومكافآت...الخ

الفصل الثاني

الفساد والشريعة الإسلامية

اولا: تحليل مصطلح الفساد في الشريعة الاسلامية:

يعرف الفساد في الدين على أنه انفلات الفرد والمجتمع عن ضوابط الشرع، والفساد في الشريعة الاسلامية يستمد معانيه من آيات القرآن الكريم التي تناولته، وقد تجاوزت خمسين آية، وفي واحد وعشرون سورة وهي: سورة البقرة، آل عمران، المائدة، الأعراف، الأنفال، يونس، هود، يوسف، الرعد، النحل، الإسراء، الأنبياء، المؤمنون، الشعراء، النمل، القصص، العنكبوت، الروم، غافر، محمد، الفجر، وكل الآيات تنهي وتحذر منه، وبعضها حدد صراحة الجزاء الذي يترتب على المفسدين، في قوله تعالى ﴿ ...وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا ... ﴿٣٣﴾ ﴾ المائدة 33، وقوله عزوجل: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ البقرة: 11 – 12. والجزاء في الشريعة هو القتل وقطع الأيدي والنفي من البلاد، وذلك تبعا لاختلاف الظروف المكانية والزمانية وتباين الآثار والنتائج المترتبة على الفعل الفاسد، وذلك لقوله تعالى في السورة القرآنية: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ المائدة: 33.

يمكن التوقف على سبيل المثال لا الحصر عند الكلمات: فساد، الفساد، المفسدون، يفسد.

- تكررت كلمة "فساد" 5 مرات في القرآن الكريم.
- تكررت كلمة "الفساد" معرفة 6 مرات في القرآن الكريم.
- تكررت كلمة "المفسدون" 14 مرة في القرآن الكريم.
- تكررت كلمة "مفسدون" 6 مرات في القرآن الكريم.
- تكررت كلمة "يفسد" و"يفسدون" 14 مرات في القرآن الكريم.

كما تناول المفسرون تلك الكلمات إيضاحا وبيانا ومن أمثلة على ذلك نجد:

الفساد ضد الصلاح، الفساد خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعا به، والفساد في الأرض هيج الحروب والفتن، والفساد يعم كل ما ينشأ عنه من مضرة في الدين والدنيا، كانتشار الجهل، وحصول الانحراف الفكري أو السلوكي، وقتل الأنفس، وغصب الاموال واتلافها، وانتهاك الأعراض...الخ، أيضا يقول ابن مسعود: " الفساد في الأرض هو الكفر والعمل بالمعصية، فمن عصى الله فقد أفسد في الأرض".

وبالجملة فقد وردت كلمة "فسد" في الشريعة الاسلامية على ستة أوجه:

- الفساد بمعنى المعاصي.
- الفساد بمعنى الهلاك.
- الفساد بمعنى القحط وقلة النبات.
- الفساد بمعنى السحر.
- الفساد بمعنى القتل.
- الفساد بمعنى الخراب، الظلم، الجور.

أغلب المجتمعات البشـرية قديما ارتضـت بعبادة الأصـنام والأوثان والطواغيت وهذا هو الانحراف بعينه، والدليل على ذلك أنَّ معظم الرسـل (عليهم الصـلاة والسـلام) كانوا يركزون في دعواتهم على ترك عبادة الأصـنام والأوثان والطواغيت والتوجه إلى عبادة الواحد الأحد سـبحانه كنبي الله نوح وهود وصالح وحسب ما ورد ذلك في الآيات القرآنية وكما يلي [1]:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ۝٢٥ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ ۝٢٦ ﴾ هود 25-26

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا مُفۡتَرُونَ ۝٥٠ ﴾ هود 50.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ * وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ ۝٦١ ﴾ هود 61.

فما كان جواب هذه المجتمعات إلاَّ الغوص والإصرار على تلك الضلالة والفساد والانحراف عن جادة الحق والصـواب وهـذا مـا عبرت عنـه الآيـة الكريمـة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٣٢ ﴾ هود: 32. فالله تعالى صدق وعده فأغرقهم عن بكرة أبيهم.

---

[1] محمد عباس نعمان الجبوري، **مفهوم الفساد في القرآن الكريم**، جامعة بابل، كلية الدراسـات القرآنية، مجلة كلية التربية الأسـاسـية/ جامعة بابل، آيار/2012، للمزيد من التفاصـيل راجع الموقع الالكتروني:
https://www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition7/basic_ed7_26.

وكذلك تعامل قوم هود مع نبيهم وقوم ثمود مع نبيهم صـالح بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب، ونتيجة التعنت الشديد من قبل تلك الأقوام وإصرارهم على ذلك جاءهم العذاب الأليم كما ورد في قوله تعالى ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾ ﴾ الأعراف: 78.

ثانيا: أهمية العامل الديني

إن الأفراد لا تتجاهل قيمه الدينية والأخلاقية السـائدة في مجتمعه، وهذه القيم التي تسـود المجتمع ليسـت مجرد شـيء عابر غير مرتبط بسـلوك الفرد في مجتمعه، فهي تدخل في الدولة وتعيش فيها عن طريق الموظفين، وهذه القيم مهمة للقضـاء على الفسـاد الإداري، ولكن يجب اسـتحضـارها عند كل موظف، وأن يكون متسلحاً بها عقائدياً ومؤمناً بها من خلال التثقيف والتوعية، ولكن للأسف طغت المادية العمياء على القيم الدينية والأخلاقية لسلوك بعض الموظفين بل المجتمع ككل، مما أدى إلى انحرافه عن الطريق المسـتقيم وسـحق حقوق المواطنين وانتشار الفساد بأشكاله المختلفة[1].

ومعلوم أن الإسلام جاء بالوسطية بين المادة والروح وبالعقيدة السليمة لنجاح الإنسـان في الدنيا والاخرة، لذا دعا إليها الإسـلام كل حسـب مورده بقوله تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾ البقرة: 201-202

[1] http://www.kashifalgetaa.com,le4/3/2024.

إن الوازع الديني هو الذي يلزم الفرد لأن (**يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لها**) وانه مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى عن إساءته إلى العمل وإلى سائر الناس، وهو ـــ بحُكم هَيمنتهِ- يزرع في الموظف روح الإيثار بحيث لا يقدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة.

والقيم الدينية التي يجب نشرها وتثقيفها للموظف ان لا تقتصر على العبادات والفروض، بل لابد من التركيز على فقه المجتمع دينيا في التعامل مع بيئته والافراد الذين يتعامل معهم، وبيان ان المال ليس هدفاً بل هو وسيلة لطرق تأمين الحياة الكريمة من مسكن ومأكل وملبس وغيرها، ولكن البعض الاخر من افراد المجتمع جعلوا المال هدفاً لا وسيلة مما أدى إلى اندثار وتحطيم كل مبادئ واخلاق المجتمع.

وأن الإسلام يرى ان المال لله سبحانه وتعالى، وإنما أعطاه للإنسان برسم الأمانة ليمتحن الإنسان، ففي القرآن الكريم قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ... وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ... ﴿٧﴾ ﴾ **المنافقون: 7**، وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٦٥﴾ ﴾ **الأنعام**: 165

لقد قيل من شبَّ على شيء شاب عليه وهو صحيح إلى حد ما إذا لم يعالج عقائدياً فمن أدمن على ارتكاب المنكر وامتطاء الفحشاء ليس من السهولة إجباره على الإقلاع عمّا اعتاد ممارسته في حياته اليومية إلاَّ عن طريقٍ إصلاحه عقائدياً وعلاجه جذرياً.

وليس أشد منكراً وأبغض فحشاء من امتصاص دماء الناس والاستيلاء على أرزاقهم والتلاعب بها، إذا ما علمنا سابقاً ان الطمع والجشع خصيصتان إن التصقتا بشخصية إنسان فإنهما تتركان أثراً واضحاً عند محاولة إزالتهما.

ومما سبق يتضح أن مدلول الفساد في نصوص القرآن الكريم مدلول واسع شامل لجميع أنواع الفساد وصوره، وقد جعل الشرع الحكيم كل المعاصي فسادا في الأرض، فكل المخلفات خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن طريق المستقيم، سواء أكانت هذه المخالفات في مجال السلوك أم في مجال الجرائم الجنائية أم الحقوق العامة.

ثالثا: دلالة لفظ الفساد في السنة النبوية الشريفة

وردت أحاديث كثيرة تتحدث عن الفساد والمفسدين، لعلى أهمها ما يلي[1]:

•حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " الحلال بين والحرام بين وبينهما متشابهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن أتقى الشبهات إستبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى، يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وأن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وأن في الجسد مضغة أذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب " الحديث أخرجه البخاري.

[1] قواس مصطفى، **محاضرات في مقياس أخلاقيات المهنة والفساد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة: الثانية تسيير اخطار، معهد علوم الأرض والكون، قسم: الجغرافيا وتهيئة الإقليم، جامعة مصطفى بن بولعيد – باتنة2 -، 2022.2023، ص7.

• فعن النعمان بن بشيرٍ رضي الله عنهما قَالَ :سَمِعْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «..ألاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَت صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، ألاَ وَهِيَ القَلْبُ» وهنا اشارة إلى فساد الضمائر.

الفصل الثالث

الأنواع المختلفة للفساد

أولا: خصائص الفساد

يتصف الفساد بمجموعة من الخصائص هي:

1 - السرية: عادة ما يتم الفساد بشكل سري وكتمان في جميع ترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته.

إذ تتباين الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعًا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبًا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليها يتعذر الكشف عنها، وإنما غايتها التزوير والتدليس والتغرير وانتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها بعيداً عن أنظار العاملين الصالحين، وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه لا يتم عادة إلا الكشف عن جزء عن الحقيقة التي يجب أن تعلمها أو معرفتها، ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإن جدلا واختلافًا يثار حولها، وقد ينتهي الأمر إلى اتهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو يتظاهر الجناة بالدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم[1].

2- تعدد الأطراف: حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد ,للمنافع المتبادلة بين الأطراف التي تجمع على صفقة الفساد ,حيث يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف أخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي.

[1] عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005، ص 44.

3 ـ الالتزام المتبادل: يعني إن تكون هناك مصلحه مشتركه بين الاطراف ويحقق كل طرف منافع مخالفه للقانون.

4 - خيانة الثقة: إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوافرة في المستوى أو صاحب السلطة العامة، وتكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد.

5 -التمويه: نظرا لان هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال فان الفساد ينطوي على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.

6 - التناقض: ويقصد به حدوث تناقض بين الأدوار في الحياة العامة، والأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد.

7 ـ الخديعة والتحايل: حيث يتضمن الفساد أفعالا احتيالية ومخادعه لا تعبر عن الحقيقة وتزوير الأوراق والمستندات غير الحقيقية والالتفاف من حول القواعد واللوائح لتحقيق المكاسب غير المشروعة.

8 - الشمول: يتصف الفساد بأنه يشمل أولئك الباحثين عن المصالح أو موافقات أو قرارات محدده وولائك الذين يمكنهم التأثير على هذه القرارات والتي عادة ما تكون دون وجه حق أو بالمخالفة للقانون واللوائح والضوابط والقيم الخاصة بالعمل والمجتمع في نفس الوقت.

9 - سلوك منحرف: حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث لمخالفة القوانين والضوابط واللوائح والأخلاق القويمة، وهو ما يعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعلقن عليها القانون.

10 - الإخلال بالواجبات والمسؤوليات: إذ يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بأداء الإعمال وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بإحكامها بدقه.

11 - تحقيق مصلحه خاصة على حساب المصلحة العامة: وذلك بأن يحصل مرتكب الفساد على مصلحة أو منفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع، ويمكن إن تكون المصلحة مادية أو معنوية.

12 ـ الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية: إذ يترتب على حدوث الفساد إضرار تلحق بالاقتصاد القومي أو الوطني مثل الإضرار بالعملة أو سوق المال أو البنوك أو موازنة الدولة أو قد تكون الأضرار اجتماعية مثل المخدرات وما يرتبط بها من انحراف بالسلوك، وارتكاب جرائم الاغتصاب أو السرقة، أو العنف ومثل تمويل الإرهاب أو زعزعة الوضع السياسي الداخلي كتمويل الانقلابات العسكرية، أو شراء السلاح وتزوير عمليات شراء الأصوات بالانتخابات.

13 - التخلف الإداري: يترافق الفساد الإداري أحيانًا كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل: تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز

الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري، مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله [1].

14 - تعدد مظاهره: حيث تكون للفساد مظاهر متعددة مثل قبول الهدايا أو العدوان على الملكية العامة أو الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة وبيعها للغير ومثل إفشاء إسرار العمل وإساءة استخدام الأختام الرسمية الحكومية وغيرها الكثير.

15 - التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية: حيث تساعد البيئة المحيطة على شيوع وانتشار الفساد مثل الإهمال والفوضى والتسيب وغياب الرؤساء أو المراقبين وإهدار الوقت وتعطل الإعمال وضعف الانتاجية والبطالة المقنعة على نحو يؤدي إلى شيوع المسولين.

16 ـ تباين أنماط الفساد: إذ تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات التي يحدث فيها حيث يختلف نمط الفساد في المصانع الانتاجية عن نمط الفساد في الجهات الادارية الحكومية، كما يختلف عن نمط الفساد في المؤسسات التعليمية أو في قطاع الصحة وغيرها.

17 - اختلاف وسائل التستر على الفساد: إذ نجد أن العاملين يتسترون وراء الادعاءات الكاذبة بأنهم يحصلون على مقابل الفساد لمصلحة الجهات العليا أو

[1] https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/ le11/2/2024.

الرؤساء أو الادعاء بأنها بناء على تعليمات عليا، وذلك بالإضافة إلى استغلال الثغرات القانونية والإدارية والظروف الاستثنائية.

18 ـ تعدد وسطاء الفساد: حيث يكون هناك وسطاء مجهولين لتسهيل التقاء أطراف الفساد الأصلية دون ان يقابل أحدهم الأخر وجه لوجه، وبذلك يعمل هؤلاء الوسطاء كأنهم وكلاء للفساد محترفين موزعين على مناطق جغرافية متعددة أو قطعات أو أنشطه اقتصاديه والتنسيق بين بعضهم البعض لخدمة مصالحهم المتبادلة بشكل مباشر أو عن طريق الوسطاء.

19 -الارتباط بحالات الأزمات والكوارث: إذ تعتبر حالات الأزمات الإدارية والطبيعية والسياسية والكوارث الطبيعية بيئات مواتيه للفساد مثل الحروب والمجاعات والأعاصير والتي تسوء خلالها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثم صعوبة مقاومة إغراءات الفساد بشتى صوره.

20 -الارتباط بالتحضر والمدنية: حيث يقل الفساد في المجتمعات البدائية والقبلية وذلك مقارنة بالفساد الذي يحدث في المجتمعات المتحضرة أو الصناعية أو المدنية أو المعلوماتية ,ويرجع ذلك إلى التطلعات والرغبات عن الموارد المتاحة ومن ثم ظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الدخل والثروة ومن ثم تتزايد درجة الانحراف والفساد للوصول إلى المنافع التي تؤدي إلى التعايش مع الظروف الاقتصادية البالغة الصعوبة وارتفاع مستوى المعيشة، وما يرتبط مع منظومة القيم والأخلاق لصالح الاعتبارات المادية والرقي في السلم الاجتماعي اعتمادا على المال وان كان غير مشروع.

21 - الارتباط بالحرية الاقتصادية والسياسية: عادة ما تؤدي الحرية التي تقدمها الدول للأفراد والمؤسسات تحفيزا لها على التوسع في النشاط الاقتصادي وتحقيق عوائد مالية مجزية على الاستثمار وتسهيل الاستيراد والتصدير أو غيرها إلى تراجع دور الدولة والتخفيف من القيود والضوابط وعمليات المراقبة، وهو ما يشجع المنحرفين على إساءة استغلال ظروف الحرية لاختراق القوانين واللوائح والرقابة وارتكاب أفعال الفساد بشكل عام، الأمر الذي يجعلنا نقول بأنه كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية زادت درجة الفساد بصفة عامه والفساد الاقتصادي بصفة خاصة.

22 ـ الفساد المعولم: لم يعد الفساد محليا فقط بل امتد نطاقه ومجال عمله إلى الصعيد الدولي في ظل العولمة واحكام منظمة ألتجاره العالمية وما ارتبط بتا من إحكام تعزز العولمة المالية والعولمة الاقتصادية وحماية الملكية الفكرية، ونشوء الاحتكارات والإغراق التجاري وانتقال الخدمات دون قيود ,وقد ساعد ظهور وسائل الإلكترونية الحديثة التي تعمل على جعل العالم كله قرية الكترونية صغيرة، تتبادل السلع والخدمات والعمالة ورئس الأموال والتكنولوجيا باستخدام التجارة الإلكترونية وما يرتبط بتا من استخدام التحويلات والنقود الالكترونية عبر البنوك وأسواق المال العالمية وعولمة أسواق النقد ,وسيطرة الشركات العملاقة عابرة القارات على الاقتصاد العالمي ,واتجاه عصابات الجريمة المنظمة على التوسع في التجارة الدولية في المخدرات والاعتداء على البيئة في الدول النامية، والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية، وتجارة الأطفال والنساء، وتهريب السلع من الضرائب والجمارك والسطو على الملكية

الفردية، واستخدام برامج المحاسبة الألية، والعلامات التجارية دون مقابل، وفساد العقود في المقاولات الدولية لإقامة مشروعات البيئة الأساسية والتوريدات الحكومية المخالفة للقوانين المنظمة لها مقابل الرشوة الدولية.

ثانيا: أنواع وأشكال الفساد

تتضمن ظاهرة الفساد العديد من النشاطات غير النزيهة والتي تؤثر بدورها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الوطن، ويختلف مدى التأثير السلبي للفساد تبعًا لنوع الفساد الذي يُمارس، وعلى وجه العموم يوجد عدة أنواع لظاهرة الفساد، وهي كما يلي:

1 - الفساد العقيدي: وهو فساد الاعتقاد الذي هو أساس كل فساد، فسعي الإنسان تبع لمعتقده؛ فإذا كان المعتقد فاسدًا كان السعي فاسدًا، وإذا كان المعتقد صحيحًا صالحًا صلح سعيه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ البقرة:11-12.

2 ـ الفساد الأخلاقي: الأخلاق هي جزء أساسي وجوهري في حياة الشعوب، وعند تدهور هذه المبادئ الأخلاقية عند الشعوب سيؤدي حتما إلى فساد الأمم وزوالها، ولنا في الممالك الإسلامية خير عبرة، والفساد يبدأ من الفرد والذي هو عضو في أسرة، ثم وبالسكوت عنه يستشري ويسري في الأسر وينتشر كالداء في الهواء، ويلحق البلاء الناس، وتلحقهم الفوضى في كل مكان.

فالفساد الاخلاقي يتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في

أماكن العمل، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مأرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى) المحاباة الشخصية (دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة، ويشمل فضائح كبار المسؤولين الأخلاقية، بروز شبكات الرقيق، مافيات استغلال الأطفال للأعمال اللاأخلاقية[1].

ومن اهم مسبباته غياب الوازع الديني، وتجاهل مفاهيم العدل والفضيلة والمساواة، ثم سكوت العلماء على الخطأ وعدم قيامهم بالدور الواجب عليهم، المبادئ الهدامة التي وفدت إلينا من الشرق والغرب، وحملات التغريب التي روجت للثقافة الغربية، متجاهلة صدامها مع موروث الأمة العربية الإسلامية، ضف إلى ذلك البعد عن الأخذ بأسباب القوة الحقيقية، وكثرة الفواحش وانشغال الناس عن الخير، وانشغالهم عن جودة التعليم، ونشره وإشاعته على جميع الشرائح،

ومما لا شك فيه أن الفساد الأخلاقي موجود في كل وقت وحين، كان في الماضي وسيكون في الحاضر وسيظل إلى قيام الساعة؛ مادام الخير والشر موجودين ومتدافعين. لكن الخير في أمتنا إلى يوم القيامة، ولكم أن تعلموا أن

[1] هند محمود حميد، الفساد (تعريفه وخصائصه، أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص396.
https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/25/13;le13/2/2024.

أي ضـربة نتلقاها هنا وهناك تزيد من يقين الناس أن التشـبث بتعاليم شـرعنا هو طريق النجاة ودرب النجاح ومسلك الفلاح.

3 - الفسـاد الثقافي: ويقصـد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي[1]، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفسـاد حيث يصـعب إدانته أو سـن تشـريعات تجرمه، لتحصـنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.

4 -الفسـاد الاقتصـادي: يتمثل في جرائم الشـركات، سـواء الوطنية أو الأجنبية التي تسـتغل تفشـي البطالة في العالم في الاسـتغلال البشـع لليد العاملة، أو الجرائم الاقتصادية التي ترتكبها بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات.

أو بمعنى أخر فإن الفسـاد الاقتصـادي يتمثل فيما تقوم به الشـركات الوطنية العامة أو الشـركات الخاصـة من اسـتغلالٍ بشـعٍ لتفشـي البطالة في المجتمع واستغلالها لليد العاملة وتسويق المنتجات وإظهار نموٍ اقتصاديٍ زائفٍ يتمثل في نشـاطاتٍ تجاريةٍ وصـناعيةٍ وزراعيةٍ غير حقيقيةٍ، واسـتثماراتٍ كاذبةٍ، الأمر الذي ينعكس سـلبًا على الخطط والسـياسـات المرسـومة وبرامج التنمية الموضـوعة والتي قد توضـع أصـلا منسـجمة مع مصـالح فئاتٍ معينةٍ وشـركاتٍ محددةٍ، وكذلك الجرائم الاقتصـادية التي تقوم بها (مافيات) الشـركات المتعددة الجنسـيات أو الخاصـة ذوي اصـحاب الرأسـمال والتي تتحكم بجميع مفاصـل

[1] عبد الله حسـين محمد الاهدل، الفسـاد السـياسـي، نظرة تحليلية، كلية الشـريعة والقانون، جامعة الحديدة، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 9، سيتمبر 2019، ص 304..
https://national-univ.net;

التجارية في البلاد عن طريق بعض الاشخاص المتواجدين في السلطة ويعملون لمصلحتهم الشخصية بدل المصلحة العامة أو المجتمع.

5 - الفساد الإداري: والذي يعبر عنه بأنه "سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية"، والبيروقراطية هي سلطة المكاتب والموظفين، وهي تتميز بالروتين المبالغ فيه والبطء والتمسك بحرفية القواعد والجمود، وبالتالي تعطيل سير المصالح العامة وكذلك قيام كبار الموظفين في السلطة بتعيين الموظفين وفق ما يتناسب مع مصالحهم الشخصية، واستغلال المنصب من اجل القيام بعمل ما وخدماتٍ لأشخاصٍ مقابل الحصول على مكسبٍ مادي، كما يشمل هذا النوع من الفساد الاستخدام السيئ للوظيفة وعدم تطبيقها بالأسلوب المطلوب وعدم احترام القوانين والأنظمة المتعارفة عليها.

للفساد الاداري ثلاثة مداخل هي[1]:

المدخل التقليدي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.

[1] نجم عبود نجم: **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 217. ص211.

المدخل بعد الوظيفي: وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد.

كما يعرف الفساد الإداري أيض على أنه" كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي[1].

6 - الفساد المالي: ويقصد به كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى عدم استقرار المجتمع، وإلى حرمان طبقة الفقراء والمعوزين من أدنى حقوقهم.

7-الفساد السياسي: والذي يعبر عنه بأنه "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"، والظاهرة البارزة استخدام المال في العمليات الانتخابية.

وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام....، كما يمكن تقسيم الفساد كما يلي:

[1] بلال أمين زين الدين: **ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 64.

الشكل رقم 1: أقسام الفساد السياسي

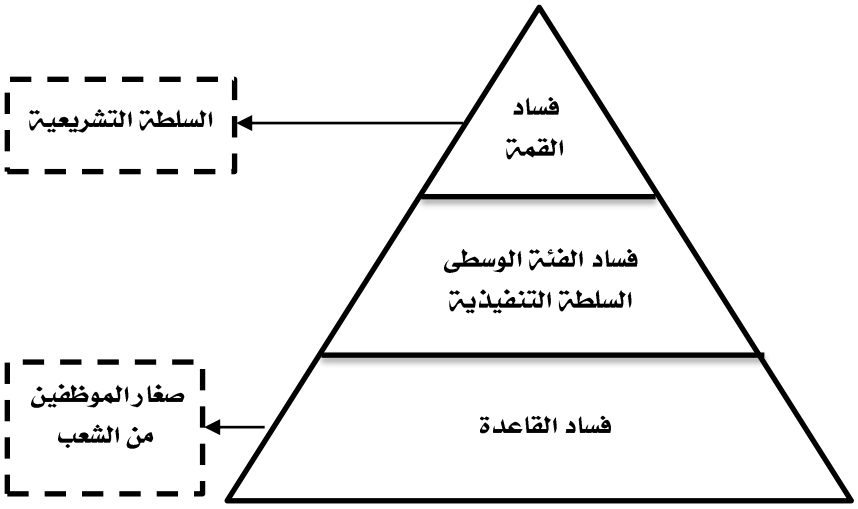

المصدر: قواس مصطفى، **محاضرات في مقياس أخلاقيات المهنة والفساد**، مرجع سبق ذكره، ص8.

8. الفساد المؤسسي: حينما تكون مؤسسات الدولة هشة وضعيفة ما يؤدي إلى إضعاف جهاز الدولة نفسه، مع تعرض مختلف مؤسساته للفساد، وهذا النوع من الفساد قد يكون موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الاخرى، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات [1]... الخ.

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر، مصر.

https://mksq.journals.ekb.eg.le 14/1/2024.

9 - الفساد الأمني والاجتماعي: الأمن أساس النعم، ومن فقَدَ الأمن لا يشعر بسائر النعم، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حِيزت له الدنيا)، والمجتمعات التي تفتقد الأمن والأمان تسود فيها أنواع كثيرة من الفساد، وعدم توفر الأمن قد يسول للأنفس المريضة سلوك طرق الفساد من غشٍ وخداعٍ ومحسوبيات، ومن فقد الأمن والأمان قد لا يشعر ببقية النعم، ان عدم الاستقرار سبب من أسباب الرئيسية للفساد ومع وجود الفساد بشكل كبير في المجتمعات تكون نتيجتها فقدان الامن والامان للمنطقة التي نعيش فيها ونتائجها تكون وخيمة على الامن في المجتمع من السلب والنهب للمال العام وفقدان للممتلكات العامة والاضطرابات في الامن، وبذلك عدم الاستقرار والطمأنينة للمواطنين وتوقف حركة الاسواق الاعمال التجارية والصناعية والركود الاقتصادي ويؤدي إلى الانهيار والتفكك الاجتماعي.

ثالثا: انواع أخرى للفساد

أ/ من حيث حجم الفساد:

1 ـ الفساد الصغير: هو أحد أنواع الفساد الذي تكون تأثيراته غير واضحة على البلاد، حيث يتعلق بالأشخاص العاديين الذين لا يملكونَ تأثيرًا ملموسًا وقويًا على المجتمع، كما يتعلق بكميات قليلة من الأموال، ولكن قد تتفاقم آثاره لتؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث مشاكل كبيرة، ومن مظاهر هذا النوع من الفساد: دفع الأموال في سبيل الحصول على ترقيات مهنية سريعة، وكذلك

للحصـول على مقاعد دراسـية، أو دفع المال إلى قاضٍ لعكس قرار المحكمة وغير ذلك.

2 ـ الفساد الكبير: هو أحد أنواع الفساد التي تكون تأثيراته طويلة الأمد ومؤثرة بشـكل سـلبي على المجتمع، حيث يتعلق بالمسـؤولين والمدراء الذي لهم مكانة مرتفعـة في البلاد وبمبـالغ مـاليـة ضـخمـة، ومن مظـاهره زيـادة الأموال لـدى الموظفين وصنّاع القانون في الدولة في سـبيل تشـريع القوانين لمصلحة مجموعة من الأفراد أو لشـخص معين، ومنح الوظائف والعطاءات لأناس غير مؤهلين، وعمليات اختلاس الأموال التي تهدف إلى إنشاء مشاريع عامة تخدم المجتمع.

الفسـاد الكبير: هو الفسـاد الذي يقوم به كبار الموظفين في الدولة وذلك بغرض تحقيق مصـالح مالية أو اجتماعية كبيرة، ويعد هذا النوع من أهم أنواع الفسـاد وأخطرها على الإطلاق، لأنه يكبد خزانة الدولة مبالغ مالية غاية في الضخامة، نظرا لكونه فساداً ضارباً في الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين من رؤساء الدول والوزراء والمحافظين والمسؤولين الكبار في الدولة، ويختلف عن الفساد الصغير الضخامة الرشاوي المستخدمة فيه، ولا يمكن أن يتم إلا بتوريط مسؤولين في مراتب عليا، حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة، وتخرج عن سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن، ومشاريع البنية التحتية، والمعدات العسكرية، وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه الفقه الغربي تسـمية" جرائم الصـفوة"، و"جرائم ذوي الياقات البيضـاء"،

وذلك نظراً لأنها ترتكب من أفراد يحتلون مكانة اجتماعية عالية، حيث يستغلون مناصبهم وسلطاتهم لخرق القوانين النافذة والتنظيمات[1].

ب/ من حيث نطاق الفساد:

1 - فساد المؤسسات الصغير: وهو الفساد في الدرجات الوظيفية الدنيا وهو الفساد الممارس من قبل فرد واحد من دون التنسيق مع أخرين، لذا يكون منتشرًا بين صغار الموظفين عن طريق أخذ الرشاوى في سبيل تسيير معاملات ومصالح شخصية لذوي اصحاب النفوس والرأسمال.

2 - فساد المؤسسات الكبير: وهو الفساد في الدرجات الوظيفية العليا والذي يمارسه كبار الموظفين والمسؤولين من أجل تحقيق مصالح ماديةٍ أو اجتماعيةٍ على مستوىً كبير، وهو أخطر من غيره لأنه يكلف السلطات أو الادارة والحكومات مبالغ ماليةً ضخمة وخسائر كبير اقتصادية واجتماعية وسياسية ويعود بآثاره سلبا على المجتمع بشكل كبير.

ج / من حيث انتشار الفساد:

1 - فساد دولي: ويأخذ هذا النوع أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي، بالتالي هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع وعالمي يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهذا في إطار العولمة، والتي اصبحت لا تعترف بالحدود وهو فساد يتسع نطاقه، وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر

[1] شريهان ممدوح حسن أحمد، **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"**، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ص 8، عن الموقع الالكتروني: www.jlaw.journals.ekb.eg ;le2/3/2024

الذي تترابط فيه الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية، على أساس المنافع الذاتية المتبادلة التي يصعب الحجز بينها، ولهذا فهو أخطر وأوسع أنواع الفساد نظرا لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها[1].

2. فساد محلي: ويكون داخل البلد الواحد، وهو فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الدنيا في المجتمع عادة، والذين ليس لهم أية ارتباطات بشركات أجنبية.

د /وفق انتماء الأفراد المنخرطين إلى الفساد:

1- فساد القطاع العام: وفيه تصبح الدولة مرتعا خصبا للإنحرافات والتجاوزات الإدارية التي تسهل السرقات المالية، والاستحواذ على ما أمكن من الإمكانيات العامة للدولة، الشيء الذي من شأنه تعطيل مؤسساتها والحد من خدماتها وواجباتها تجاه المواطن، والحؤول في النهاية دون نماء مثل هذه الدولة وتقدمها في مختلف المجالات.

2 -فساد القطاع الخاص: وهذا القسم من الفساد تتسبب فيه الشركات، حيث تشير تقارير لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، ثم الصينية والألمانية، وهذا ما يفسح المجال لتدوير وهدر أموال طائلة، حيث تشير تقارير خاصة لصندوق النقد الدولي، أن مابين80% إلى 100% من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية، تعود مرة أخرى إلى

[1] شريهان ممدوح حسن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، كما يشير تقرير نشرته الصحف الأمريكية إلى أن هيئة الأمم المتحدة تهدر سنويا ما يقارب 400 مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة.

إن الفساد بأوجهه المختلفة المحلية والعالمية هو آفة ما تلبث أن تفتك بالمجتمعات التي تنتشر فيها، وما ازدياد الأزمات والتقلبات في اقتصاديات الحكومات وازدياد الفقر والعوز، إلا وكان الفساد أحد أسبابها المباشرة، فالقضاء على الفساد الصغير غير مجدي مع بقاء الفساد الكبير، فالعملية تستوجب القضاء على كليهما، كما إن المسألة هي ليست المناداة بالقضاء على الفساد دون وضع الأسس العقلانية والممهدة فعلياً للقضاء عليه، فلا ننادي بضرورة القضاء على الفساد في الحكومات دون وضع السبل الكفيلة في بادئ الأمر للوقاية منه، فبقاء الفساد وتوسعه معناه وقوع المجتمع في الفقر والتعرض للاضطرابات التي لا تنفك عنه إلا وتحيله حطاماً. المطلوب وضع خطه استراتيجية تقود إلى محاربة كافة انواعه واوجه الفساد ومحاربة كل حاضنات الفساد وبكافة اشكاله وانواعه، ان محاربة الفساد والثورة عليه هي أحد أهم الاسس للنجاح ولبناء مجتمع خالي من الفساد يقود لتنميه اجتماعيه مستدامه وبناء اقتصاد وطني يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع ويجب ان تأخذ الجهات المسؤولة في ملاحقة الفاسدين والمفسدين ضمن خطه وطنيه تقودنا لتطهير المجتمع من كل انواع الفساد.

ومما سبق يمكن ان نستنتج الشكل التالي لأهم أنواع الفساد.

شكل رقم (2): أنواع الفساد

الفصل الرابع

مظاهر الفساد

للفساد الإداري والمالي العديد من الممارسات التي تعبر عن الظاهرة، وعادة ما تكون متشابهة ومتداخلة ويمكن تقسيمها إلى الأشكال أو المظاهر التالية:

الشكل رقم 3: المظاهر المختلفة للفساد

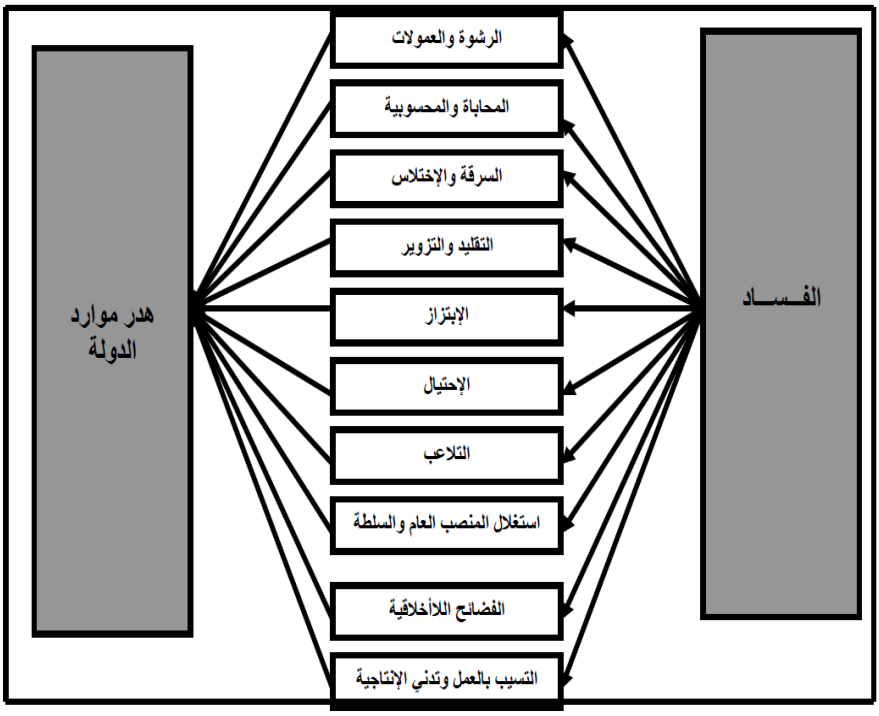

المصدر: سلمى منصور سعد، ابتهاج اسماعيل يعقوب، **دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الاداري والمالي، قراءة تحليلية**، بحث منشور بمجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6، العدد 16، منشور بتاريخ 2011/09/30.

1. الرشوة:

ويُقصَـدُ بها كلُّ ما يُعطيه المواطن (الراشـي) لمُوظَّفٍ عامٍّ أو صـاحب سـلطةٍ (المرتشـي) لتنفيذ ما يريده الأول. وتنتشـر الرشـوة لدى المُوظَّفين الذين يرفضون أداء مهامّهم بدون مقابلٍ ماديٍّ أوعينيٍّ.

كما ينظر إلى الرشـوة على أنها ظاهرة انحراف لدى الفرد وتشـكل نوعا من أنواع الجرائم الخاصـة التي تقع على الوظيفة العامة خاصـة، والرشـوة في مفهومها الأصـلي عبارة عن اتجار إقحام موظف في أعمال وظيفته عن طريق الاتفاق مع صـاحب الحاجة أو التفاهم معه على قبول عرضـه الأخير من فائدة أو عطية نظير أداء أو الامتناع عن أداء عمل يدخل في نطاق وظيفته أو دائرة اختصاصه.

ولم تقف الرشـوة عند الحصـول على مال أو عدم دفع مسـتحق وإنما تعدت ذلك إلى الرشوة للحصول على مركز أو عمل أو موقع، وهو ما ساعد على تدمير الكفاية الإنتاجية للجهاز الإداري والمالي وأصبح يعيق عملية التنمية.

فالرشـوة هي مفتاح كل الآفات وكل الانعكاسـات المدمرة لكيان أي مجتمع، وهذا من خلال ما تقدمه من تسهيلات لخرق القانون والتحايل عليه، وتمرير الصـفقات المشـبوهة وما ينجم عن ذلك من أثار مباشـرة تكبح كل عناصـر النمو والتنمية، وتزيد من تردي الأخلاق والانحلال الأسـري، وكبح الاسـتثمار المنتج الفعال الذي يسـاهم في خلق الثروة، ورقي المجتمعات فمن بين هذه الأثار زعزعة الاقتصـاد وضـرب المشـاريع وزيادة الثراء الفاحش دون جهد وتبذير الأموال، وما ينتج عنها من أفات، وفي الأصـل أن الموظف العام

يمنح سلطات أو صلاحيات كي يستعملها في الحدود التي رسمها القانون وتحقيقا لما ابتغاه، فاذا استخدامه بغير ذلك عد مرتكبا لجرائم الفساد، ولذا تعرف الرشوة بانها الإتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة[1].

2. المحاباة والمحسوبية والوساطة

هذه الآلية للفساد تنطلق من روابط القربى والوضع الطبقي والولاءات التقليدية الضيقة التي تكون مخرجاتها تقريب طبقات وجماعات واستبعاد واضطهاد جماعات أخرى، والوساطة تشير إلى استخدام جهة وسيطة لجني منافع غير مستحقة، أما المحاباة فتعني التحيز لشخص ما في المعاملة أو التوظيف أو الترقية على أسس غير جديرة (الجدارة)، أما المحسوبية فتشير إلى نظام استغلال السياسيون وأصحاب النفوذ لمواقعهم لخدمة مصلحة الناس الذين يشكلون عليهم فيصبح هؤلاء "محتسبين عليهم" وتعتبر هذه الآليات من أكثر الآليات خطورة والأصعب علاجا، حيث أن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومقربيه دون وجه حق أحد الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي الناتج عن سوء النية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه.

أ - المحسوبيَّة: ويترتَّب على انتشار ظاهرة المحسوبيَّة شغل الوظائف العامَّة بأشخاصٍ غير مُؤهَّلين؛ ممَّا يُؤثِّرُ على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

---

[1] محمد مصطفى القللي، **في المسؤولية الجنائية**، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، مصر، ص114.

ب - **الوساطة:** يستعمل بعض المُوظَّفين الوساطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح.

وتتم لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، كأن يتم تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي، علما بأن هذا الشخص غير كفؤ ولا يستحق الموقع الوظيفي الذي حصل عليه[1].

ج - **المحاباة:** فتعني التحيز لشخص ما في المعاملة أو التوظيف أو الترقية على أسس غير جديرة.

3. الاحتيال ونهب المال العام (النصب)

ويعني الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بدون وجه حق تحت مسميات مختلفة، كأن يقوم الموظف بتخصيص الأراضي والعقارات من خلال قرارات إدارية عليا تأخذ شكل من العطايا والهدايا والهبات، أو إعادة تدوير أموال الإعانات الأجنبية لحساب المسؤولين ورجال الأعمال، وأيضا سرقة الأموال والممتلكات العامة الواقعة تحت سيطرة المسؤول الفاسد وذلك عن طريق تزوير أو (الوثائق الرسمية) أو توزيع الأموال على مؤسسات وهمية...الخ.

[1] عبد الرحمن علي غنيم، **الفساد الاداري ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، دراسة تطبيقية علة تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الاداري**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2022، ص ص 31، 32,

4. اختلاس المال العامّ:

يعد جريمة يقترفها شـخص مؤتمن على ممتلكات غيره بالتصـرف فيها بطريقة غير قانونية لاسـتعماله الخاص، كما يراد بالاختلاس أيضـا خطف المال والهروب وهو يختلف عن السـرقة التي يقوم بها السـارق من خلال اسـتخدام القوة والتهديد[1]، ويأخذ أشكالاً مختلفة، منها قيام بعض الجباة بتحصيل أموالٍ غير مُستحقَّةٍ بعضها من قبيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب.

5. التزوير

وهو تغيير لطبيعة المسـتندات والوثائق الرسـميَّة؛ حتى تُسـتعمَلَ فيما زُوِّرَت من أجله، ويترتَّب عليه الإضرار بالغير.

6. الإسراف في استخدام المال العامّ

ومن صـوره (تبديد الأموال العامَّة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، والمبالغة في اسـتخدام المقتنيات العامَّة في الأمور الشـخصـيَّة، وإقامة الحفلات والـدعـايـات ببـذخٍ على الـدعـايـة والإعلان والنشـر في الصـحـف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع...الخ).

[1] أحمد عبد الوهاب الشـرقاوي، **معجم المصـطلحات القانونية وحقوق الانسـان**، الجزء الاول، الطبعة الاولى، امواج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016، ص24.

7. الانحرافات التنظيميَّة

ويُقصَـدُ بها تلك المخالفات التي تصـدر عن المُوظَّف أثناء تأديته لمهام وظيفته التي تتعلَّق بصفةٍ أساسيَّةٍ بالعمل، ومن أهمِّها:

- عدم احترام العمل: ومن صور ذلك (التأخُّر في الحضور صباحاً، والخروج في وقتٍ مبكرٍ عن الدوام الرسميّ، والنظر إلى الزمن المُتبقِّي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيَّته وقراءة الجرائد واسـتقبال الزوار، والتنقُّل من مكتبٍ إلى آخر...).

- اِمتناع المُوظَّف عن أداء العمل المطلوب منه: ومن صور ذلك (رفض المُوظَّف أداء العمل المُكلَّف به، وعدم القيام بالعمل على الوجه الصـحيح، التباطؤ في أداء العمل...)

- التراخي: ومن صور ذلك (الكسل، والرغبة في الحصول على أجرٍ أكبر مقابل أقلَّ جهدٍ، وتنفيذ الحدِّ الأدنى من العمل...)

- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء: ومن صـور ذلك(العدوانيَّة نحو الرئيس، وعدم إطاعة أوامر الرئيس، والبحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس...).

- السـلبيَّة: ومن صـور ذلك (اللامبالاة، وعدم إبداء الرأي وعدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار، والعزوف عن المشـاركة في اتِّخاذ القرار، والانعزالية، وعدم الرغبة في التعاون، وعدم تشـجيع العمل الجماعيّ، وتجنُّب الاتِّصال بالأفراد، إفشاء أسرار العمل، وغيرها).

- عدم تحمُّل المسؤوليَّة: ومن صور ذلك (تحويل الأوراق من مستوىً إداريٍّ إلى آخر، والتهرُّب من الإمضـاءات والتوقيعات لعدم تحمُّل المسـؤولية، امتناع

الموظف عن أداء العمل المطلوب منه أو عدم القيام به على الوجه الصحيح، التأخير في أداء العمل التراخي والكسل، وغيرها.

- إفشاء أسرار العمل: يُقصَدُ بهذه الظاهرة أن يقوم المُوظَّف بإفشاء أسرار المُنظَّمة أو الأسرار الخاصَّة بالأفراد المُتَّصلين بالمُنظَّمة سواء من الأفراد العاملين بها أو عملائها، فيقوم المُوظَّف باطلاع العمَّال على التقارير السرِّيَّة التي كتبها الرؤساء بشأنهم.

8. الانحرافات السلوكيَّة

وتمثل المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بالسلوك الوظيفي الناتج عن سلوكه الشخصي وقيمه وأخلاقه ومن أهمها: عدم احترام آداب العمل، وارتكاب الموظف جرائم لا أخلاقية...الخ. والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كأن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى بالمحاباة الشخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: ومن صور ذلك (ارتكاب المُوظَّف لفعل مُخلٍّ بالحياء في العمل كاستعمال المُخدَّرات أو التورُّط في جرائم أخلاقيَّةٍ[1].

- استخدام المحسوبية ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

[1] https://ecomang.uodiyala.edu.iq/ Le2/3/24

اقضوا حوائجكم بالدولار
خيركم من دفع
المواطن فى قلوبنا
المواطن والمسؤول

الفصل الخامس

أسباب الفساد الإداري والمالي

اولا: الاسباب العامة للفساد

يرجع الفساد إلى عدة اسباب في تفشيه وعلى مختلف المستويات الفردية، الاجتماعية والاقتصادية، وحتى على مستوى الدولة ككل،

❖ أسباب حضرية:

هناك من يرى بأنّ أسباب الفساد الإداري والمالي ما هي إلا أسباب حضرية فالتفسير الحضري يشير إلى وجود فجوة ما بين القيم الحضرية لمجتمع وبين قواعد العمل الرسمية المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية[1].

❖ أسباب سياسية:

يرى أنصار التفسير السياسي لظاهرة الفساد الإداري والمالي أنّ محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والجمهور وشيوع الولاءات الحزبية وحماية المفسدين، والتساهل في محاسبتهم، وغياب الأنظمة الرقابية من شأنه أن يدفع بروز حالات الفساد الإداري والمالي وظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع.

إذن الفساد الإداري والمالي ظاهرة أخلاقية وهي أيضا مشكلة إدارية وسياسية، وينتشر في المجتمعات التي تتصف بضعف الممارسة الديمقراطية

---

[1] الصاف محمد، **أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها، بالتطبيق على الملكة العبية السعودية**، مجلة الإدارة العامة، العدد82 ، مارس1998 ، ص 457.

وحرية المشاركة في إدارة شؤونها العامة، وفي الدول التي تتسم حكوماتها بالاستبداد السياسي والدكتاتورية، فغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي، كما إن هذه الظاهرة تنتشر بشكل كبير ولكن بسرية عالية في ظل عدم استقلالية القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات، فوجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تأخذ دورها في إشاعة العدل والمساواة بين أفراد الشعب وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع بعدالة، ومدى أتباع الإجراءات الموضوعية عند التعيينات في الوظائف الحكومية وذلك بالاستناد إلى الولاء للنظام وليس الكفاءة.

وهناك عوامل أخرى تتعلق بضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة التي يمكن أن تسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، وكون النظام السياسي نظاماً سلطوياً اقرب إلى الحكم الفردي أو هو نظام ديمقراطي يأخذ بتعدد الأحزاب، ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية وحصر السلطات والصلاحيات بيد الرئيس الأعلى بدون تفويض متوازن باتجاه المركزية، وضعف الرقابة داخل مؤسسات الدولة وغياب الشفافية، وضعف نشاط مؤسسات المجتمع المدني يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها.

وفي الاخير يمكن تلخيص أسباب السياسية للفساد في النقاط التالية:

أ- غياب القوة السياسية: أي ضعف الإدارة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانشغالاتهم أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاعة وسيادة القانون.

ب- تفشي البيروقراطية الحكومية

ج- المغالاة في مركيز الإدارة الحكومية.

د- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

❖ **أسباب اجتماعية:**

تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية، كما أن اللواءات والانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التقاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة[1].

[1] حمدي عبد العظيم: " **عولمة الفساد وفساد العولمة**"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص64.

❖ **أسباب هيكلية:**

يؤكد أنصار التفسير الهيكلي على أنّ أسباب الفساد الإداري والمالي ما هو إلا نتيجة لوجود هياكل قديمة لجهاز الدولة، والتي لا تتناسب ولا تتوازن مع قيم وطموحات الأفراد ولا تستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم، وأولئك الأفراد مما يجعلهم يلجؤون إلى الاعتماد على مسالك أخرى تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدودية الهياكل القديمة وتحقيق مصالح ذاتية على حساب أهداف ومصالح الجهاز الإداري المعني.

❖ **أسباب قيمية:**

يرى أنصار التفسير القيمي بأن الفساد الإداري والمالي ما هو إلا نتيجة لانهيار النظام القيمي للأفراد والذي يتمثل بالقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة واستبدالها بأطر قيمية هشة بعيدة عن القيم المعتمدة في المجتمع.

❖ **أسباب اقتصادية:**

يرى أنصار التفسير الاقتصادي بأنّ الفساد الإداري والمالي ما هو إلا نتيجة لعدم توزيع العادل الثروة في المجتمع بشكل عام إضافة إلى ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح الرواتب والأجور، مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع ما يؤدي إلى بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة.

كما تعتقد أيضا المنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) أن العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة، ويمكن جمعها فيما يلي[1]:

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.

- تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.

- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة.

❖ **أسباب إدارية:**

أما أنصار التفسير الإداري فيرون أنّ أسباب الفساد الإداري تعود بالدرجة الأولى إلى البيئة الإدارية، فكلما اتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من

[1] عادل بن أحمد الشلفان، **الفساد الإداري في المؤسسات العامة- المشكلة والحل-**، المجلد 25، العددان الأول والثاني، يناير ويوليو2003، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ص335

الوعي والثقافة كلما كانت أكثر حصـــانة ومنعه من ظهور في مظاهر الفســـاد الإداري، وبالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي الثقافي أو انعدامه كلما أدى ذلك إلى بروز حالات فســـاد إداري ومالي متمثلة بضـــعف القيادات الإداريـة وعـدم نزاهتهـا وســـوء اختيـار العـاملين وســـوء توزيع الســـلطـات والمسؤوليات وعدم وضوح التعليمات وسوء تقويم أداء الأفراد والمنظمات.

كما يمكن حصر الأسباب الإدارية فيما يلي[1]:

-ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة.

- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية، بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المنظمة.

- انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة.

- عدم وضـــوح التعليمات وصـــدورها دون وجود دليل يســـهل تطبيقها، تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضـــطرهم إلى الاجتهاد الشـــخصـــي، ومن ثم احتمال الانحراف وافتراق روح التعليمات.

- وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل، وعدم توزيع الاختصـاصـات والمسـؤوليات والصـلاحيات بصـورة عامة، وتضـخيم الجهاز بـالعـاطلين، كلهـا تؤدي إلى عجز الجهـاز الإداري من مواكبـة حـاجـات الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضـطر الجمهور بما يلاقيه من صـعوبة في

[1] مهدي حسـين زويلق، **التنمية الإدارية والدول النامية**، دار مجدلاوي للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1993، ص ص39، 40.

إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته.

ومما سبق يمكن القول أن أسباب ظاهرة الفساد الإداري تتعدد وتتباين وفقا لطبيعة الفرد والمنظمة والبيئة والمجتمع وبالتالي يختلف تأثيرها ويتباين في مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى وذلك نتيجة للمتغيرات البيئية في المجتمع المعين.

ثانيا: اسباب اخرى للفساد

وهناك من يرى ان لظاهرة الفساد عدة اسباب اخرى منها:

1- غياب الشفافية والمساءلة: يعنى بالشفافية قوة المعرفة أي يجب معرفة مستويات الأداء (ما ينبغي أن يحققه الأداء فعليا أعضاء الحكومة مثلا).

2- تفشي الرشوة: يمكن للرشوة أن تكون لها صور متعددة منها الرشاوي الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في شكل هدايا (متخفية تحت هذا الاسم) وتنشر الرشوة لغياب الرقابة والقوانين وبالتالي يجب تدخل هيئات مكافحة الرشوة والمؤسسات المختصة في هذا المجال من أجل التصدي للرشوة المنتشرة فهي تؤثر على مستوى الإنتاج والاستثمار وكذا الأداء وبالتالي المجتمع التي تغيب فيه الرشوة فإنها تحقق الرفاهية والإنتاج أفضل.

3- الحوكمة: بدأ الحديث عنه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في دوره في تنمية وهذا حسب التقارير المنتشرة خاصة من البنك الدولي حيث بين أن الإصلاحات التي اعتمدت عليها كثير من الدول خاصة المتخلفة في تلك الفترة

كانت فاشلة مع هدر كبير للأموال ويرجع ذلك لغياب الحوكمة أن الدول لا تتبع مبدأ الرشادة في الإنفاق.

ويقصد بالحوكمة أن تكون لها أبعاد سياسية واقتصادية في المؤسسات خاصة الدولية حيث تستطيع مراقبة الأموال التي تُضخ من الخارج (تمويل خارجي) وتطبيق سياسية الرشاد في الإنفاق، أما إذا كان التمويل داخلي من الخزينة فإنه لا تنطبق سياسة الرشاد مما يؤدي إلى صرف أموال بكثرة.

نستنتج مما سبق أن الحوكمة تهتم بآليات التي تمكن الأفراد القيام بواجباتهم والتمسك بحقوقهم لكي يتحقق الحكم الجيد أو الرشيد والأطراف الفاعلة في هذا تبدأ بمؤسسات الدولة، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني...الخ أي أن الحوكمة تهتم بكيفية تدخل الدولة وليست بحجمها من خلال الحكم الراشد في إدارة الموارد ويطلق عليها الحوكمة الحكمانية أو الحكمنة وحسب معطيات البنك الدولي يتضمن مفهوم الحوكمة إدارة القطاع العام، إدارة القطاع الخاص، الأطر القانونية أو التشريعية لتنمية أطر المشاركة أو الشراكة، بنوك المعطيات أو المعلومات...الخ.

4- نقص الشفافية في الهيئات والمؤسسات المختلفة: يتم التكتم عن المعلومات وتقديم بعض المعلومات فقط وإخفاء البعض الآخر (نجاح الصين وتجربتها في التنمية يعود إلى أحد أسرارها وهو محاولة الفهم الدبلوماسي للعالم).

5- عدم وجود ضمانات كافية للأشخاص والمؤسسات التي تبلغ عن حالات الفساد: الناس يخشون من تبليغ عن الفساد لأنهم سيضرون فعندما لا تتوفر الضمانات الحقيقية فإن الناس لا يمكنهم التبليغ.

6- عدم الاستقلالية التامة للقضاء والهيئات الرقابية: العدالة في كثير من الدول غير مستقلة ومعنى الاستقلال أن القاضي يخضع إلى القوانين وضميره فقط. وأجهزة الرقابة غير كافية، وعدم وجود بنية تحتية للرقابة.

7- عدم الاشتراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة في محاربة الفساد: مثلا: الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد تتعرض للتهميش والضغوط.

8- عدم وجود صرامة في محاربة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال: المجتمعات التي تعرف قطاعين: رسمي وغير رسمي أو موازي تسمح الدولة بالاقتصاد الموازي أو الخفي ولكن أن يتحول هذا الاقتصاد أكبر من الاقتصاد الرسمي فحجم الأموال الموجودة خارج الدورة الاقتصادية لهذا الاقتصاد الموازي كبيرة وضخمة جدا وكثيرا ما لا تتبع الدولة إلى أية رقابة على هذا الاقتصاد.

وقد صاغ (Robert Klitgard)أسباب الفساد بالمعادلة التالية[1]:

الفساد= (احتكار+ حرية التصرف)-الخضوع للمساءلة

[1] روبرت كليتجارد، **التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويل والتنمية**، البنك الدولي، مجلد 35، عدد 1، مارس، 1998، ص4

وقد طّورت منظمة الشـفافية الدولية تلك الصـيغة أخذة بعين الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مساءلة + نزاهة + شفافية)

ثالثا: الأليات المختلفة للحد من ظاهرة الفساد:

يتصـل بمفهوم الفسـاد مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي يسـاعد فهمها في مكافحته وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كما يلي[1]:

1. المحاسـبة: وتعني أن الأشخاص الذين يتولون مناصـب عامة، يخدمون من خلالها المواطنين يتعرضـون للفحص والمسـاءلة من قبل المسـؤولين عنهم في المناصب العليا، مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم في ثلاثة جوانب هي:

أ) المتابعة القانونية: أي مطابقة تصـرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإذا ثبت وجود تجاوز للقانون تتم محاسـبتهم وفق ما ينص عليه القانون لدى الجهات القضائية.

[1] أحمد ابو دية، **الفسـاد: اسـبابه وطرق مكافحته**، الطبعة الاولى شـباط 2004، منشـورات الائتلاف من أجل النزاهة والمسـاءلة – أمان 2004، حقوق الطبع والنشـر محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمسـاءلة –أمان، بدعم من القنصـلية البريطانية العامة – القدس British Consulate General – Jerusalem عن الموقع الالكتروني: https://lib.asu.edu.bh; le 3/3/2024/

ب) المتابعة الإدارية: أي تعرض الأفراد العاملين في مؤسسة حكومية للفحص والمتابعة والتقييم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة.

ت) المتابعة الأخلاقية: وتعني مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل: الأمانة في العمل، والصدق في القول، والعدالة في المعاملة، وغير ذلك من الصفات. وعند ثبوت تجاوز أحد هذه الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم مساءلته ومحاسبته من قبل الجهات المسؤولة عنه.

وتتم محاسبة ومساءلة المسؤول الأول مثل الوزير في أية وزارة من خلال الهيئة التشريعية في الدولة مثل مجلس النواب أو المجلس التشريعي.

2. المساءلة: وتعني ضرورة تقديم الأشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية، أي مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، وبشكل تفصيلي، يوضح الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

وتعني المساءلة كذلك حق المواطنين العاديين الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين في الإدارات العامة مثل النواب في المجلس التشريعي والوزراء والموظفين الذين يعملون في المؤسسات والوزارات المختلفة. وذلك من اجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء مع أسس الديمقراطية القائمة على الوضوح، وحق المواطن في معرفة بأعمال المسؤولين، والعدل والمساواة، ومدى اتفاق أعمال المسؤولين مع تحديد القانون لوظائفهم ومهامهم، حتى

يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمة من الشعب والتي تضمن استمرارهم في عملهم.

3. الشفافية: وتتصل بجانبين: الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها، ويتعلق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون.

4. النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية.

ونظرا لإمكانية وجود الفساد في كل جوانب المجتمع وفي أجهزة الدولة ونظرا لتعدد أسبابه فان مكافحته تتطلب منظومة متكاملة (خطة شاملة ومستمرة) يشارك فيها كل مؤسسات المجتمع العامة والأهلية والخاصة للعمل على تقليل الفساد وتقليل المجالات التي تساعد على إيجاده، وتعزيز طرق اكتشافه عند حدوثه، ووضع إجراءات وعقوبات رادعة على من يسلك هذه السلوكيات.

وتتطلب محاربة الفساد إنزال عقوبات رادعة بمن يتصف بالفساد، ومن ضمن هذه العقوبات الحرمان من التأييد الشعبي للأفراد الذين يشاركون في الفساد في الوظائف العامة.

ويمكن اتباع وسائل سياسية وقانونية وجماهيرية لمكافحة الفساد كما يلي:

1. تبني نظام ديمقراطي يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث " التنفيذية والتشريعية والقضائية "، وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون والمساواة أمامه وتنفيذ واحترام أحكامه، وقيام النظام على الوضوح والمحاسبة بشكل علني حتى يردع ذلك من يفكر بممارسة سلوك الفساد.

2. بناء جهاز قضائي مستقل قوي ونزيه، وابعاده عن كل المؤثرات التي تؤثر على عمله، مع الالتزام من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة على احترام وتنفيذ أحكام القضاء.

3. صياغة القوانين التي تحارب الفساد بجميع مستوياته، مثل القانون الذي يوضح المصادر الحقيقية للحصول على الأموال من قبل المسؤولين (الذمة المالية)، والقانون الذي يحاسب الأفراد الذين يحصلون على أموال لا يستحقونها من مصادر مشبوهة تتعلق بالفساد، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات من خلال السماح للمواطنين والصحافة بالاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل المؤسسات العامة وعلى تلك المعلومات المتعلقة بارتكاب جرائم الفساد واستغلال المناصب العامة من اجل مصالح شخصية، وتشديد الأحكام الرادعة التي تساعد على مكافحة أشكال الفساد كالرشوة والمحسوبية واستغلال الوظائف العامة من اجل مصالح شخصية.

4. تفعيل الرقابة الصادرة عن الجهات التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي التي تسمح بالمساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، من خلال النقاش العلني لأعمالهم من في جلسات البرلمان.

5. دعم وتعزيز دور هيئات الرقابة العامة التي تشرف على أعمال الحكومة والوزراء، واستحداث مؤسسات رقابية لهذا الغرض تنظر في شكاوى المواطنين ضد الجهات الحكومية والموظفين المسؤولين في حالة وجود سوء استخدام للسلطة لأغراض ومصالح خاصة، وغياب الوضوح في الإجراءات وخطوات ممارسة الوظيفة العامة.

6. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد القائمة على النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وغير ذلك من أخلاقيات المهنة، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال تطبيق القوانين الداعمة لهذه الأخلاقيات مثل قانون الخدمة المدنية والذي يعطي حقوقا متساوية لجميع الموظفين حسب الشهادات العلمية والخبرات والكفاءات، ويساعد على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك تطبيق الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة المهنة (مدونات السلوك في المهن العامة والاهلية والخاصة).

7. تنمية دور الجماهير في مكافحة الفساد من خلال برامج توعية يساعد على نشرها وسائل الإعلام المختلفة المرئية مثل التلفاز، والمسموعة مثل المذياع، والمقروءة مثل الصحف والمجلات والنشرات، ومؤسسات المجتمع المدني

والجامعات والمعاهد التعليمية لتوضيح مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع.

إن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع، أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية، وان أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة، وينبغي الإشارة إلى تعدد وتنوع الإدارات الحديثة التي انتقلت إلينا عبر العولمة وعصر الانفتاح التكنولوجي المتسارع الذي نعيشه، ومن هذه **الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري** ما يلي[1]:

1. إدارة الصراع: أن نفس الإنسان تختلج فيها جوانب الخير والشر، وأن النفس أمارة بالسوء ولذلك نجد الإنسان في صراع دائم مع النفس، ولقد جاء وصفه في القرآن الكريم قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ المعارج 20-21.

فلابد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق، تزويد الفرد بالقيم والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السلمية المدعمة بالقيم والمفاهيم الإسلامية في مجال العمل، العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء، حتى يشعر الفرد بالرضى

[1] https://ecomang.uodiyala.edu.iq/le12/2/2024.

عما يتقاضاه، ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوي والتزوير وغيرها، وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها.

2. إدارة الذات: إدارة الذات أمر مهم جداً، ويقصد بها " الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وتكوين التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف " فيجب على الفرد أن يعمل جاهداً في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام محققاً بذلك أهدافه بالحلال ومبتعداً عن طرق الحرام ".

3. إدارة التغيير: يقصد بإدارة التغيير: " سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة "، ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير:(درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي، مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير).

وبالنسبة لموضوع (الفساد الإداري والمالي) نجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعايش يتطلب ويستوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل.

4. إدارة الأزمات: لا يعتبر الفساد الإداري أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة، ولعلاج الفساد الإداري والمالي من منظور (إدارة الأزمات) يمكن إتباع الخطوات التالية:

أ - تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة.

ب ـ حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة.

ج ـ اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة.

5. الإدارة بالأهداف: وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمرؤوس، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف، وحيث أنه من أحد أسباب الفساد الإداري والمالي غموض الأهداف وعدم وضوحها، وجب على كل منظمة تسعى إلى علاج هذه الظاهرة أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف.

6. إدارة الاتصالات: ويعني الاتصال تبادل المعلومات ووجهات النظر والتعبير عن المشاعر والأحاسيس، وفي إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطيء في الوقت المناسب، وإيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين، وحيث أنه من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه، كان لابد الاهتمام بإدارة الاتصالات وممارستها بفعالية حتى يستطيع المدير أن يقوم الوضع الخاطئ داخل المنظمة في الوقت المناسب.

7. الإدارة بالمشاركة: ويقصد بالإدارة بالمشاركة " المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع "، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها.

8. إدارة الجودة: تسعى إدارة الجودة إلى التحسين المستمر، والتحسين المستمر الذي تسعى إليه، الجودة لا يقتصر فقط على الخدمة أو السلعة، بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبنية على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة.

9. إدارة الإبداع: حيث أن أحد مسببات الفساد الإداري هو قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين وخوفا على منصبه من الضياع، وللمدير الناجح أن

يستخدم أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة الذاتية.

10. الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية): وتعرف على أنها: (إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة، وهو منهج لتحقيق تطوير جذري في أداء الشركات في وقت قصير نسبياً).

11. الإدارة بالاتفاق: ويقصد بهذا الاتجاه " مجموعة من التوقعات المشتركة بين إدارة المنظمة والعاملين بها بحيث ينظر إليها بعد الاتفاق على أساس أنه عقد نفسي بينهما مع الالتزام به سلوكيا، بحيث يتولد عن هذا الاتفاق ثقة متبادلة بشرط أساسي وهو الإيمان المتبادل بالشخص وبقدراته وإمكاناته واستعداده.

الفصل السادس

أثار الفساد الاداري والمالي وتفشيه على مختلف الأصعدة

للفساد الإداري والمالي عدة آثار، من بينها نجد:

اولا: آثار الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية

إن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي على المدى البعيد بشتى طرقه، فهو يضعف الاستثمار المحلي ويقلل من فرص الاستثمار الاجنبي، عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار، وهروب المستثمرين بسبب طلب المنفذين الفاسدين الحصول على عمولات ورشاوى، فذاك يعمل على إعاقة أعمالهم وعرقلتها، ومنه تقليل الارباح ما ينعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كأهم مؤشر لها، كما أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين وان هناك عالقة عكسية بين الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، كما يؤثر ذلك على نمو الدخل الاجمالي الداخلي بالتراجع نتيجة تراجع معدلات الادخار والاستثمار.

1- آثار الفساد على الاستثمار:

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الاستثمارية وانتشار الغش مما يسفر عن تدني المنشآت القاعدية العامة.

اذن، يساهم الفساد أيضا في تدني الاستثمار المحلي والأجنبي وهذا عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، وهذا يقلل من الحوافز المشجعة لدى المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى المخاطرة وتكاليف المشاريع في البلد المعني بالفساد.

ويمكن ابراز ذلك من خلال ما يلي[1]:

أ - ضياع فرص الاستثمار المحلية: لارتفاع مستويات الفساد دور سلبي في التقليل من مستويات النمو المحلي والتنمية المحلية؛ وذلك بسبب أثره على مناخ الاستثمار وجودته في بلد ما، حيث يسعى مرضى النفوس إلى الحصول على منافع ومزايا اقتصادية دون النظر إلى مصلحة المجتمع ما يضعف الثقة، ويقلل فرص الاستثمار، فعدم تلبية المستثمرين لطلبات المفسدين من رشوة وعمولات قد يؤدي إلى عرقلة مشاريعهم، وإعاقتها، وبالتالي هروبهم وعدم استثمارهم للأموال مجددا، أو الاستمرار وارتفاع تكلفة هذه الاستثمارات لأضعاف مضاعفة، بسبب الفساد مما يثقل كاهل الخزينة العامة.

ب - ضياع فرص التجارة والاستثمار الأجنبي: كما هو الحال للاستثمار المحلي فإن المصدرين والمستوردين والمستثمرين الأجانب عند انخراطهم في بيئة عمل يشوبها الفساد سيعملون على الموازنة بين تكاليف العمل في بيئة كهذه، وما

[1] عادل رمضان حيدر، أسباب الفساد المالي والاداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد2، ديسمبر 2023، ص33.34.
https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/ le5/3/2024/.

يجنون على المدى القصير والطويل، وهذا له آثار سلبية على جودة الاستثمار واستخدام والموارد، ما يوقع الضرر في نهاية الأمر على أفراد المجتمع، واقتصاده.

2- آثار الفساد على الإنفاق العام وعلى الإيرادات الحكومية:

يؤدي الفساد بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق زيادة المشاريع والخدمات المقدمة إلى المواطنين، حيث أنه إذا ما تحصل المسؤولون على رشاوي مقابل منح صفقات ومشاريع لجهة معينة، فإن هذه الأخيرة سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف المشروع أو الخدمة، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بالإضافة إلى التوسع في المشاريع الكمالية، مشاريع التباهي مثل عاصمة الثقافة، ضف إلى ذلك فإن الفساد يعمل على تقليل حجم الأموال الموجهة نحو الإنفاق العم بسبب الاختلاس والسرقة كتحويل مثلا جزءا من موارد البترول أو المساعدات الخارجية إلى حسابات خاصة. تكون خارج الميزانية (صناديق التقاعد، صناديق ضبط الإيرادات والتي تكون أقل شفافية ورقابة).

بالإضافة إلى عدم دفع الضرائب أو تخفيضها لبعض الأفراد أو الاستفادة من الإعفاءات ليس من حقهم وبذلك يؤثر على الإيراد الحكومي.

يرتبط الفساد أيضًا بمستوى الإنفاق العسكري، هناك علاقة موجبة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري (إدعاء السلطات بضرورة السرية في الملفات الأمنية).

3- آثار الفساد على الفقر وتوزيع الدخل:

يؤثر الفساد على الفقر إلى درجة أنه يحرم الفقراء من نصيبهم ولو كان هذا النصيب قليل، ويزيد من حدته وذلك عن طريق تحويل الموارد المخصصة لهم إلى جيوب عديمي النزاهة وأصحاب المصالح الشخصية من مسؤولين ورجال أعمال وغيرهم، كما يحرم الفساد الفقراء من الحصول على وظائف الشغل بسبب انتشار الوساطة والمحسوبية، (التنويع الغير العادل للثروة والدخل).

وهذا ما يؤدي إلى **زيادة توسع الفجوة** بين أفراد المجتمع فأصحاب النفوذ تزيد من ثرائهم من جهة وتقليل أو حرمان الفئة البسيطة من المجتمع من أدنى حقوقهم.

وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها:

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية؛

- قد يتهرب الأغنياء ممن دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

ثانيا: آثار الفساد على سيادة الدولة:

قد يعمل الفساد على المساس بسيادة الدولة خاصة إذا كانت تقترض أموال من البلدان الأخرى، فتقيد نفسها بالتزامات تفرضها الدولة المقرضة عليها.

فالفساد ايضا يحمل الدولة أعباء كثيرة جدا، فهو يؤدي إلى اختلال توازنها المالي وعجز موازناتها، ولسد العجز المالي تتجه الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب على المواطنين، كما تتجه إلى تقليص النفقات المخصصة للمشاريع التنموية وتطوير البنى التحتية بهدف سد الحاجات الاساسية التي تحتاجها الدولة، لذلك فإن أثار الفساد تثقل كاهل الدولة والمواطن على حد سواء[1].

ثالثا: آثار الفساد على الأداء العام:

في حالة انتشار الفساد في الإدارات والمصالح العمومية فإنه يعمل على اختلال الهيكل التنظيمي والإداري للدولة ما يسبب في انحراف الإدارة العمومية على تأدية مهامها وذلك من جراء تفشي الرشوة والبيروقراطية وبالتتالي يعطل مصالح الناس والأفراد.

رابعا: آثار الفساد على المجتمع وعلى قيمه الأخلاقية

لا تنحصر الآثار السيئة للفساد على الجانب الاقتصادي فحسب بل تشمل الجانب الاجتماعي والأخلاقي أيضا، ففي حالة انتشاره يكون من الصعب إصلاحه، ولهذا يتحول إلى سلوك عادي ومتعارف عليه في الدوائر الحكومية

[1] عبد الرحمن علي غنيم، آلاء ناصر باكير، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

والخاصـــة، وبدلاً من أن يقاوم من طرف الأفراد فإنهم يتغاضـــون عنه، بل يساهمون فيه في بعض الأحيان.

وبالتالي انتشـار اللامبالاة والسـلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصـب وانتشار الجريمة كرد فعل على انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

ومن آثار الاجتماعية للفســاد انهيار القيم والمبادئ الاجتماعية، حيث يؤدي الفســاد إلى التخلي عن القيم والمبادئ في ســبيل الحصــول على المنفعة المادية، ويتجه الفاســدين لتبرير أفعالهم واعتبار الفســاد مهارة، وينظرون لمن يتمسـكون بالقيم الاخلاقية على انهم اغبياء، الامر الذي يترتب عليه نشـأة جيل بأكمله على هذه القيم والسـلوكيات السـيئة، واتجاه غالبية افراد المجتمع نحو الكسب غير المشروع[1].

خامسا: تأثير الفساد على المستهلك والاسعار:

في هذه الحالة يقوم أصحاب المشـاريع بتقديم رشـاوى للموظفين بهدف تسـهيل إجراءاتهم الادارية وتضـاف هذه التكاليف إلى تكلفة السـلع والخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات التي قدمت الرشوة أو العمولات وهذه التكاليف تؤثر على أسعار السلعة بالارتفاع ويتحملها المستهلك أو المستفيد من الخدمة.

إضـــافـة إلى مظـاهـر الاختلاس وتبـديـد الاموال التي يرتكبـا بعض المسؤولين وإطارات الدولة تساهم بشكل كبير في ضياع واستنزاف جزء كبير من

[1] راضـية مسـعود، **الاثار الاقتصـادية والاجتماعية للفسـاد المالي في الجزائر واسـتراتيجيات مكافحته**، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، المجلد 3، عدد 29، مركز جيل البحث العلمي بالجزائر، فرع لبنان، 31ديسمبر 2018، ص94.

الاموال والممتلكات العامة، مثل مظاهر الاختلاس على مستوى مراكز البريد والاتصالات والبنوك العمومية، وكذا تهريب وتحويل الاموال إلى الخارج، ومن مظاهر التبذير وتبديد املاك العام عمليات الانفاق على المؤتمرات والمناسبات والندوات الحكومية، وكذا الانفاق على عمليات الترميم والتأثيث والتجهيز بمبالغ مبالغ فيها، كل هذه المعاملات من شانها التأثير على أداء الاقتصاد الوطني وعرقلة التنمية الاقتصادية.

الفصل السابع

أخلاقيات العمل مفاهيم عامة، الأهمية ومظاهر اكتسابها

تمهيد

تعتبر الأخلاق أساس تقدم الأمم ورمز لثقافتها وحضارتها، وقد اهتمت الديانات السماوية بالأخلاق، وجاء الإسلام خاتم الأديان ليحث الناس على مكارم الأخلاق.

فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال:" إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، رواه البخاري فالأخلاق ثمرة عقيدة ومبادئ الأمة الإسلامية، فقد كثرت المواطن التي تنص وتؤكد فيها الشريعة الإسلامية على الأخلاق، فوصف الله عز وجل الرسول بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤ ﴾ القلم: 4

قد باتت أخلاقيات العمل جزء أساسي من أدبيات المنظمات المتقدمة والتي تبحث عن الرقي، فوجود مجموعة من المبادئ والقيم الإيجابية التي تتفق عليها المنظمة هو السبيل لتوجيه الطاقات وتحفيزها للوصول لأعلى معدلات الإنجاز، فقد يحصل أن يكون العاملين على درجة من المهارة والخبرة أي العمل إلا أنهم قد يكونوا بحاجة إلى ما يضبط سلوكهم ويحفزهم لمزيد من العطاء ويرفع روحهم المعنوية وهذا يتحقق من خلال التزامهم بالقواعد الأخلاقية للعمل الذي يمارسونه.

تلقى أخلاقيات العمل اهتماما كبيرا فنجد أكثر الجامعات تدرس مادة في أخلاقيات العمل والإدارة ,في حين نجد أن أخلاقيات العمل تجد جذورها بالفعل منذ الدراسة الابتدائية وذلك بأن ينشأ الطالب على الغش في الامتحانات أو نقل الواجبات هي عملية لا يصح أن يقوم بها الشخص السوي ويتم التعامل مع هذا الأمر بصرامة، وبذلك يعتاد الطالب على احترام حقوق الآخرين في

ابسـط الأشـياء مثل الانتظار في الطابور والالتزام بقواعد المرور، فهذه الأشـياء البسـيطة تؤخذ بجدية شـديدة جدا وبالتالي يترعرع الطالب وهو يحترم فضـيلة الصدق والعدل والأمانة وأداء الواجب وهذه هي محاور أخلاقيات العمل.

اولا: مفهوم الأخلاق

تمثل **الأخلاق** مجموعة القيم والمعايير التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد أو ما هو سيء، بين ما هو صواب وما هو خطأ، فهي إذن ترتكز على مفهوم الصـواب والخطأ في السـلوك، والأخلاقيات تقدم دليلا من خلال معايير ها وقيمها على الأنشـطة الأخلاقية وغير الأخلاقية، وعلى ما هو مقبول أو غير مقبول اجتماعيا، ولا شـك في أن الأخلاقيات في كل مجتمع هي نتاج تطور تاريخي طويل، لذا فهي ضرورية في تكوين المجتمع وضمان استقراره، وأخلاق المجتمع تمثل أسـاسـا قويا لأخلاقيات الإدارة، ليس لأنها فقط خلفية مسـبقة في تكوين أفراد المجتمع الذين يأتي منهم العمال والمديرون، بل لان الإدارة لا تعمل من فراغ وإنما في بيئة حية ومتفاعلة، ولا بد من اخذ قيم هذه البيئة ومحدداتها الأخلاقية في قرارات الإدارة وعملياتها المختلفة.

وهناك تعريفات مختلفة لأخلاقيات الإدارة:

- هي المعايير والمبادئ التي تهيمن على سـلوك الفرد أو المجموعة وتتعلق بما هو صحيح وخطأ.

- هي الدراسة المنهجية للخيار الأخلاقي التي يتم من خلالها اختيار ما هو جيد .

– هي العلم الذي يعالج الاختيارات العقلانية على أساس التقييم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف .

– الأخلاق هي السجايا النفيسة الراسخة التي يصدر السلوك البشري، وهي هينة في النفس تصدر منها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر، أي أن الأخلاق هي انفعال الظاهر بحركة الباطن وإرادته، وهي مرتبطة بالعقيدة والشريعة معا.

– وقد عرفها " Drucker Peter" بأنها العلم الذي يعالج الاختيارات العقلانية على أساس القيم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف.

وكلمة أخلاق أصلها يوناني إذ أنها مشتقة من كلمة " Ethics" فالمصطلح بالإنجليزية يحمل معاني و، جوانب عديدة (ETHIKOS):

أولا: يمكن التفكير في مفهوم الأخلاق بأنه ذلك الذي يتعامل مع الصالح والطالح، مع الواجبات والالتزامات الأخلاقية.

ثانيا: يمكن تصوره كمجموعة محددة من المبادئ أو القيم الأخلاقية، التي في بعض الأحوال، قد تنفرد بها ثقافة بعينها وفى أحوال أخرى قد تكون جزءا من التراث الثقافي المشترك لكافة الأمم كما هو الحال في ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا: يمكن رؤية الأخلاق كمبادئ السلوكيات التي تحكم الفرد أو الجماعة، أي معيار للأخلاقيات اللائقة بالمهنة مثل أخلاقيات قطاع الأعمال، أخلاقيات

مجال الصـــرافة وكذلك أخلاقيات مجال المحاســـبة أو الإعلان – كما يظهر مؤخرا.

رابعا: جرت العادة اعتبار الأخلاق فرعا من فروع الفلســـفة وهى ترتبط بنشـــأة الأفكار الخاصة باقتصاد السوق .

ثانيا: تعريف قيم وأخلاقيات العمل

قيم وأخلاقيات العمل تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية التي توجه ســـلوك الأفراد داخل بيئة العمل. تتعلق هذه القيم والأخلاقيات بالمعايير الأخلاقية والمبادئ التي يجب على الفرد الالتزام بها أثناء أدائه لوظيفته، يهدف الالتزام بقيم وأخلاقيات العمل إلى تحقيق بيئة عمل إيجابية وصحية، وتعزيز التعاون والثقة بين الموظفين، وتعزيز سمعة المؤسسة[1].

تشـــمل قيم وأخلاقيات العمل مفاهيم مثل النزاهة، والنية الحســـنة، والاحترام، والعدالة، والمسؤولية.

-النزاهة تشير إلى الأمانة والصدق في التعامل مع المعلومات والأموال.

- النية الحسنة تعبر عن استخدام السلوك الأخلاقي في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف.

- الاحترام يتعلق بمعاملة الآخرين بأخلاقية واحترام حقوقهم.

[1] https://bakkah.com/ar/knowledge-center ;le2/2/2024.

- العدالة تتطلب المساواة والنزاهة في التعامل مع الموظفين.

- المسؤولية تعني تحمل المسؤولية عن الأفعال والتزام الوفاء بالواجبات الوظيفية.

هذه القيم والأخلاقيات ليست فقط أساسية للفرد، ولكنها تساهم أيضًا في بناء ثقافة عمل إيجابية تعود بالفائدة على المؤسسة بأكملها. تشكل هذه القيم والأخلاقيات إطارًا أساسيًا لاتخاذ القرارات الأخلاقية في سياق العمل وتعزز التنمية المستدامة والنجاح المشترك.

ثالثا: تعريف ميثاق أخلاقيات العمل

ما هو ميثاق أخلاقيات المهنة؟ ميثاق أخلاقيات العمل هو مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد داخل فريق العمل في مجال مهنتهم الخاصة. حيث يعتبر بوصلة أخلاقية توجه المحترفين في اتخاذ قرارات أخلاقية كي يتمتع سلوكهم أثناء العمل بالنزاهة. ويتم تصميم هذا الميثاق لتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة وضمان السلوك الأخلاقي للمحترفين في ميادينهم المختلفة[1].

رابعا: اهمية اخلاقيات العمل:

تعتبر الأخلاق هي الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمعات فلا يمكن أن تنتظم الحياة الإنسانية إلا بضوابط سلوكية تنظم علاقات الناس فيما بينهم،

[1] https://bakkah.com/ar/knowledge-le29/1/2024.

والأخلاق هي أهم الضوابط التي جثت عليها الشرائع السماوية، والتي جاء رسولنا الكريم ليتممها حيث قال صلى الله عليه وسلم إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق.

وما يذكر في المجتمع بصفة عامة يذكر على المنظمات سواء كبرت أو صغرت، فأهم عامل النجاح المنظمة واستقراراها هو الالتزام بأخلاقيات العمل، وهذا الالتزام يكون له تأثير كبير على فاعلية الموظفين وإنتاجيتهم، فالالتزام بالقوانين وحدها لا يكفي ما لم تقترن بالالتزام الأدنى بتطبيق الأخلاق من قبل الموظف، إذن تظهر اهمية اخلاقيات العمل من خلال بعض النقاط التالية:

1- إن طرح وبناء منظومة للأخلاقيات في شتى مجالات الحياة العملية يعزز من ترابط الموظفين وتفاعلهم بشكل أفضل مع بعضهم البعض، وإلا فما هو اختلافنا الجوهري عن الحيوانات ولماذا كرمنا الله بالعقل إن لم نعقل هذه الأمور.

2- وجود قوانين وتشريعات يساعد على تهدئة الإضرابات والاختلافات الناشئة بسبب الطبيعة الإنسانية وبسبب البيئة المتغيرة بشكل مستمر.

3- وجود قائمة بالأخلاقيات وبروتوكولات التعامل يساعد على جعل الطريق واضحاً لدى الإنسان أو الموظف ويبعده كل البعد عن التوتر الناشئ من الخوف من المستقبل والخوف من ظلم ومن ناحية الترقية أو العلاوة أو حتى الفصل من العمل.

4- يخفف وجود هذه البروتوكولات من تعزيز التحفيز الشخصي للفرد لعدم كسر القوانين وغالباً ما يتم إلغاء جانب العقوبة في هذه القوانين.

5- تطبيق الأخلاقيات في شركة ما يساعد من تحسين صورتها.

6- أن بناء منظومة أخلاقية في المنظمة يساعد في الإرتقاء بأخلاقيات موظفيها وينعكس ذلك بشكل مباشر على طريقة تعاملهم مع العملاء أو الشركاء مما يضفي التميز على الشركة ككل.

كما أن الكثير من الدراسات والإحصائيات التي قامت بها كل من جامعة هارفرد وستانفورد أثبتت أن نجاح الموظف في عمله يعتمد بنسبة 85% على مهاراته الشخصية ومهارات تعامله مع الآخرين وأن 15% فقط يعتمد على مهاراته في أداء هذا العمل.

خامسا: خصائص أخلاقيات العمل

نجد من بينها ما يلي [1]:

• **المصداقية والثقة** :هو بذل العامل أقصى ما عنده ليتمتع بالمصداقية في القول والفعل، فإذا التزم بأداء عمل معين فليتمه على أكمل وجه، وإذا قام بتحديد موعد عمل في ساعة معينة فإنه يلتزم بها ولا يتأخر عن موعده، فيظهرون في مظهر العامل القادر على تحمل المسؤولية والمحترم للمواعيد.

• **التفاني في أداء العمل** :أي القيام بأداء الوظيفة والأعمال المطلوبة بدون تقصير وعلى أكمل وقت، وتخصيص الوقت اللازم لتلك المهام والإبداع بها، مما يظهرون بمظهر المحب لعمله والمجتهد فيه، فيعلو شأنهم عند أصحاب العمل والوصول لمراتب أعلى.

[1] https://www.mosoah.com/career-and-education/human-resources/ le8/2/2024.

• **السلوك المهني** :هي قواعد العمل، فبعض الأعمال تضع قواعد خاصة بالشكل العام والملبس فيختارون زي معين أو لباساً رسمياً، فعلى العاملين بأي مؤسسة الالتزام بتلك القواعد والعمل عليها، والحضور في ساعات العمل المحددة وعدم التأخر بدون تصريح، وعدم إتباع الأساليب الغير مهنية والغير أخلاقية مثل التحدث في الهاتف أثناء العمل باستمرار، أو التحدث بصوت عالي بينما الجميع يعمل.

سادسا: مظاهر اكتساب اخلاقيات العمل

هناك الكثير من المظاهر التي تبيّن قيمة أخلاقيات العمل ومستوى الالتزام بها في شركة من الشركات بناءً على العديد من الأمور التابعة للتعامل الداخلي أو الخارجي، ومن الأمور التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من تلك المظاهر هي الأشكال الآتية:

أ. تقدير احتياجات العملاء:

تتميز الشركات التي تقدّر موظفيها بتفهّم احتياجاتهم وتقديرها، وذلك بعدم إجبارهم على أعمال لا يرغبون في تنفيذها، أو عدم تشجيعهم على عمل بمقابل زهيد كدوام إضافي أطول من الساعات اليومية، أو إجبارهم على تحمُّل سوء معاملة العملاء من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الربح.

ب. الشفافية والوضوح:

تعني الشفافية الصدق في التعامل، فحين تتمتع الشركة بموظفين لا يكذبون على العملاء ليتمكنوا من تسيير العمل بشكل أفضل، ولا يفضّلون

مصلحتهم الشخصية على مصلحة الشركة، ولا يستهينون بالثقة التي يصنعها الصدق في ميدان العمل، فإنّ الشركة تتمتع بمظهر من مظاهر أخلاقيات العمل وهو الشفافية.

ج. احترام معلومات العميل:

تعتمد الكثير من الشركات حصولها على معلومات العملاء الشخصية لأسباب تتعلق بالتواصل، وهذا ما يحتّم على الشركة من الجانب الأخلاقي أن تمنع ظهور هذه المعلومات على أي وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن منح تلك المعلومات لأي شخص ليس له الحق في معرفتها.

د. توفير مساحة كافية للإبلاغ عن عمل غير أخلاقي:

تسعى الشركات التي تحاول الحفاظ على أخلاقيات العمل إلى تأمين المكان المناسب لوضع الاقتراحات أو الحلول أو المشكلات التي يتعرض لها الموظفون أثناء سير العمل، ممّا يجعل الموظف قادرًا على الإخبار عن أي تصرّف يمسّ أخلاقيات العمل ويؤثر عليها سلبًا.

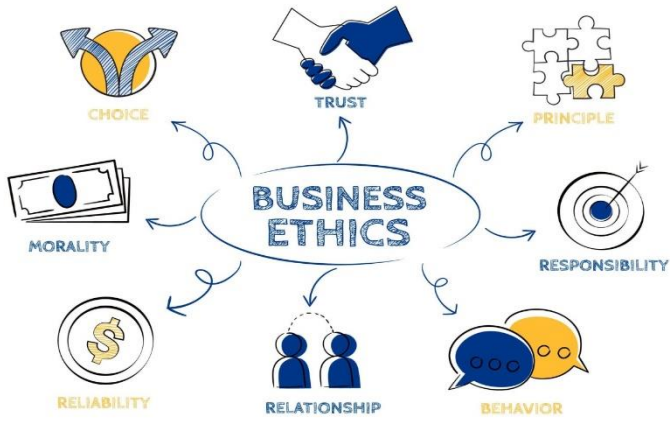

الفصل الثامن

محاربة الفساد من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

تمهيد

لقد برزت مجهودات عالمية لمكافحة الفساد، إلا أننا نشير إلى أبرزها وهي" اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية الموقعة في باليرمو بإيطاليا عام2000 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 29سبتمبر2003 ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها في الدورة السابعة للجنة المخصصة للتفاوض بشأنها في 01 أكتوبر2003 ، وجرت مراسيم توقيعها في شهر ديسمبر من العام نفسه، معلنة بذلك إرادة دولية صادقة لمناهضة الفساد وتجريم كافة صوره وملاحقة مرتكبيه وتوقيع الجزاءات الرادعة، كما برزت منظمات غير حكومية هدفها تقديم استراتيجيات وآليات لمحاربة الفساد بجميع أشكاله.

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان

والتي تنص على تجريم أفعال الفساد المختلفة في الدول الأعضاء، وفي 2001 ثم وضع آليات التطبيق والمتابعة.

لقد أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المادة08 منها لتجريم الفساد الذي انصب أساسا على صور السلوك المختلفة للرشوة في نطاق الموظفين العموميين القائمين بالخدمة العمومية، بالتعريف الوارد في القوانين الداخلية للدول الأطراف وقد شملت تلك الصور، الوعد بالرشوة أو عرضها أو منحها أي من هؤلاء، وكذلك طلب الرشوة والاشتراك في إتيان أية صورة من صور السلوك الإجرامي المشار إليها.

ولقد اهتمت الاتفاقية في البند الثاني من المادة 08 أعلاه بدعوة الدول الأطراف إلى تجريم صور السلوك أنفة البيان إذا ارتكبها موظف عمومي أجنبي أو موظف مدني دولي، فهو يعد خطوة مهمة في مجال تجريم الرشوة الدولية. وقد عبرت الاتفاقية في المادة 9 الخاصة بتدابير مكافحة الفساد عن المصلحة التي تهدف الاتفاقية لحمايتها بتجريم الفساد والتدابير الأخرى لمكافحته، والمتمثلة في تعزيز نزاهة الموظفين العموميين بمن فيهم القائمون بالخدمة العمومية، عن طريق منع فسادهم وكشف هذا الفساد عند وقوعه والمعاقبة عليه ويمتد نطاق الحماية إلى الهيئات الاعتبارية التي حرصت الاتفاقية في المادة 10 على إلزام الدول الأطراف باعتماد ما يلزم من تدابير لإرساء مسؤولية هذه الهيئات.

ثانيا: منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

تم إنشاؤها على يد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي[1]، وذلك نظرا لحجم الفساد الذي تمارسه الدول والشركات والبنوك وشركات توظيف وغسل الأموال، وإجمالي العمولات والرشاوي والقروض التي تنتهب من طرف الحكام والمسؤولين وأفراد أسرهم...الخ، وهذا بالتعاون مع عدد من المعنيين بشؤون التنمية والإصلاح وحقوق الإنسان فأنشئت هذه المنظمة الدولية وغير حكومية متخصصة في متابعة ممارسات الفساد والوقوف على مدى انتشاره. مقرها برلين (1993)، وقد أصدرت هذه المنظمة أول تقرير لها في عام 1995 يتضمن ترتيب تنازلي لـ 41 دولة وفقا لدرجة الفساد فيها، وفي عام 1996 صدر التقرير الثاني لها ليشمل 40 دولة، وقد تم تقييم هذه الدول

[1] https://www.transparency.org ;le1/1/2024/

وفق معيار يتضمن 10 درجات حصلت بموجبه 10 دول منها على الصدارة في النزاهة ونظافتها وهي: نيوزيلندا، الدانمارك، السويد، فلندا، كندا، النرويج، سنغافورة، سويسرا، هولندا، وأستراليا، أما الدول 10 والأكثر فساد فهي[1]: نيجريا، الباكستان، كينيا، بنجلاديش، الصين، الكاميرون، فنزويلا، روسيا، الهند، إندونيسيا.

وقد أصدرت هذه المنظمة كتابا مرجعيا لأنظمة الاستقامة الوطنية وتنظيم الشفافية ووضعتها بين يدي المعنيين في دول العالم لمكافحة الفساد.

اذن، تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية معنية بالفساد وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي " مؤشر الفساد، CPI " الذي يقوم على مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم بالاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية، إذ تقوم المنظمة بمسوحات تسأل رجال الأعمال والمحللين الذين يقومون بتسجيل ملاحظات حول مدى فساد البلد بالاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية، يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها 13) (مؤسسة مستقلة تضم كل من :البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأسيوي للتنمية، ومؤسسة بيرتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة خدمات

[1] https://www.transparency.org ;le1/1/2024/

المخاطر السياسية ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي.

وتقيس هذه المسوحات واستطلاعات الرأي التي يعتمد عليها المؤشر المدى الإجمالي للفساد من حيث (تكرار حدوثه و/أو حجم الرشاوى) في القطاع العام والعمل السياسي، إذ توفر جميع هذه المسوحات واستطلاعات الرأي تصنيف اً للدول.

تأسست هذه المنظمة على يد بيتر آيجن مدير البنك الدولي السابق، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة وتعد" الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية.

ثالثا: البنك الدولي ودوره في مكافحة الفساد العالمي

يُغطِّي الفساد الذي يُعرَّف بأنه إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة طائفة واسعة من السلوكيات من الرشوة إلى سرقة المال العام، ويُوجد الفساد في كل أنحاء العالم، لكنه ينتشر في العادة في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة التي تعاني في الغالب من أوضاع الهشاشة والصراع.

وبالتالي يعد البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية اهتماما بمكافحة الفساد، لكونه من اكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها، ففي دراسة أجراها، وجد أن الفساد يقضي على حوالي % 67 من الاقتصاد العالمي سنويا أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار، ومن هذا

المنطلق فقد أعلن حملته ضد ما أطلق عليه(سرطان الفساد)، وشدد على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال، وبادر بوضع إستراتيجية للقضاء على الظاهرة، كما يعمل على مساندة الدول على تحسين طريقة الحكم، للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية وتتضمن هذه الإستراتيجية الجديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد أربعة محاور رئيسية هي: [1]

-منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية؛

-تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، ولا يطرح البنك الدولي برنامجا موحدا لكل الدول النامية بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول؛

-اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الاقتراض، ووضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشاريع؛

-تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet; le1/3/2024.

ويرى البنك الدولي أن المعالجة الناجحة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية، وذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة، وتتضمن تلك البرامج إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور وتقييد المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية، واستقلال القضاء، والفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، كما نوه البنك الدولي إلى ضرورة تقوية آليات الرصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنفيذ الصارم لقانون العقوبات، إضافة إلى تعزيز فاعلية الأجهزة التشريعية والرقابية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة[1].

وعليه فإن البنك الدولي يعمل منذ أكثر من 20 عاما على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات تتسم بالقدرة على الإنجاز والشفافية وتخضع للمساءلة من أجل ردع الفساد. ويعمل أيضا مع الحكومات لتصميم وتنفيذ البرامج، ومع شركاء عالميين للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

تشير ورقة عمل للبنك الدولي صدرت في 2020 بعنوان "استحواذ النخبة على المعونات الخارجية" إلى وجود ارتباط بين مدفوعات المعونات إلى البلدان التي تعتمد على المعونات اعتمادا كبيرا والإيداعات المصرفية في بعض المراكز المالية الخارجية، ومن الواضح أن الدراسة عمل متواصل وهي -كما يقول المؤلفون- لا تظهر علاقة السببية. لكنها تبعث برسالة تذكير بالمخاطر

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet; le15/2/2024/

المتصلة بالنواحي المالية والتعاقدية والفساد إلى مُقدِّمي المعونات، وكذلك إلى مؤسسات الأعمال ومستثمري القطاع الخاص الذين يعملون في أشد بلدان العالم فقرا وصعوبة، وهي تتحدث أيضا عن أهمية وإلحاح الحاجة إلى معالجة القضايا التي تحيط بالمراكز المالية الخارجية، وزيادة الشفافية في قطاع الخدمات المالية.

أ- مكافحة الفساد في المشروعات التي يموّلها البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

يمتلك البنك الدولي أدوات رقابة صارمة لضمان استخدام الأموال التي تُصَرف للبلدان المتعاملة معه في الأغراض المخصصة لها.

- يشتهر البنك بمعاييره المالية والتعاقدية الرفيعة (ومنها إدارة الشؤون المالية والمشتريات، وكذلك التحقيقات ونظام العقوبات لدى وحدته للنزاهة)، وتشتمل هذه المعايير على العناية الواجبة التي يطبّقها خبراء/موظفوا البنك المختصون في إطار إعداد المشروعات وأثناء تنفيذها، ويتم تعيين مختصين في الإدارة المالية والمشتريات في كل مشروع يسانده البنك الدولي طوال مراحل الإعداد والتنفيذ.

- يُعد مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة وحدة مستقلة تجري تحقيقات في مزاعم الاحتيال في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، ويفرض مجلس العقوبات التابع للبنك ومكتبه المعني بالإيقاف والحرمان عقوبات على المخالفين في المزاعم التي تُثبِت هذه التحقيقات بالأدلة صحتها.

• وصـدرت قرارت بمعاقبة 956 من الشـركات والأفراد بالحرمان من التعامل مع البنـك بين عـامي 1999 و2019، وأقر البنـك تطبيق 421 قرار حرمـان مشترك صادرا عن بنوك تنمية متعددة الأطراف في تلك الفترة.

ب. مساعدة الحكومات على ردع ممارسات الفساد وكشفها:

وهذا باســتخدام مجموعة من الأدوات والمبادرات لمكافحة انتشــار الفساد في العالم:

• يســاعد البنك الدولي الحكومات على تحســين إدارة شــؤون المالية العامة، وتحســين الخدمات القضــائية، وتدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية وزيادة قدراتهم، والاستثمار في أنظمة المعلومات المالية، وتيسير وصول الجمهور العام إلى المعلومات، والحد من فرص وقوع ممارسات الفساد الإداري مثل الرشوة.

• يعمل البنك الدولي باســتمرار على مســاعدة البلدان المتعاملة معه على الاســتفادة من مبتكرات التكنولوجيا (مثل تطبيقات الذكاء الاصــطناعي والبيانات الضـخمة والتعلُّم الآلي) في معالجة مخاطر الفســاد وغيرها من المشــكلات المالية والتعاقدية، تلك المبتكرات التي تلعب أيضــا دورا جوهريا في تعزيز الثقة والخضوع للمساءلة.

تؤدي التدفقات المالية غير المشــروعة-وهي الأموال التي ترتبط بعائدات الجريمة أو يتم نقلها أو تحويلها بطريقة غير قانونية- إلى تحويل الموارد بعيدا عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتســهم في زيادة الفقر والتفاوت، وبالتالي

يعمل البنك بمعية باقي الحكومات لمساعدتها على بناء القدرات في المجالات الحيوية من أجل الحد من هذه التدفقات.

- يتضمَّن هذا العمل تقديم المساندة لجهود مكافحة الفساد، وتحسين أنشطة التدقيق والمراجعة، والمساعدة في السياسات المتصلة بإدارة المالية العامة، والتهرب الضريبي، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التبادل التجاري وعبور الحدود، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية.

- يعمل البنك الدولي حاليا لابتكار أدوات جديدة لرصد وقياس التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى البلدان والمناطق.

- كما يواصل أنشطته لمساعدة البلدان على تحديد المخاطر المتصلة بغسل الأموال والتصدي لها، ويُركِّز آلياته على تقييم المخاطر الوطنية على كل المخالفات التي تتولّد عنها عائدات غير مشروعة، ومنها الفساد والتهرب الضريبي والجريمة المنظمة والجرائم البيئية.

- يعمل على تحسين الوصول إلى المعلومات عن الملاك الحقيقيين للكيانات العامة، للحيلولة دون إنشاء الشركات الوهمية ولتقوية تبادل المعلومات الضريبية، ويساعد الحكومات أيضا على بناء أنظمة تتعلق بإفصاح المسؤولين الحكوميين عن مصادر دخلهم وممتلكاتهم، وعلى الحماية من غسل الأموال، وهذا بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة.

- في ديسمبر/كانون الأول 2017، نظَّمت المبادرة أول منتدى عالمي بشأن استرداد الأموال المنهوبة الذي عقدته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركَّز

على نيجيريا وسـري لانكا وتونس وأوكرانيا، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين نيجيريا وسويسرا والبنك الدولي بشأن إعادة 321 مليون دولار من الأموال المسروقة، وقد سعت ايضا تلك المبادرة على إنشاء مكاتب لاسترداد الأموال وإدارتها في **أوغندا وتنزانيا** ومولدوفا وأوكرانيا.

ج. أمثلة لعمل البنك الدولي في البلدان

- في **زامبيا**، قام بإنشاء منصة رقمية متعددة الأغراض يشارك فيها العديد من المؤسسات والجهات المعنية لرصد وتتبُّع سلاسل قيمة المعادن في البلاد من التنقيب إلى التصدير. وتساعد هذه المنصة أيضا على تحسين جودة وإتاحة السجلات الإدارية التي يمكن استخدامها في إعداد الإحصاءات الرسمية الخاصة بقطاع التعدين.

- في **مدغشقر**، قام بإصلاحات من خلال تنفيذ عقود الأداء في الميناء الرئيسي للبلاد -توماسينا -ابتداء من عام 2016، وكان هذا استجابة لعِقد من المخالفات الجمركية التي خلَّفت نقصا كبيرا في الإيرادات، وحفَّزت عقود الأداء مفتشي الجمارك على منع التهرب من دفع الجمارك باستخدام تكنولوجيا المعلومات في رصد أداء المفتشين.

- في **مدغشقر**، استخدم البنك الدولي تقنية التعلُّم الآلي في مساندة إنشاء رقم ضريبي موحد ومُعرِّف فريد للهوية (نظام تحديد الهوية الرقمية) للبلاد.

• في أوغندا، أطلقت الحكومة بوابة "إعرف ميزانيتك" التي تُيسِّر الوصول إلى المعلومات عن الأموال العامة، وتتيح للمواطنين أداة للإبلاغ عن المخالفات دون الكشف عن هوية المُبلغين، وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة شفافية الحكومة.

د. التسلسل الزمني لعمل البنك الدولي في مكافحة الفساد:

• 1996 **مكافحة الفساد:** عرض رئيس مجموعة البنك الدولي جيمس وولفنسون مساعدات من البنك للحكومات التي ستنفذ برامج وطنية لردع الممارسات الفاسدة مؤكدا على ضرورة "معالجة الفساد"- وهو أول تصريح من هذا القبيل يصدر عن رئيس لمجموعة البنك الدولي.

• كما قام ايضا في نفس السنة السابقة الذكر بدراسات عن الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة، تتضمن ستة أبعاد وهي: حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. ويعتمد كل بعد من هذه الأبعاد على مجموعة من المقاييس التي يقوم بها خبراء، فهي وإن كانت تقييمات ذاتية للخبراء، إلا أنها تستند إلى خبرة المختصين، لذلك تمثل أداة فعالة للحكم على منظومة الحوكمة العامة.

• 2001 **إنشاء إدارة النزاهة المؤسسية** ينصب دور هذه الإدارة في التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي وتتابع فرض عقوبات عند ثبوت سوء التصرّف.

• 2007 **مبادرة استرداد الأموال المسروقة** (StAR): من خلال شراكة بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي، تعمل

المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات أعمال الفساد وتسهيل رد الأموال المسروقة بشكل أسرع وأكثر منهجية، وساعدت المبادرة في تجميد أو استعادة حوالي ما يقارب مليار دولار من الأموال المسروقة.

- 2010 **اتفاق نافذة الحرمان المشترك:** لضمان أن من يسرق من أي مؤسسة مالية دولية سيعاقبه الجميع، اتفقت خمسة بنوك تنمية متعددة الأطراف على أن الكيانات التي يعاقبها أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف بالحرمان ستعاقبها البنوك الأخرى على نفس المخالفة، وفي السنة المالية 2018، أقرت مجموعة البنك الدولي تطبيق 73 قرار حرمان مشتركا صادرا من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف.

- 2010 **البيانات المفتوحة:** تتيح هذه المبادرة الوصول إلى البيانات المجانية المفتوحة التي كانت من قبل مقصورة على الاستخدام التجاري، ولم تكن متاحة إلا بدفع رسوم مالية، وزاد استخدام بيانات البنك الدولي بمقدار 10 أضعاف، ويصل إليها أكثر من 30 مليون شخص سنويا.

- 2014 **مشاركة المواطنين:** اتخذ البنك الدولي خطوات لوضع مشاركة المواطنين في إطار مؤسسي في كل برامجه لأن هذه المشاركة قد تُساعد على تحسين مستويات تقديم وجودة الخدمات العامة، والارتقاء بإدارة المالية العامة، وتحقيق مزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة والاحتواء الاجتماعي.

- **التكنولوجيا الحكومية:** يهدف إلى جعل العمليات والخدمات الحكومية تتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة وذلك باستخدام مبتكرات التكنولوجيا، قد يساعد دمج تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين

(البيانات المتسلسلة) في أنظمة تنفيذ العمليات الحكومية الرئيسية (مثل إدارة المالية العامة، والرصد والتقييم، وتحصيل الضرائب) على كشف أنماط الفساد ومنعها، وقد يفيد استخدام تقنيات رقمية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنشآت الأعمال في تقليل التعاملات المشبوهة.

رابعا: مكافحة الفساد من قبل الصندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي هو الآخر من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج لمبادئ وآليات الحكم الراشد، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الأعضاء أم على الصعيد العالمي وتشمل هذه الصلاحيات بعض الجوانب المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي(الموازنة العامة للدولة، إدارة شؤون النقد والائتمان وسعر الصرف)وما يرتبط بها من سياسات هيكلية تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي(سوق العمل وتأثيراته في سياسات التوظيف والأجور)، وكذلك الجوانب المتعلقة بسياسات القطاع المالي(تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها)، ودافعه من وراء هذه الرقابة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في العالم على نحو يوفر الشروط الملائمة لتنمية شاملة ومستدامة.

أ. الوظائف الرئيسية لصندوق النقد الدولي:

فصـــندوق النقد الدولي يمارس ثلاثة وظائف رئيســـية يمكنه من خلالها التعامل مع قضايا الفساد والحوكمة بأساليب متنوعة وهي: [1]

-الوظيفة الاســتشــارية: والتي تتيح للصـندوق حق تقديم المشـورة وإعداد الملاحظات التي يراها ضرورية لتصحيح السياسات الاقتصادية والمالية، حيث يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارات دورية للدول الأعضاء لجمع البيانات ومناقشـة المسـؤولين عن وضـع وتنفيذ السـياسـات الاقتصـادية والمالية على نحو يمكنهم من تقديم مدى ملائمة النظام المالي المتبع.

-الوظيفة الاقراضـية: من خلال هذه الوظيفة يمكن للصـندوق أن يلعب دورا مؤثرا في حمل الحكومات على اتخاذ إجراءات وســن قواعد وقوانين محددة تضـمن قدرا معينا من الشـفافية والمصـداقية، ولاسـيما فيما يتعلق بمصـــداقية البيانات المقدمة، وإخضـــاع بعض القطاعات التي تمس عمل الصندوق مباشرة للمسائلة.

-الوظيفة الفنية: يعتبر الصندوق مستودع لخبرات فنية هائلة بوسع الدول الأعضاء أن تنهل منه إن أرادت تعزيز قدرتها على تصـميم وتنفيذ السـياسـات الاقتصادية والمالية والضريبية وبناء المؤسسات والأجهزة المحلية المسؤولة عن إدارة وتنفيذ هذه السـياسـات (وزارة المالية، البنك المركزي،. ..إلخ)، بالإضـافة

[1] https://www.imf.org,le 3 /3/2024

إلى كيفية إعداد الإحصاءات والبيانات وتعزيز الشفافية والمساءلة للتصدي لمختلف أشكال الفساد.

ب: استراتيجيات الصندوق النقد الدولي لتخفيف من حدة الفساد.

وحسب تقرير الصندوق الدولي لسنة 2015 يقر بعدم وجود وصفة تصلح لجميع بلدان العالم، بحيث يؤكد على الأهمية البالغة لوضع منهج شامل، فالتدابير قصيرة المدى التي لها آثار فورية يجب أن تكملها تدابير وقائية مع الحزم في الإنفاذ، والتطبيق والتفعيل، ويقدم التقرير إرشادات عملية لصناع السياسات، مبنية على منظور الصندوق تجاه مساعدة أعضائه على تصميم الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذها، بما فيها استراتيجيات مكافحة الفساد، ويحدد التقرير أربع مبادئ أساسية[1]:

- **الشفافية مطلب أساسي**: يتعين أن تعتمد البلدان المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي، ونتيجة لحصة الصناعات الاستخراجية النسبية في كثير من الاقتصادات، تكتسب الشفافية في هذا القطاع على وجه الخصوص أهمية بالغة، كذلك يتعين أن تدعم الحكومات المعايير الدولية لشفافية ملكية الشركات ولحرية الصحافة كذلك دور رئيسي في الكشف عن ممارسات الفساد.

- **من أجل تعزيز سيادة القانون**، يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية وعملية الإنفاذ يجب أن تستهدف القطاع الخاص كذلك، ويجب في حالات معينة، إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة عندما تكون المؤسسات

[1] https://www.imf.org,le 3 /3/2024.

الموجودة بالفعل فاسدة، ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إلى أدنى حد.

- **الإفراط في التنظيم:** يولد البحث عن الريع الذي يُخصص بناء على تقدير المسؤولين العموميين ويجب القضاء عليه، فإلغاء القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد بكفاءة، ومع هذا، فوضع إطار مؤسسي كاف في البداية يمثل مطلبا ضروريا عند التحول من الأسواق الاحتكارية الخاضعة لسيطرة الدولة.

- **يقتضي الأمر وضع إطار قانوني واضح:** ومع هذا، فلا جدوى من وضع أفضل الأطر ما لم تُطَبَّق، والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة، وعلى وجه الخصوص، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تطوير الكوادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون باستقلاليتهم، وأخيرا، للقيادة دور أساسي، فيجب أن يكون القادة أنفسهم أمثلة يُحتذى بها وأن يضمنوا اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

الشكل: يوضح كيفية انتشار الفساد في مختلف الوظائف الحكومية، واجراءات الصندوق للحد منه لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب والمحتمل.

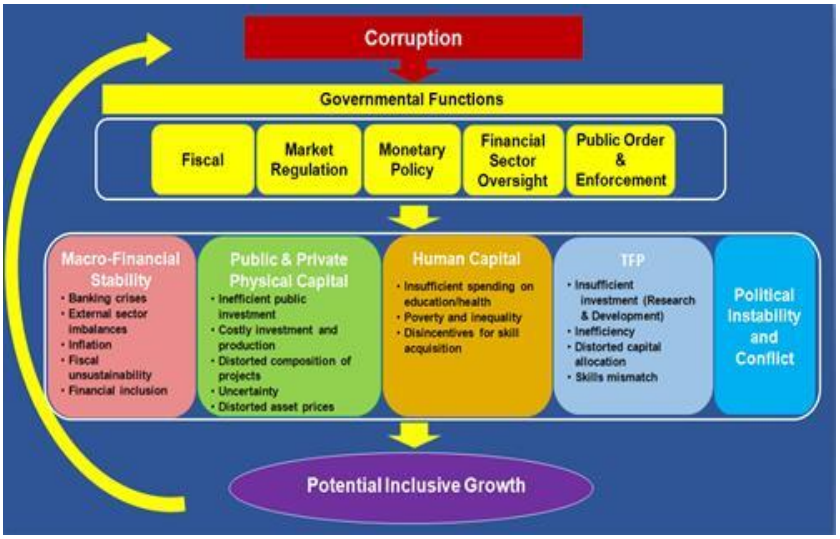

المصدر: صندوق النقد الدولي، عن الموقع https://www.imf.org/

خامسا: البرنامج الدولي لمكافحة الفساد

وبتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، مركز مكافحة الجريمة الدولية، أعدت هيئة الأمم المتحدة برنامجا دوليا لمكافحة الفساد ثم الإعداد له من قبل الخبراء، وقد نص هذا البرنامج على ما يلي:

- إعادة الأموال المودعة بطريقة غير شرعية؛
- وضع تشريعات لمكافحة الفساد؛
- بناء مؤسسات للوقاية والمكافحة؛
- دفع درجة الوعي لدى الجمهور؛
- توفير الاستقلالية لسلطة مكافحة الفساد؛
- وضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية للتعاون في مكافحته؛
- الاهتمام بإصلاح الإدارة العامة والإدارات المحلية؛

- فتح المعلومات واعتماد الشفافية في التعامل مع القضايا المالية؛
- تدريب الكوادر العاملة في الكشف والتحقيق بقضايا الفساد؛
- استخدام المراقبة الالكترونية في نقاط التفتيش والحجز والمرور.

سادسا: لجنة الوزراء التابعة للمجلس الأوروبي: 1997

وقد تبنت قرار يضع 20 قاعدة إرشادية للقضاء على الفساد تتضمن مسائل إجرائية للقانون الجنائي والقانون المدني، وتنظيم الشفافية، والمساءلة الإدارية وأساليب البحث والتحقيق، وتساهم في تقوية التعاون بين الدول لمكافحة الفساد العابر للحدود كما قام بوضع نموذج لقانون قواعد سلوك الموظفين في القطاع العام عام 2000.

الفصل التاسع
الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد

اولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع السلطات الجزائرية

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر2003 - **مرسوم رئاسي رقم04 -128** (وتضم 175 دولة و 71مادة مقسمة إلى 08فصول) تهدف من خلالها إلى وضع تدابير لمنع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز، التعاون الدولي القضائي، الذي يأخذ شكل الوقاية وملاحقة المجررمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال تنفيذ القانون وتوفير آليات فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات تنفيذ الاتفاقية .واعتبرت اتفاقية لأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبيل جرائم الفساد ما يلي:

أ –جرائم الرشوة بصورها: التي اشتملت عليها الاتفاقية السابقة المادة (15 و16) خاصة وأن الفساد ارتبط مفهومه العام بالرشوة.

ب –المتاجرة بالنفوذ :ومعناه أن يوعد الموظف العمومي أو أي شخص آخر بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياه مقابل التحريض على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرض أو لصالح أي شخص آخر، أو قيام الموظف العمومي أو شخص آخر بطلب أو قبول تلك المزية(المادة 18 من الاتفاقية)

ج –قيام الموظف العمومي عمدا لصالحه أولصالح شخص آخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي

أشـياء أخرى ذات قيمة، عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسـريبها بشـكل آخر (المادة 17).

د – إثراء الموظف العمومي غير المشـروع، والمتمثل في زيادة ممتلكاته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع (المادة20).

هـ –الرشـــوة في مجال القطاع الخاص: والتي ترتكب عمدا من المديرين للكيانات التابعة لهذا القطاع والعاملين فيه مقابل الإخلال بواجباتهم أثناء مزاولت أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية المادة 21.

و –اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص :من المديرين والعاملين الذين يعهد بهذه الممتلكات إليهم بحكم مواقعهم المادة22.

ي –غسـل العائدات الإجرامية :والتي تعد وسـيلة لمكافحة جرائم الفسـاد الأصلية التي تنتج هذه الأموال غير المشروعة) المادة 23

الجدول رقم1: تصنيفات الجزائر في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية

2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة
97	2.8	84	3.1	99	3	92	3.2	111	2.8	105	2.9	112	2.9
2012		2013		2014		2015		2016		2017			
رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة	رتبة	نقطة		
105	3.4	109	36	100	3.6	88	3.6	108	34	115	3.4		

ثانيا: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

ففي الجزائر ومع تفشي هذه الظاهرة، عمل المشرع الجزائري على النص بإنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة2020 ، من خلال الفصل الرابع بعنوان السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من الباب الرابع المعنون بمؤسسات الرقابة في المادتين 204 والمادة205 وتنظيمها بموجب القانون08 – 22 المؤرخ في 05 ماي 2022 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها(بعدما كانت

تسمى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 01 - 06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم بموجب المادة 17 منه)، إلى جانب الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب الأمر 05 - 10 المؤرخ في 26 أوت 2010 بموجب المادة 24 مكرر ويعد إنشاء هذين الهيئتين باعتبارهما آليتين من الآليات المستحدثة للحد من الفساد، وإجراء داخلي بجانب الإجراءات المبذولة على المستوى الوطني وحتى الدولي.

فبالإضافة إلى مصادقة الجزائر على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة جرائم الفساد بشتى أنواعها وبمختلف أشكالها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وحرصا منها على مسايرة المجهودات المبذولة على المستوى الدولي في هذا الصدد، قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين تتعلق بمكافحة ظاهرة الفساد وبالوقاية منها، ومن أجل تطبيق هذه القوانين في أرض الواقع عمدت على إنشاء آليات تعمل على مكافحة الفساد ومحاربته، بحيث تسعى الدولة تكثيف الجهود في هذا المجال، بالنظر للآثار السلبية التي يحدثها الفساد على الاقتصاد والمؤسسات الوطنية، وانعكاساته السلبية على التنمية.

ومن بين اهم التشريعات الردعية التي قامت بها الجزائر هي:

- الأمر 66/15 المؤرخ في 08 جوان 1966، وكانت فيه جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات؛

- القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001؛

- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 بمرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أفريل 2004؛

- القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؛ لم يتم تفعيله إلا في نوفمبر 2010، بتعين أعضائه،

- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

شرح قانون رقم 06/01 المؤرخ في 2006/02/20.

وقد صدر في الجريدة الرسمية في 20 فيفري 2006، وفيه 05 أبواب تشمل:

الباب الأول: أهداف القانون وضبط المصطلحات.

الباب الثاني: فشمل التدابير الوقائية في القطاع العام والخاص وتمثلت في تعزيز النزاهة والشفافية في تسيير القطاع (ع/خ).

- دعم التدابير الهادفة إلى الوقاية من الفساد ومكافحته؛

- التسيير الشفاف للمال العام والخاص، وقد تمثلت التدابير الوقائية في القطاه العام في التوظيف، والتصريح بالممتلكات، وإبرام الصفقات العمومية، وتسيير الأموال العمومية.

الباب الثالث: إنشـــاء هيئة وطنية للوقاية من الفســـاد ومكافحته تتمتع هذه الهيئة بسلطة إدارية واستقلالية مالية بالشخصية المعنوية وتقع تحت رئاسة سلطة رئيس الجمهورية.

الباب الرابع: فتم فيه تحديد هوية وصفة مرتكبي الجرائم (الرشوة)

- موظف عمومي محلي أو أجانب؛
- موظفي المنظمات الدولية؛
- الصفقات؛
- اختلاس الممتلكات العمومية واستغلالها بطرق غير شرعية؛
- التهرب الضـــريبي وكل طرق اســـتغلال النقود والغدر والإثراء غير المشـــروع وسوء استغلال الوظيفة والتمويل الخفي للأحزاب.

الباب الخامس: التعاون الدولي واسترداد الموجودات وتم في التطرق إلى التعاون القضائي والتعامل مع المصارف والمؤسسات المالية.

تناول أيضـــا قضـــايا اســـترداد الممتلكات المحجوزة من أفعال الفســـاد وقضـــايا حجز وتجميد العائدات المتأتية من الجرائم ما بين دول الأعضـــاء في الاتفاقية مرسوم رئاسي صدر في فيفري 2012 وأهم ما جاء به تحديد تشكيلة مجلس اليقظة والتقييم.

مهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

تنص المادة 205 من الدستور الجزائري من خلاله التعديل المدرج في سنة 2020 على ما يلي " :تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على الخصوص المهام الآتية[1]:

- وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها،

- جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة،

- إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء

- للمؤسسات والأجهزة المعنية، المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد،

- متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد،

- إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها،

[1] قوميري حميدية، مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجزائر، (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد)، مجلة البيبان لدراسات القانونية والسياسية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، ص ص 192. 193.

- المشـــاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشـــفافية والوقاية ومكافحة الفســاد، المســاهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشـفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد، "

- وتطبيقا لنص المادة 205 من الدســتور فقرتها الأخيرة التي تنص على أن القانون يحدد تنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا صلاحياتها الأخرى، فإنه صدر القانون رقم08 – 22 السابق الذكر الذي بدوره يبين الصــلاحيات الأخرى للســلطة العليا للشــفافية والوقاية من الفساد، ومكافحته، وهي مهام وصلاحيات مكملة للمهام المذكورة آنفا والمنصوص عليها في الدستور.

وفي هذا الصـدد نصـت المادة 4 من القانون 08 - 22 على ما يلي:"... وتتولى فضــلا عن الصــلاحيات المنصــوص عليها في المادة 205 من الدســتور، الصلاحيات الآتية:

1 - جمع ومركزة واســتغلال ونشــر أي معلومات وتوصــيات من شــأنها أن تســاعد الإدارات العمومية وأي شــخص طبيعي أو معنوي في الوقاية من أفعال الفساد وكشفها،

2 - التقييم الدوري للأدوات القانونية المتعلقة بالشــفافية والوقاية من الفســاد ومكافحته والتدابير الإدارية وفعاليتها في مجال الشــفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها،

3 - تلقي التصريحات بالممتلكات وضمان معالجتها ومراقبتها وفقا للتشريع الساري المفعول.

4 - ضمان تنسيق ومتابعة الأنشطة والأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته التي تم القيام بها، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بالإحصائيات والتحاليل والموجهة إليها من قبل القطاعات والمتدخلين المعنيين،

5 - وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،

6 - تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة في تنظيم الأنشطة الخيرية والدينية والثقافية والرياضية، وفي المؤسسات العمومية والخاصة من خلال إعداد ووضع حيز العمل الأنظمة المناسبة للوقاية من الفساد ومكافحته،

7 - السهر على تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالوقاية من ال فساد ومكافحته،

8 - إعداد تقارير دورية عن تنفيذ تدابير وإجراءات الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفقا للأحكام المتضمنة في الاتفاقيات،

9 - التعاون بشكل استباقي في وضع طريقة منتظمة ومنهجية لتبادل المعلومات مع نظيراتها من الهيئات على المستوى الدولي، ومع الأجهزة والمصالح المعنية بمكافحة الفساد،

10 - إعداد تقرير سنوي حول نشاطها ترفعه إلى رئيس الجمهورية، وإعلام الرأي العام بمحتواه.

وبعد الاطلاع على المهام المخولة قانونا للسلطة، يتبين أن لها مهام وقائي من جهة يكمن في الأعمال التحسيسية التي تقوم بها، ومن جهة عمل ردعي من خلال التحري عن الجرائم بشأن الفساد،

ويتبن من هذه النصوص القانونية أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته هي آلية وقائية لها دور وقائي قبل وقوع جرائم الفساد من خلال ما تقوم به من أعمال تتمثل في وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها، جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة، المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد، متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها، المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، المساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد، جمع ومركزة واستغلال ونشر أي معلومات وتوصيات من شأنها أن تساعد الإدارات العمومية وأي شخص طبيعي أو معنوي في الوقاية من أفعال الفساد وكشفها، التقييم الدوري للأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتدابير الإدارية وفعاليتها في مجال الشفافية وال وقاية من الفساد ومكافحته، واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها، تلقي التصريحات

بالممتلكات وضمان معالجتها ومراقبتها وفقا للتشريع الساري المفعول، ضمان تنسيق ومتابعة الأنشطة والأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته التي تم القيام بها، على أساس التقارير الدو رية والمنتظمة المدعمة بالإحصائيات والتحاليل والموجهة إليها من قبل القطاعات والمتدخلين المعنيين، وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة في تنظيم الأنشطة الخيرية والدينية والثقافية والرياضية، وفي المؤسسات العمومية والخاصة من خلال إعداد ووضع حيز العمل الأنظمة المناسبة للوقاية من الفساد ومكافحته، السهر على تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، إعداد تقارير دورية عن تنفيذ تدابير وإجراءات الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفقا للأحكام المتضمنة في الاتفاقيات، التعاون بشكل استباقي في وضع طريقة منتظمة ومنهجية لتبادل المعلومات مع نظيراتها من الهيئات على المستوى الدولي، ومع الأجهزة والمصالح المعنية بمكافحة الفساد، إعداد تقرير سنوي حول نشاطها ترفعه إلى رئيس الجمهورية، وإعلام الرأي العام بمحتواه.

كما تعتبر آلية ردعية من خلال ما تقوم به من إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية.

كما أن لها دور رقابي مثل ما جاء به القانون 08 - 22 في المادة 7 بتوليها بمتابعة مدى امتثال الإدارات العمومية والجماعات المحلية

والمؤسسات العمومية والاقتصادية والجمعيات والمؤسسات الخيرية للالتزام بالمطابقة لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،

ثالثا: الاجراءات الاصلاحية المصاحبة للتشريعات التي قامت بها الجزائر

- **إصلاح العدالة والقضاء:** وهذا بتحديث وعصرنة القضاء، وإقامة دورات تكوينية لقضاة في الدول المتقدمة ومثلها نجد: دورة تكوينية حول "الفساد والحقائق الاقتصادية ووسائل المكافحة" جويلية 2008، دورة تكوينية "التحقيق الاقتصادي والمالي" نوفمبر 2008 "ورشة عمل تكوينية" غرداية جوان 2010، "الفساد والجريمة المنظمة" 2011.

- **إصلاح النظام المحاسبي:** تكيف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية وذلك لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتطبيق معايير الوضوح والدقة والأمان، وقد تمت المصادقة عليه (النظام المحاسبي والمالي الجديد) (المادة 62 من الأمر المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008)، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2010.

- **الإصلاح المالي:** إصلاح النظام الضريبي وعصرنة إدارة الضرائب، وذلك بمراجعة مجموعة من الضرائب لتفادي التهرب الجبائي.

القطاع البنكي تم إدخال نظام "بازل 2" بغية تحسين وتسيير المخاطر وتعزيزا للرقابة والانضباط في الأسواق.

- **إصلاح الوظيفة العمومية:** المصادقة على القانون الأساسي العام للوظيف العمومي.

- **إصلاح قطاع الجمارك:** تعزيز الجهاز الرقابي الداخلي (الكاميرات مثلا).

- تدريب وتأهيل الكوادر.

- ترقية الإعلام والاتصال.

الأجهزة الإدارية المكلفة بمحاربة الفساد:

- مجلس المحاسبة (الرقابة البعدية، الأموال العمومية)؛

- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها؛

- اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛

- لجنة إصلاح هياكل الدولة.

رابعا: الديوان المركزي لقمع الفساد

تم استحداث هذا الديوان تنفيذا لتعليمة رئيس الجمهورية، التعليمة رقم03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر 2009والتي تضمنت على أنه وجب تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها. [1]

وفي إطار المراجعة التي تمت في 26 أوت 2011 لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01 - 06 تم إنشاء الديوان المركزي ل قمع الفساد بموجب الأمر رقم 05 - 10 المؤرخ في 26 أوت 2010 وبين تشكيلته وتنظيمه وكيفية سيره المرسوم الرئاس ي رقم 426 - 11 المؤرخ في 8 ديسمبر .2011 10بحيث نصت المادة 3 من الأمر 05 - 10 الذي يتمم القانون رقم01 - 06 ، على أن هذا الأخير يتمم بباب ثالث مكرر يتضمن المادة 24 مكرر والمادة 24

[1] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص502.

مكرر 1 حيث تنص المادة 24 مكرر على ما يلي " :ينشـأ ديوان مركزي لقمع الفسـاد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفسـاد .تحدد تشـكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم"

وكان السـبب من وراء إنشـاء الديوان المركزي لقمع الفسـاد تدعيم عمل الهيئة الوطنية لمحاربة الفسـاد في التصـدي لجرائم الفسـاد، وفي نفس الوقت تكريس العمل بالقوانين التي تجرم هذا الفعل.

خصائص العامة للديون: يمتلك الديوان خصائص تميزه عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تتمثل في كونه:

- تابع لوزير المالية، لكنه يتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره.

- عدم تمتع الديوان بالشـخصـية المعنوية وبالتالي عدم تمتعه بالاسـتقلال المالي وذمة مالية مستقلة.

وفيما يخص تشـكيلة الديوان، نجد المادة 6 نصـت على التشـكيلة، بحيث طبقا لما جاءت به المادة فإن الديوان يتشكل من:

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

- ضـباط وأعوان الشـرطة القضـائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفسـاد. وللديوان زيادة على هذا، مستخدمون للدعم التقني والإداري.

بحيث تضم تشكيلته ضباط الشرطة القضائية وأعوان الضبطية القضائية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

وقد أسندت له مهام بموجب المادة 5 من المرسوم 426 - 11 تتمثل:

- جمع المعلومات التي من شأنها تسمح بالكشف عن جرائم الفساد والأفعال التي لها علاقة بالفساد.

- جمع الأدلة وإحالتها للجهات القضائية المعنية.

- التحقيق في جرائم الفساد وإحالة مرتكبيها للجهة القضائية المختصة.

- التعاون مع الهيئات التي لها علاقة بمكافحة الفساد وتبادل المعلومات فيما بينه.

- اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على سير التحريات.

ومن خلال هذه المادة فإن الديوان المركزي في قمع الفساد له دور في جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بأفعال الفساد وبالأفعال التي لها علاقة بها، وفي التحري والتحقيقات في كل ما هو علاقة بهذه الأفعال، وأثناء القيام بمهامه يمكنه الاستعانة دائما بالهيئات التي يمكنها أن تقدم المعلومات التي يمكن أن يستفاد منها أثناء التحقيق، وله حق اقتراح أي إجراء يكون من شأنه أن يدعم مجرى التحقيق.

ومجمل القول إ ن الديوان الوطني يكمن دوره في التحري والتحقيق بحيث يعمل على البحث والتحري على جريمة الفساد، التحقيق في الجرائم التي تنطوي على فساد، ومعاينة هذه الجرائم،

خامسا: أهم قضايا الفساد في الجزائر

1 / قضية بنك الخليفة 2003 (5 مليار دولار).

- 2004 السجن 05 سنوات.
- 2005 السجن المؤبد.
- 2015 توقعات البراءة.

2 / قضية البنك التجاري والصناعي 2003: سحب الاعتماد منه واتخاذ قرار التصفية القضائية للبنك، خلف خسارة بـ 13 مليار دج.

3 / قضية صندوق الجزائي الكويتي للاستثمار2005: اختلاس 30 مليون دولار (القضاء أدين المدير العام وزوجته – الفرار إلى الخارج).

4/ قضية قطاع السكن والعمران 2003: بعد زلزال بومرداس، البناء غير مطابق لشروط السلامة.

5 / قضايا الفساد في قطاع الصحة: تقرير منظمو الشفافية الدولية 2005 ممارسات مالية (الفساد مظاهر اختلاس سرية، ابتزاز في تسيير أموال الصحة العمومية، سوق الدواء، الأخطاء الطبية.

6/ قضـــية " مجمع طونيك" 2005: عجز في تســـديد ديون بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والمقدرة بمليار و400 أورو توالت الأحداث 2007 ثم تم تأميمه من قبل الدولة في أفريل 2011 أصبح يسمى "المؤسسة العمومية الاقتصادية تونيك للصناعة".

7 / قضايا الفساد في قطاع الجمارك 2006: فصل 100 موظف جمركي عن العمل.

- رفع دعاوي قضـائية ضـد 530 موظف آخر 2009 المفتش العام للجمارك صرح بأن هناك 65 دعوة قضائية ضد جمركيين (الرشوة وقضايا مالية).

- عرض 80 ملف على المجلس التـأديبي الخـاص بـالجمـارك، 10 ملفـات إلى القضاء 2009 وأن 150 جمركيا توبعوا قضائي خلال نفس السنة 2009.

- 2011 تسـجيل حوالي 100 قضـــية تزوير تم على أثرهـا إنهـاء مهـام 30 جمركي.

8/ قضـايا التهرب الضـريبي: الجزائر تحتل المرتبة 03 إفريقيا في تهريب الأموال بعد نيجريا ومصر، تلاعب بفواتير السلع المصدرة والمستوردة.

وقدر حجم الأموال غير المشـــروعة المهربة من الجزائر حســـب إحدى التقارير لسنة 2011 والمتعلقة بالفترة (2000-2008) ما يعادل 516 مليون دولار.

9 / قضايا الفساد في قطاع الأشغال العمومية 2010: الطريق السيار شرق غرب، الطريق السريع والذي يمتد على أكثر من 1200 كلم ارتفعت تكلفته أكثر من 10 مليارات دولارات بعدما كانت الدراسات حددتها بـ 7 مليارات دولارات، 03 مليار دولارات في شكل (رشاوي وعمولات نظير تقديم تسهيلات للشركات المستفيدة من المشروع).

10 / قضايا الفساد في قطاع المحروقات 2010...الخ:

- قضايا متعلقة بمنح صفقات ومشتريات نفطية مشبوهة.

- مشروع إنجاز 10 خزانات للآزوت.

وقضايا أخرى تفاقمت بالخصوص في الفترة الممتدة ما بين 2014 لغاية 2020. ..الخ

الفصل العاشر

تجارب بعض الدول لمكافحة الفساد الاداري والمالي

اولا: تجربة سنغافورة

تعد سنغافورة من دول جنوب شرقي آسيا التي حققت المعجزة الآسيوية، من خلال ما شهدتها اقتصاداتها من نمو سريع، أدى إلى إزدهار إقتصادي وتنمية كان للدولة الدور البارز فيها، والداعم للقطاع الخاص الذي بنى دعائم هذه التنمية، وما كان لهذا أن يحدث لولا إدراك الدولة لأهمية التخلص من كل ما يمكن أن يؤخر هذا التقدم والإزهار، فكان من أولى أولوياتها هو تخفيض الفساد الإداري والمالي إلى ادني حد ممكن الأمر، الذي ترك تأثيرات إيجابية ملموسة قادت الدولة إلى مرتبات أعلى في المنافسة الدولية[1].

وسنتطرق في هذا الفصل إلى حجم هذه الظاهرة والأسباب التي أدت إلى إنخفاضها وتأثيرات هذا الانخفاض، وما هي المعالجة التي أوصلت سنغافورة إلى المستويات العليا في مكافحة الفساد.

تقع سنغافورة في جزيرة على قمة شبه جزيرة الملايا، بين المحيط الهندي غرباً وبحر جنوب الصين شرقاً، إذ تتمتع بموقع جغرافي متميز مستفيدة منه كوسيط منه كوسيط بين مجموعة دول جنوب شرق آسيا والعالم الخارجي.

يعد ميناء سنغافورة الميناء الأول في العالم فيما يتعلق بعمليات تموين وخدمة السفن، كما تعد سنغافورة إحدى دول المعجزة الإقتصادية الآسيوية، التي بلغ فيها الفساد الإداري والمالي مستويات ضعيفة، نتيجة إتخاذ الدولة الخطوات الايجابية الفعالة في مكافحته، ولمعرفة حقيقة حجم الفساد الإداري والمالي فيها أوضحت إستطلاعات منظمة الشفافية الدولية لعام1995 أن

[1] http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency

سـنغافورة إحتلت المرتبة 7 من أصـل 54 دولة وبدرجة (26.9، 4)، وفي عام1996 حصلت على المرتبة 7أيضا، من أصل 54 دولة وبدرجة (80.8، 5)، وجاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 أن سنغافورة حافظت على المرتبة 5 (من أصل 16دولة)، وصنفها التقرير ضمن الدول التي حصلت على أحسن درجات مكافحة الفساد.

وفيما تعد سـنغافورة من الدول التي لا تتمتع بموارد طبيعية، إلا أنها من ضـمن إحدى الدول الصـناعية التي حققت درجات مرتفعة في مكافحة الفساد، رغم ذلك فهي لا تخلو تماماً من ممارساته التي أخذت فيها منحى آخر، حيث شهد القطاع الخاص قضايا فساد أو فساد من خلال القيام بعمليات غير مشروعة في تعامله مع الدول الفقيرة، اذ تم دفع رشاوى إلى جهات رسمية وغير رسـمية في تلك الدول التي تغيب فيها سـلطة القانون، ويضـعف القضـاء ولا يكترث، أو لا يهتم فيها مما أدى إلى تعزيز الفساد فيها.

- أسـباب انخفاض الظاهرة: من أهم الأسـباب التي أدت إلى إنخفاض حجم الفساد الإداري والمالي في سنغافورة هي:

الأسباب السياسية وتتمثل بالآتي:

أ - إستقرار النظام السياسي.
ب - نزاهة الطبقة السياسية
ج - وجود نظام ديمقراطي
د – الشفافية
هـ - الإعانات والمساعدات الحكومية

- كالعقد الإجتماعي الذي شكل عنصر التوازن والإستقرار الإجتماعي في هذه الدولة، ويتكون من شقين:

- الشق الاول: مشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار والمكفولة لجميع المواطنين.

- الشق الثاني: نظام التأمينات الإجتماعية وصندوق الحقوق التقاعدية والتي تعد من أفضل نظم التأمينات في الدول النامية.

الاسباب الإجتماعية: وتشمل:

أ - ثقافة المجتمع وتماسكه.

ب - إشاعة السلوك التعاوني.

ج - وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد والتي تترجم إلى قوانين يلتزم بها جميع الإفراد.

هـ - الإهتمام بالتعليم والانفاق عليه: مما خلف تراكما رأسمالياً بشرياً في فترة قصيرة إذ، بلغت نسبة ونوعاً.

الأسباب الاقتصادية: وتتمثل بالاتي:

أ - الاجور الجيدة وتناسبها مع الاداء المقدم من قبل العاملين في القطاعين العام والخاص.

ب - نظام خدمة مستند إلى الكفاءة.

ج - إستخدام مبدأ التعويضات للعاملين (الأمن الوظيفي) مما يضمن مستوى معيشي لائق.

د - الإستقرار الإقتصادي الكلي.

هـ - توزيع الموارد على نحو أكثر عدالة.

و - تفضيل القطاعات التي تخلق فرص عمل جيدة وتزيد الإنتاجية.

الجدول رقم 2: تطور وضعية سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1996-2017

السنة	1995	1996	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الترتيب	03	07	07	07	06	04	05	05	05	04	05
النقطة	92.6	88	91	91	91	92	93	94	93	94	94
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	04	04	03	01	05	05	05	07	08	07	06
النقطة	93	92	92	93	92	87	86	84	85	84	84

المصدر :منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد للفترة 1995/2017، www.transparency.org

الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد :هناك عدة دروس في التجربة السنغافورية، يمكن الاستفادة منها نوجزها فيما يلي:

- وجود إرادة سياسية على أعلى مستوى، تؤمن بمواجهة الفساد وتمثل قدوة في إتباع السلوك النزيه؛
- شمولية قوانين مكافحة الفساد، بمعنى تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الفساد على أي من يثبت تورطه في سلوك فاسد، بغض النظر عن

مكانته أو نفوذه، كما يتم تطبيق قوانين مكافحة الفساد على المنظمات كافة في الدولة سواء كانت عامة أو خاصة؛

- أن تكون سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد شاملة وجذرية،
- أن تكون الجهات المعنية بمكافحة الفساد منزهة عن أي شبهة فساد، ويمكن ضمان ذلك بتبعيتها لقيادة سياسية نزيهة مشهود لها بالنزاهة ومكافحة الفساد؛
- إجراء مراجعات مستمرة لسياسات وقوانين وإجراءات مواجهة الفساد، وإجراء التعديلات المطلوبة من أجل مواجهة المستجدات في السلوك الفاسد، والذي عادة ما يتجدد باستمرار بتجدد الظروف؛

وحين مراجعة تصنيف منظمة الشفافية العالمية لعام 2017 نجد أن دولة سنغافورة تحتل المرتبة السادسة عالمياً في مكافحة الفساد، ولعل السبب الأساس في الإدارة الناجحة لرئيس وزراء سنغافورة (لي كوان يو) الذي حكم لمدة 40 عاماً على التوالي، ونال لقب (والد سنغافورة المستقلة) الذي نجح في القضاء على الفساد في البلاد.

وتعدُّ التجربة السنغافورية من التجارب الجديرة بالمتابعة في مكافحة الفساد؛ لأن دولة سنغافورة تحوّلت بعد تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد إلى دولة من أفضل عشر دول في مجال مكافحة الفساد بعد أن كانت تعد واحدة من الدول الأكثر فساداً في ستينيات القرن الماضي. ويمكن الاستفادة من التجربة السنغافورية في معالجة أسباب تعثّر سياسات مكافحة الفساد في العراق التي لم تنتج ثمارها حتى الآن في كثير من القطاعات.

وقد شـرعت الحكومة السـنغافورية في إجراء حزمة تغييرات جذرية في هيئة مكافحة الفسـاد شـملت إلغاء حصـانة المسـؤولين أمام المسـاءلة، وطالت المسـاءلة عوائل المسـؤولين والتحقيق في الحسـابات المصـرفية، وجرد جميع الممتلكات ليس فقط للمسـؤولين، وإنما لأعضـاء عوائل المسـؤولين، وأقاربهم، وحتى أصدقائهم.

اتبعت سنغافورة في خطتها للقضاء على الفساد على اربعة خطوات متمثلة[1]:

- حتى تحصل هيئة مكافحة الفساد على مصداقية حقيقية حققت مع الرئيس نفسـه ومع أفراد أسـرته، ثم نشـطت في التحقيق مع الوزراء وجميع مسـؤولي الدولة واعتقلت بعضهم.

على سـبيل المثال: قام وزير البيئة برحلة إلى أندونيسـيا مع عائلته بعد أن حصـل على تكاليف الرحلة من قبل المقاول الذي كان يبني منازل موظفي الوزارة، وإن الوزير نفسـه حصـل على منزل كبير وقروض باسـم والده التي صدرت تحت ضمان هذا المقاول، وعلى إثر هذا، وجّهت هيئة مكافحة الفساد اتهامات إلى الوزير، وأدين وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وستة أشهر.

- في مكافحة الفسـاد كان في تفعيل " قانون "من أين لك هذا" الذي يسـمح بمراجعة مستويات معيشة الموظفين ممن يعيشون خارج حدود إمكانياتهم، أو لديهم ممتلكات وأموال تحت تصرفهم لم يكن في مقدورهم الحصول عليها من مرتباتهم، كدليل على الرشـوة؛ وبالتالي تُعدُّ أيُ مكافأة يتلقاها المسـؤول من أي شخص يسعى إلى الاتصال بمؤسسات الحكومة رشوة حتى يثبت العكس؛ وهذا

[1] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024.

يعني أنّ على المسؤول الحكومي إثبات براءته، وإقناع المحكمة بعدم تلقي الرشوة أو الدخول في أي شبهة فساد. وفي حالة فشل المسؤول في إثبات نزاهته، واقتناع المحكمة بفساده، تعرض ممتلكاته للمصادرة مع غرامة كبيرة، وربما يُلقى في السجن في وقت لاحق.

- وفي خط متوازٍ حسّنت الحكومة رواتب الموظفين ولاسيما المسؤولين، واتبعت الحكومة سياسة تقوم على جعل رواتب الموظفين الحكوميين هي الأعلى في المجتمع، وقد أدّى ارتفاع الرواتب إلى جذب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيداً عن المحاباة والمحسوبية. وحينما بدأت البلاد في الانتعاش الاقتصادي السريع، بدأت أجور القطاع الخاص بالارتفاع، وما كان من الحكومة إلا زيادة مرتبات موظفيها، وتلقى الموظفون المدنيون والقضاة رواتب تعادل مرتبات كبار المديرين في الشركات الرائدة.

- وحتى لا تغفل أجهزة الدولة عن شبهات الفساد، استعانت الحكومة بالإعلام في كشف الحالات المشبوهة عبر تشكيل وسائل إعلام مستقلة وموضوعية تغطي جميع حالات الفساد التي عُثِرَ عليها أو التي غفلت عنها. وصارت الصحف ووسائل الإعلام الأخرى تبحث عن ضابط شرطة يحصل على الرشوة، أو موظف مدني يعرقل شؤون المواطنين من أجل الرشوة ليكونا في الصفحة الأولى.

فكانت هذه هي الخطوات التنظيمية الأربع التي حوّلت دولة فاشلة من حالة سيئة دون موارد طبيعية، إلى واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم في أقل من 40 عاماً، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق.

سنغافورة توفر خدمة حافلات ذاتية القيادة " سنة 2022".

وقد تُصادف في سنغافورة بعض الإشارات البسيطة[1] التي يراد بها التأثير على سلوكيات الناس وقراراتهم، إذ توضع مثلا سلال النفايات بعيدا عن محطات الحافلات لفصل المدخنين عن سائر الركاب، وتكشف لك إيصالات الكهرباء والغاز استهلاكك للطاقة مقارنة باستهلاك جيرانك. كما وضعت الأجهزة والمعدات الرياضية بالقرب من مداخل ومخارج المساكن الحكومية لتذكير الناس بممارسة الرياضة باستمرار، وتنتشر على رصيف محطة القطار أسهم خضراء وحمراء لتيسير نزول الركاب من القطار، وإذا اخترت التنقل بالقطار خارج أوقات الذروة، أي قبل السابعة صباحا، سيقل ثمن التذكرة. ووضعت الحكومة في مقدمة أولوياتها تشجيع الناس على اختيار البدائل الغذائية الصحية، لا سيما بعد أن أشار استطلاع قومي للرأي أن ستة من بين كل عشرة سنغافوريين يأكلون في المطاعم أربع مرات على الأقل أسبوعيا.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة برنامج لحث الشركات العاملة في مجال الأغذية والمشروبات على تقديم بدائل صحية، فضلا عن أن بعض الأماكن توفر البدائل الصحية بسعر أقل من الأطعمة الشعبية التقليدية. وبعد النجاح المبهر الذي حققه البرنامج القومي لـ"عدد الخطوات"، الذي يحث الناس على ممارسة التمرينات الرياضية من خلال تطبيق مجاني لتتبع خطوات وحركة المستخدمين، في مقابل جوائز مادية وعينية، سُجل اسم البرنامج كعلامة تجارية.

[1] http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency: le15/2/2024.

ومن أجل تشجيع الناس على الادخار على المدى الطويل، بعد أن أشارت أدلة إلى أن الناس لا يكترثون لتأمين مستقبلهم، دشنت الحكومة برنامج إدخار إجباري يطلق عليه "صندوق المدخر المركزي"، لتمويل الرعاية الصحية والإسكان والمعاشات.

ولأن سنغافورة تعاني من مشكلة تدني معدل المواليد وزيادة نسبة المسنين، تتطلع الحكومة إلى زيادة عدد السكان بنسبة 30 % مع حلول عام 2030، ووضعت في عام 2001 خطة لمنح مكافأة عن كل مولود جديد، لتشجيع الآباء والأمهات على الإنجاب.

وبموجب هذه الخطة يحصل المواطنون في سنغافورة على جائزة مالية، منذ شهر مارس/آذار 2016، تتراوح بين ثمانية آلاف دولار للطفل الأول وعشرة آلاف دولار للطفل الثالث، وأي طفل لاحق، بالإضافة إلى مبالغ مالية تضاف إلى حساب الادخار للطفل للإنفاق على العناية به والرعاية الصحية له.

ثانيا: تجربة نيجريا

نيجريا من أكثر الدول العشرة[1] التي يتوغل فيها الفساد وفقا لمؤشر Perception Control Indexحيث أن درجتها هي 9.1 وفقا للتقرير عن عام 2005، وقد قامت نيجريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام 1999 حيث كانت تعاني من آثار ما بعد الحرب وكان

[1] http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency;le15/2/2024.

60 %من الشعب يعيش تحت خط الفقر، بالإضافة إلي تراكم الديون الداخلية والخارجية...الخ.

ويمكن إيجاز المشـكلات التي واجهتها نيجريا قبل انتخابات عام 2003 فيما يلي:

تراوح العجز بين 4 %و8 %منذ عام 1999، عجز إيرادات الدولة عن تغطية أجور العاملين في القطاع العام، انخفاض مخزون النقد الأجنبي زيادة أعباء الديون الخارجية، زيادة أعباء الديون الداخلية، عجز الميزان التجاري، لكن مع توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد، قامت نيجيريا بتغيرات قانونية ومؤسسية في سبيل مكافحة الفساد، خلال ديسمبر 2002 ناقش مجلس الشعب مشروع " مكافحة الجرائم المالية" الذي تمخض عنه إنشـاء " هيئة مكافحة الجرائم المالية". هذه الهيئة تضـطلع بالتحقيق في الجرائم المالية ومنها جرائم غسـيل الأموال، كما تهتم بتطبيق قانون مكافحة غسـيل الأموال، خلال فبراير 2003 أقر مجلس الشـيوخ مبادرة مكافحة الفساد، كما صدق مجلس الشعب على مشروع قانـون الانتـخابات، لعـام 2002 الذي أحـل محـل قانون عام 2001، حيث أكد القانون الجديد على أهمية دور الهيئة القومية للانتخابات بمراقبة المسـاعدات المالية المقدمة للأحزاب المختلفة بواسطة الأفراد والمؤسسات.

وقد اسـتطاعت الحكومة النيجيرية تحديد أسـباب هذه المشـكلات ووضع **الاستراتيجيات والآليات الفعالة** لحلها وكان أهمها على الإطلاق:

.الإصلاح السياسي والاقتصادي وذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد،

- كما استعانت بهيئة UNCAC التابعة للأمم المتحدة لما لها من خبرة في مجال مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجيرية في وضع أسس الإصلاح ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد، رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خصخصة الهيئات التي تمثل عبء على الدولة وإسنادها للقطاع الخاص.

- جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها، وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص .

- تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين، وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم، رفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة،

- تحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة .قامت الحكومة النيجيرية بتأسيس مكتب " تحسين الخدمة العامة.

- ووضعت خطة عمل للإصلاح ومكافحة الفساد بالتعاون مع الأمم المتحدة UNCACتقوم على وضع مسودة قانون لخطة عمل فيدرالية لمكافحة الفساد، اختيار ثلاث مناطق ورفع تقارير عن النظام القضائي بها، تطبيق آليات مكافحة الفساد في المناطق المختارة، نشر هذه الآليات وتعميمها على مستوى الدولة.

- وضع آليات لمراجعة وتقييم المراحل المختلفة للمشروع،

ثالثا: تجربة بلغاريا

شـرعت بلغاريا في العمل على مكافحة الفسـاد[1] منذ عام 1997، حيث أصبح الفساد هو الموضوع الأول الذي يحتل اهتمام كل من الحكومة والشعب، فتوغـل الفســاد في البلاد وتـأثيره على الحيـاة السـيـاسـيـة والاقتصــاديـة والاجتماعية، دفع كل من المجتمع المدني والحكومة في تبني خطة عمل قومية لمكافحة الفساد، خاصة في ظل الاصطلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته بلغاريا.

إن مبادرة مكافحة الفســاد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرين، التي قامت بإنشــاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفســاد ومتابعة الفســاد في البلاد، وقامت هذه الجهات الغير حكومية بالتعاون مع الحكومة بتبني "خطة عمل قومية لمكافحة الفساد".

- أهداف خطة العمل: إعلان بلغاريا دولة خالية من الفســاد، تفعيل المشــاركة الشعبية، خلق قطاع عام فعال تحقيق مبدأي " النزاهة " و" الشفافية "،

تحديد المشــكلات كشــفت اســتطلاعات الرأي عن أن 6.75 % من الشعب البلغاري يرى أن الفساد يؤثر عليهم وعلى أسرهم، كما كشفت عن أن من بين كل أربعة أشخاص يوجد ثلاثة يعتقدون أن الفساد يؤثر بشكل مباشر

[1] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024

على الحياة الاقتصـــادية، (الشـــفافيةFOI (Information of Freedom) تحقيق مبدأي " النزاهة" و" الشفافية ".

أسس الخطة القومية البلغارية لمكافحة الفساد:

- حكومة تغيير وإصـــلاح: تنفيذ هذه الخطة القومية بكفاءة وبفاعلية يشـــترط وجود حكومـة مـدركـة لحجم وخطورة الفســـاد على التقـدم الاقتصـــادي والاجتماعي، وتقوم بمكافحة الفســـاد بجميع أشـــكاله. أي أن وجود الرغبة السـياسـية للقضـاء على الفسـاد هو من العوامل الأسـاسـية لنجاح التجربة البلغارية.

- دور الهيئات الحكومية: تطلع وزارة الداخلية بمهمة مكافحة الفســاد ومعاقبة مرتكبي ممارسات الفساد، ولذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة.

- تعديل القوانين والتشريعات: جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي وحلف شـــمال الأطلنطي، بدعم من الدول الأعضـــاء للقضاء على الفساد في بلغاريا.

- قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة، والإصـلاح الإداري، بالإضافة إلى القوانين المنظمة للتجارة. اشتراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد.

- تعتبر بلغاريا من النماذج الناجحة في المشـــاركة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفســـاد، فقد اضـــطلعت الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية بمبادرة

القضـــاء على الفســـاد، تمثلت هذه المبادرة في خلق تحالف بين كلا من القطاع الخاص والعام Coalition 2000،

فقد أنشـــأ هذا التحالف عام 1997، وتمخض عنه نظام متابعة الفســـاد CMS (System Monitoring Corruption) كأداة للكشـــف عن عمليات الفســـاد، كما نتج عن هذه الشـــراكة وضـــع "الإســـتراتيجية الوطنية البلغارية لمكافحة الفساد" للفترة 2001 إلى 2004.

المســـاعدات الدولية: نجحت بلغاريا في تبني وتنفيذ خطة مكافحة الفســـاد بمســـاعدة المنظمات الدولية التي انضـــمت إليها مثل حلف شـــمال الأطلنطي والإتحاد الأوروبي، فبإشتراك بلغاريا في الاتحاد الأوروبي، اهتمت الدول الأعضاء بالارتقاء بمؤشـــر CPI الخاص ببلغاريا ليتماشـــى مع باقي الدول الأوروبية، فقدمت الدول الأعضـاء العديد من المسـاعدات لبلغاريا للقضـاء على الفسـاد الاقتصـــادي في البلاد، نتائج تنفيذ الخطة البلغارية: بتبني المشـــروع القومي لمكافحة الفســـاد ((CMS نجحت بلغاريا في التحول من دولة "منتشـــر بها الفسـاد" إلي دولة يوجد بها الفسـاد بشـكل محدود" بين عامي 1997 و2004 وفقا لإحصاءات منظمة الشفافية العالمية.

ووفقا لمؤشـــر منظمة International Transparency فإن بلغاريا سجلت أفضل النتائج لمؤشر (CPI) Corruption Perception Index فيما يخص دول وسـط وشـرق أسـيا، بدرجة قدرها أربع درجات، حيث تحتل المرتبة 54 من بين 133 دولة وفقا لتقرير المنظمة عن عام 2005، كما شـهدت

بلغاريا انخفاض واضح في عدد عمليات الفساد حيث أنخفض مجموع عمليات الفساد من 000.200.180 عام 1998 إلي 000.90.80 عام 2004.

هذه النتائج هي خاصة بالمعاملات بين المواطنين والجهات الحكومية، أما فيما يخص المعاملات الاقتصادية فأن نسبة الفساد ما زلت مرتفعة حيث أن عمليات الإصلاح في المجال الاقتصادي تأخذ خطوات أبطأ.

رابعا: تجربة المكسيك

وفقا لمؤشر(Corruption Perception Index (CPI المستخدم من قبل منظمة الشفافية العالمية، فإن درجة المكسيك هي 5.3 وفقا لتقرير عام 2005، وقد وضعت المكسيك خطة[1] عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابتها خلال 1995/1994، وإيماناً من السلطة المكسيكية بالارتباط القوي بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت العديد من الآليات لدعم الاقتصاد بالعمل على الحد من الفساد. وبالفعل فمع تفعيل آليات مكافحة الفساد والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان الناتج القومي الإجمالي قد زاد بنسبة 2.1 % بين عامي 1994 و2004.

وفي سبيل تحقيق الإصلاح تتعاون المكسيك مع الهيئات والمنظمات العالمية ومنها البنك الدولي، المعونة الأمريكية وOECD غيرها من المنظمات. ففي نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد، قدم البنك للحكومة المكسيكية

[1] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024

أجندة عمل مكونة من ثلاث محاور أساسية هدفها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي:

التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلي والتجارة العالمية الإسراع من عملية التنمية عن طريق دعم كلا التعليم ورفع مستوى المعيشة، تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسئولية كذلك، تعاونت المكسيك مع USAID لتنفيذ مشروع " مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط أمريكا والمكسيك" على مدار خمس سنوات.

وعلى الصعيد القومي اتخذت **الحكومة عدد من الخطوات لمكافحة الفساد** ومنها:

- إنشاء وحدة إدارة مشروع "مكافحة الفساد" بوزارة الإدارة العامة إنشاء "الهيئة الفدرالية للحصول على المعلومات" وهي هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية المكسيك هي عضو في منظمة OECD، وتقوم هذه المنظمة في إطار عملها بمحاربة الفساد عن طريق محاربة الرشاوى. في المعاملات الاقتصادية الدولية: وقعت المكسيك علي اتفاقية محاربة الرشاوى في المعاملات الاقتصادية الدولية عام 1999، ووفقا لهذه الاتفاقية تم إنشاء Federal Penal Code FPC المختصة بمراقبة المعاملات الاقتصادية الدولية ومعاقبة الأشخاص الحقيقية أو الاعتبارية في جرائم الفساد في المعاملات الدولية، قامت المكسيك بالموافقة على مبادرة "الحصول على المعلومات" عام 2003، وتقوم المنظمة حاليا بوضع الأسس اللازمة لقوانين المبادرة وكيفية تفعيلها.

عام 2002 وافقت المكسيك على إحداث تعديلات في مبادرة " المسئوليات الإدارية لموظف الخدمة العامة"، وتهدف هذه المبادرة إلي التأكد من تنفيذ القانون بدقة والتأكد من قيام الموظف الحكومي بدورة على أكمل وجه دون استغلال لمنصبه.

مشروعات قومية مكسيكية لمكافحة الفساد: قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما:

((مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات)) إيمانا بدور الدولة في توفير نظام إداري كفء وفعال ويطبق الشفافية ويعمل على مشاركة المواطنين وضمان حصولهم على المعلومات بسهولة ويسر قامت المكسيك بتطبيق هذا النظام" تقييم مدى تطبيق الشافية في المحليات"، يهدف هذا المشروع إلى تحديد المحليات التي يوجد بها قدر من الفساد بالإضافة إلي محاولة ترتيب المحليات وفقا لمدى تطبيق الشفافية بها وخلق نظام إداري كفء ونزيه.

ومن خلال **تطبيق هذا المشروع توصلت** الحكومة المكسيكية إلى عدة مهام أساسية للمحليات وهي:

- توفير المعلومات والبيانات للمواطنين الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين الاهتمام ومتابعة مطالب المواطنين مشروع إدارة القيم والأخلاق للموظفين في الخدمة العامة في إطار تطبيق مشروع إدارة الأخلاق والقيم الخاصة بالخدمة العامة، حددت وزارة "متابعة التطهير الإداري في المكسيك" Development Administrative and Controllership عدد من الواجبات تفرضها على الخدمة العامة وهي: ضرورة أتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في

تطبيق عمله تفادي تضارب المصالح وإتباع الأهواء الشخصية ضرورة إتباع الإجراءات القانون،

وقد حددت الوزارة عدد من العقوبات الواضحة والمعلنة لمخالفة ما سبق، وهي تحذيرات فردية أو جماعية معاتبة فردية أو جماعية فصل مؤقت النقل غرامات مالية الحرمان من التدرج في السلم الوظيفي أو تولي مناصب قيادية آليات تفعيل المشروعات السابقة - الفدرالية للمراجعة الأعلى للمركز في إطار برنامج مكافحة الفساد،

- قامت الحكومة المكسيكية بإنشاء SAOF/ The superior Auditing Office of the Federation لتكون تابعة للكونجرس المكسيكي. وسوف تكون SAOF جهة ذات إدارات فنية وإدارية ومالية مستقلة.

بالإضافة إلى صلاحيات قانونية تسمح لها بمراقبة ومتابعة حالات الفساد التي تقوم على استغلال المال العام، وبالتالي تقوم بتقديم توصياتها في هذا المجال، يتميز هذا المركز بقدر كبير من الاستقلالية عن مختلف الجهات الحكومية وذلك لضمان تفعيل دوره دون تحيز أو إكراه.

بالإضافة إلى ضمان حماية هذا المركز من أي تدخل سياسي يعيقه عن تأدية عمله بنزاهة، ولضمان هذا القدر من النزاهة والشفافية يعين في المركز موظفين غير متحيزين، بالإضافة إلى تعيين مسئولي المركز باستخدام أساليب شفافة، وتفادي أي تعارض للمصالح بين العاملين بالمركز والجهات التي تتابع.

خامسا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشـوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضـاء على الفسـاد وآثاره السـلبية[1]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفسـاد، فوفقا لمؤشـر CPI فأن درجة الولايات المتحدة هي 6.7 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه.

ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شـرعت في تنفيذها بدءً منتصف التسعينات.

مبادرات الولايات المتحدة لمكافحة الفسـاد (FCPA (Act Practices Corrupt Foreign: هي مبـادرة تبنتهـا الولايـات المتحـدة وتطبقهـا في معاملاتها الاقتصـادية مع باقي دول العالم. وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شـركة أمريكية تقوم بدفع رشـوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها.

في عام 1996 شـاركت الولايات المتحدة في مؤتمر Convention American-Inter Corruption Against لتجريم الرشـاوى الدولية التي تدفع للمسئولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

[1] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024

في ديسـمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD " لمكافحة الرشـوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية".

وقد جرم المؤتمر كل أشـكال الرشـاوى المدفوعة للمسـئولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول الأعضـاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شـركة وطنية تقوم بتقديم رشـاوى للمسـئولين في حكومات الدول الأخرى.

تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كلا من: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد.

الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي:

- الإصلاح الاقتصادي

- تحقيق الشفافية

- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية

- الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة

- استقلال القضاء

- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه

- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب.

- تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضـــمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

سادسا: ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الفساد

ان العلامة على مؤشـر مدركات الفسـاد كما هو معلوم عبارة عن علامة موزونة تسـتقى من ثلاثة عشـر مصـدرا أو مؤشـرا تتناول الأوضـاع السـياسـية والاقتصـــادية والمالية والإدارية ووضـــع الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان في الدول.

ولذا فان علامة أي دولة على مؤشـر مدركات الفسـاد تتأثر بالعلامة التي تحصـل عليا الدولة في كل مصـدر من هذه المصـادر، فدولة ما قد تحصـل على علامة جيدة على كفاءة وفاعلية الإدارة العامة المستمد من مؤشـر البنك الدولي للحوكمة العالمية(World Governance Indicators) ، الا انها قد تحصل على علامة منخفضـــة على مؤشـــر الحرية الذي يصـــدره بيت الحرية (Freedom House)وهكذا.

ولذا فان أي دولة تريد ان تحسـن وضـعها على المؤشـر عليها ان تفحص بعناية وعمق وضعها على كافة المؤشرات الفرعية المكونة لعلامة مؤشـر مدركات الفساد[1].

[1] https://jiacc.gov.jo/le2/3/2024.

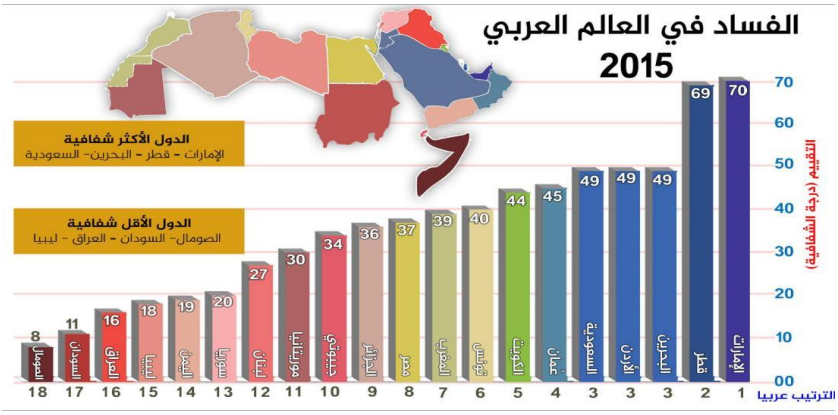

المصدر:https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23

مؤشـر الفسـاد العالمي لعام 2019 لا يختلف كثيرا عن سـابقيه، فقد كشـف في مجمله العام عن أن غالبية دول العالم لا تزال تفشـل في معالجة آفة الفسـاد بفعالية، على الرغم من التقدم الطفيف الذي حققته بعض الدول، وعلى غرار التقرير السـابق، حلت الإمارات أولى عربيا (21 عالميا) في جهود مكافحة الفساد بـ 71 درجة.

بينما جاءت الصـــومال في ذيل القائمة العربية والعالمية (180 عالميا) بـ 9درجات، وعلى مســـتوى العالم فقد تصـــدرت الدنمارك قائمة الدول الأكثر محاربة للفساد (87 درجة)، تلتها نيوزيلندا ثم فنلندا.

ويشـــمل التقرير الصـــادر عن منظمة الشـــفافية العالمية، 180 دولة، ويقاس مستوى الفساد فيها على أساس مؤشر من 100 درجة أعلاها الأفضل، وأصغرها الأسوأ.

سابعا: الدول في مؤشر الفساد من الأول إلى العاشر

أعلى المناطق محاربة للفساد كانت أوربا وحققت متوسطا يقدر بـــ 66 درجة، وأدناها كانت دول أفريقيا جنوب الصحراء وسجلت متوسطا قدره 32 درجة، أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فكانت عند 39 درجة.

.متوسط الفساد حسب المناطق:

ثلثا دول العالم حققت نتائج دون الخمسين درجة، فيما كان المتوسط المسجل عند 43 درجة، حسب التقرير، ويوضح مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 أن الفســـاد أكثر انتشـــارا في البلدان التي تتدفق فيها الأموال الضخمة بحرية في الحملات الانتخابية، وحيث تســـتمع الحكومات فقط إلى أصـــوات الأثرياء أو الأفراد الذين يحظون باتصال جيد بها.

أ. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

أظهرت المنطقة تقدما ضئيلا في السيطرة على الفساد بعد حصولها على نفس متوسط الدرجات الذي سجلته العام الماضي في مؤشر الفساد العالمي وهو 39 درجة.

حلت الإمارات أولى بـ 71 درجة (21 عالميا)، تلتها قطر بـ 62 درجة (30 عالميا)، ثم السعودية ثالثا بـ 53 درجة (51 عالميا).

وجاءت **سلطنة عمان** في المركز الرابع عربيا بـ 52 درجة (56 عالميا) ثم الأردن بـ 48 درجة (60 عالميا)، ثم تونس بـ 43 درجة (74 عالميا)، واحتلت **البحرين** المركز السابع عربيا بـ 42 درجة (77 عالميا) تلتها المغرب 41 درجة (80 عالميا) ثم الكويت بـ40 درجة (85 عالميا)، وتشاركت **مصر والجزائر** في المركز العاشر (106 عالميا)، ثم جاءت بعدهما جيبوتي في المركز 11.

وتشارك كل من **لبنان وموريتانيا** في المركز الـ12 عربيا، وحلت بعدهما **جزر القمر**، وجاء **العراق** في المركز 16 عربيا (162 عالميا)، وجاءت بعده ليبيا ثم السودان واليمن وتذيل كل من سوريا والصومال القائمة.

سوريا واليمن سجلا هبوطا كبيرا في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 حيث تراجع اليمن ثماني نقاط منذ عام 2012 بينما تراجعت سوريا 13 درجة خلال نفس الفترة.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2019، فإن المنطقة العربية تواجه تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، وأشار التقرير إلى أن شخصا واحدا من بين كل اثنين في **لبنان**، على سبيل المثال، يتعرض للرشوة مقابل الحصول على صوته، بينما يتلقى واحد من كل أربعة تهديدات، إذا لم يصوت بطريقة معينة.

في **تونس** يرى التقرير أن الدولة الشمال أفريقية ما زالت تراوح مكانها في المؤشر العالمي للفساد، على الرغم من التقدم في تشريعات مكافحة الفساد على مدى السنوات الخمس الماضية، ويشكل ضعف إنفاذ القانون في تونس تحديا كبيرا. وبدون آليات التنفيذ والمراسيم الإدارية، ستبقى القوانين غير فاعلة، حسب التقرير.

السعودية في تقرير 2020 حصلت على 53 درجة، متحسنة بأربع درجات مقارنة بـ 2019، ورغم جهود المملكة لمحاربة الفساد لم تكن هناك إجراءات قانونية أو تحقيقات شفافة أو محاكمة عادلة وحرة للمشتبه بهم، كما أنها تواجه مشاكل جمة خاصة في مجال حقوق الإنسان.

بشكل عام ولتحسين ثقة المواطنين في حكومات الدول سالفة الذكر، يوصي التقرير دول المنطقة العربية ببناء مؤسسات شفافة، وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين، ومنعهم من الإفلات من العقاب، فضلا عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ب. تركيا وإيران:

رغم تطلعاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تركيا لم تتحسن في جهود مكافحة الفساد، إذ انخفضت بشكل ملحوظ بمعدل 10 درجات منذ عام 2012، بحصولها على 39 درجة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019، حلت تركيا في المرتبة 91 من بين 180 دولة شملها التقرير، وأحد أهم أسباب ذلك التراجع هو ضيق المساحة المتاحة للديمقراطية، حسب التقرير الذي أشار للقمع الذي قامت به أنقرة ضد المنظمات غير الحكومية، كما أغلقت ما لا يقل عن 1500 مؤسسة وجمعية واستولت على ممتلكاتها، بينما استمرت في مضايقة المجتمع المدني واعتقاله قياداته ومقاضاتهم.

أما إيران فقد تصدرت قائمة الدول التي انخفض فيها مؤشر الفساد العالمي لعام 2020، إذ حصلت على 26 درجة فقط، لتتراجع ثماني نقاط إلى المرتبة 146.

ثامنا: مدركات الفساد في بعض دول العالم سنة 2022

الشكل رقم4 ترتيب بعض الدول العربية من حيث مؤشر الفساد سنة 2022.

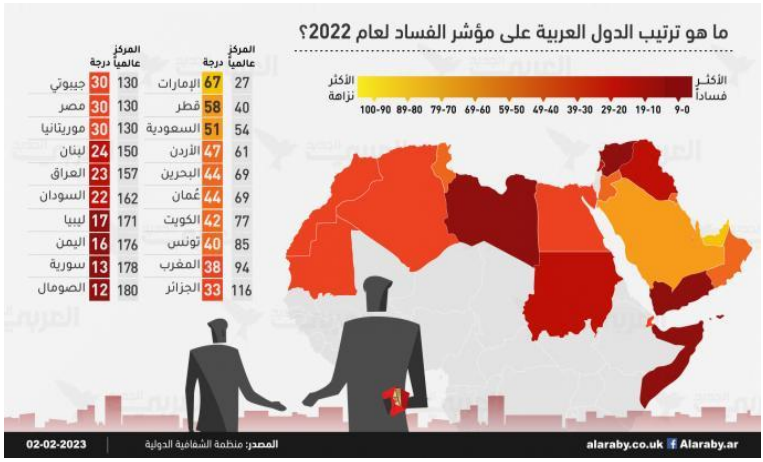

المصدر: تم الاطلاع عليه يوم 4مارس2024
https://www.alaraby.co.uk/infograph-media,le 2/2/2023

أصدرت منظمة الشفافية الدولية نسختها المحدثة من مؤشر "مُدركات الفساد" لعام 2022[1](CPI) ، والذي أظهر استمرار فشل العالم في مكافحة الفساد، خاصة مع عدم إحراز 95% من البلدان أي تقدم يذكر منذ عام 2017.

على صعيد آخر، فلا يزال العالم مكاناً أقل سلاماً، وفقاً لمؤشر السلام العالمي، وهو ما يؤكد وجود علاقة واضحة بين العنف والفساد، حيث حلّت

[1] https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-,le4/3/2024.

الدول التي سجلت أدنى مرتبة في مؤشر السلام أيضاً في مراتب منخفضة جداً في مؤشر مكافحة الفساد.

إذ تفتقر الحكومات التي يعوقها الفساد إلى القدرة على حماية الناس، في حين أن السخط العام من المرجح أن يتحول إلى عنف، وفقاً لما ذكره بيان "منظمة الشفافية الدولية"، من جانبها، قالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية، ديليا فيريرا روبيو: "لقد جعل الفساد عالمنا مكاناً أكثر خطورة، نظراً لأن الحكومات فشلت بشكل جماعي في إحراز تقدم ضده، فإنها تغذي الارتفاع الحالي في العنف والصراع - وتعرض الناس للخطر في كل مكان."

وترى أن السبيل الوحيد للخروج هو قيام الدول بالعمل الجاد، واستئصال الفساد على جميع المستويات لضمان عمل الحكومات لجميع الناس، وليس فقط النخبة القليلة.

أبرز الملامح العالمية: تبرز الملامح العالمية من حيث الفساد من خلال مؤشراته وترتيب الدول حسبه[1].

ويصنف مؤشر مكافحة الفساد 180 دولة وإقليم من خلال المستويات المتصورة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نظيف للغاية)، ولا يزال المتوسط العالمي للمؤشر دون تغيير عند 43 للعام الحادي عشر على التوالي، وأكثر من ثلثي البلدان لديها مشكلة خطيرة مع الفساد، حيث سجلت أقل من 50.

[1] https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-,le4/3/2024.

وتصدرت الدنمارك مؤشر "مُدركات الفساد" لعام 2022، بتقييم 90 درجة، تليها فنلندا ونيوزيلاندا، وكلاهما بـ 87 درجة، فيما كانت شملت قائمة الدول في مذيلة المؤشر كلاً من: جنوب السودان (13) وسوريا (13) والصومال (12)، فنزويلا (14)، اليمن (16)، وكلها متورطة في صراعات طويل الأمد.

كما أظهر المؤشر أن 26 دولة - من بينها المملكة المتحدة (73) وقطر (58) وغواتيمالا (24) - سجلت جميعها أدنى مستوياتها التاريخية هذا العام.

الدول العربية:

وعربياً، كان متوسط التقييم أدنى بصورة كبيرة من المتوسط العالمي، بواقع 33 درجة فقط، متأثراً بدول؛ الصومال، وسوريا، واليمن، وليبيا، وجزر القمر، وجميعها تحت مستوى 20 درجة.

فيما احتلت الإمارات الصدارة عربياً بإجمالي 67 درجة في مؤشر "مُدركات الفساد لعام 2022"، فيما كانت في المرتبة 27 عالمياً، تلتها قطر بـ 58 درجة، والأردن (47)، والبحرين وعُمان، بواقع 44 درجة لكلاً منهما، كآخر دولتين فوق المتوسط العالمي، وحلت مصر في المرتبة 130 عالمياً مسجلة 30 درجة، وهذا تراجع بـ 3 درجات.

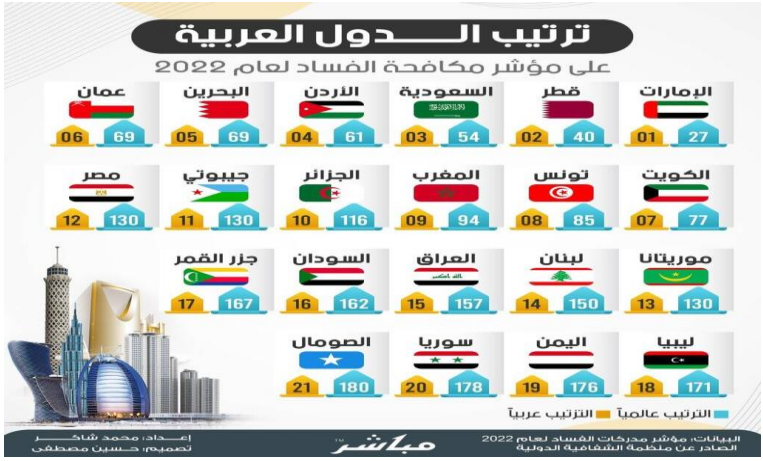

المصدر:https://www.mubasher.info/news/le4/3/2024

وقد اشـــارت بعض تقارير منظمة الشـــفافية الدولية على عدد من الســـمات الرئيســـة التي تميز إدارة الحكم في الدول العربية والتي تســـاهم ليس فقط في انتشـــار الفســـاد فحســـب، بل وفي زيادة التوترات المدنية والصـــراعات الداخلية، ومن هذه السمات نجد [1]:

1 - النزعة الســـلطوية وضـــعف أو غياب مشـــاركة الناس في صـــناعة القرارات، وبالتالي ضعف الرقابة والمسائلة .

2 - بنى القوة التقليدية (Power Structures) العصـــية على التغيير، وعدم القدرة على تفكيكها حتى بعد "ثورات الربيع العربي."

[1] https://jiacc.gov.jo/le2/3/2024

3 - انعدام السلم والامن الاجتماعي حيث بين اخر مؤشر للسلم العالمي (Global Peace Index) إلى ان الإقليم العربي هو اقل أقاليم العالم سلما، مما جعل معامل المجازفة لكل دول الإقليم اما عاليا، أو عال جدا، أو خطيرا.

4 ـ غياب أو ضعف قنوات المشاركة المدنية، والشفافية، والقدرة على الوصول للمعلومات المتعلقة بالموازنات والمشتريات الحكومية بشكل عام، وذات الصبغة الحساسة بشكل خاص.

5 - تركز الثروة في ايدي فئة قليلة من الناس، وظهور طبقة من المكتسبين والمنتفعين من السلطة التنفيذية، ونمو قدرتهم في التأثير على صناعة السياسات العامة لما فيه مصلحتهم، حتى وان أدى ذلك إلى الصراع الداخلي.

6 - التضييق على المجتمع المدني ووسائل الاعلام مما أضعف من قدرتهما على الرقابة والاسهام في التغيير الاجتماعي.

7 ـ ضعف اليات الوقاية من الفساد وغيرة من الجرائم الماسة بالمال العام، على الرغم من التقدم المحرز في بعض الدول في مجال كفاءة وفاعلية الإدارة الحكومية.

8 - تركز الجهود على ملاحقة الفساد الصغير (رشوة الموظفين العموميين) وضعف أو غياب الاليات المناسبة للكشف عن الفساد الكبير، والفساد السياسي المنظم، وضعف الرقابة على حركة أموال المتنفذين، واستخدام المال العام لأغراض فئوية أو خاصة، ليس ذلك فحسب فقد بلغ حد الفساد في أحد الدول العربية إلى منع المواطنين من سحب مدخراتهم الخاصة من البنوك.

9 - تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، التي يفترض فيها حماية الحقوق والحريات، وعلى المؤسسات الحقوقية، وقد وصل الحد في احدى الدول العربية إلى اغلاق هيئة مكافحة الفساد فيها منذ بداية عام 2021.

10 - إنفاق المال العام على مشروعات بذخية لا تسهم بالضرورة في التنمية المستدامة، وخاصة عندما يكون هذا الانفاق على حساب تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة والنقل والرعاية الاجتماعية، مما يزيد من فجوة الثقة المتدهورة أصلا.

ان انطباق السمات المذكورة أعلاه كليا أو جزئيا، يختلف بطبيعة الحال من دولة لأخرى، ومن إقليم فرعي لأخر. ولذا تناول التقرير بنوع من التفصيل حالة دول الخليج العربية، وحالة دول المشرق العربي، وحالة دول المغرب العربي، وحالة الدول العربية التي تمر بالصراعات العنيفة والاقتتال الداخلي كل على حدا. ومع ذلك يمكن للقارئ المتفحص للتقرير ان يكتشف ان الفرق بين الدول العربية يكمن في الدرجة وليس في النوع.

ان التراجع الواضح للدول العربية في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 يجب ان يكون نداء يقظة لإجراء الإصلاحات الحقيقية التي طال امدها، وعلى راسها وقف دوامة العنف، وانهاء نمط الاستفراد بالسلطة، وفتح المجال لمشاركة الناس في صناعة القرار، وحماية وتعزيز الحقوق والحريات[1].

[1] https://jiacc.gov.jo/ ;le5/3/2024.

خاتمة

ان تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وامكانية تغلغلها في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية. ..الخ، ونتائجها السلبية قد دفعت إلى وضع **عدة آليات لمكافحتها** واحتوائها ومن بين هذه الاخيرة يمكن أن نورد ما يلي:

ـ الإصلاح الإداري بالتخلص من السلوك الاداري الفاسد وتحسين الإدارة العامة من خلال وضع نظام عادل للتعيين وتقييم أداء الموظفين والمسؤولين وترقيتهم، وزيادة رواتب الموظفين وتحسين مستوى المعيشة، والعمل على اصلاح نظام الخدمة المدنية، من خلال معالجة الأسباب المنشئة للفساد الفساد الإداري والمالي.

- تفعيل دور المؤسسات الرقابية والتي لها الحق في الإشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي، وتعزيز المسائلة والمحاسبة للأشخاص الذين يتولون المناصب العامة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز بسيادة القانون.

- سن قوانين واضحة وصريحة وتنظيمات ادارية متطورة، وانشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابية، عالية الكفاءة تساندها ارادة سياسية حازمة لمتابعة حالات الفساد الإداري والمالي،

- متابعة الموظفين الحكوميين ومساءلتهم واستجوابهم أمام رؤسائهم عن نتائج أعمالهم، وان ويكون هؤلاء الرؤساء مسؤولين بدورهم أمام السلطة الأعلى منهم وفقاً للتسلسل الإداري.

- الإصلاح الاجتماعي وذلك بالعمل على زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد، والتأكيد على دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق

والأمانة والإخلاص، والمهنية في العمل، وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين.

- الإصلاح السياسي وذلك من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية والقابلية على المحاسبة وأن يكون ملتزم ومقتنع بمحاربة الفساد، والعمل على ايجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه، تنفذ أحكامه على جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتمائهم وطوائفهم وأن يحاسب كبار الفاسدين في مؤسسات الدولة كما يحاسب صغارهم.

وعليه نستنتج أن الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، وهو ظاهرة قديمة على مر العصور ساهمت في انهيار انظمة وسقوط عدة حضارات وانظمة سياسية وحرك ثورات واشعال الانتفاضات (الربيع العربي، الحراك الجزائري...الخ).

ويشمل الفساد عموما جميع الاختلالات التي تمس الجانب السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد عناصر الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة، بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطيافه لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال في كل المجتمعات عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل، أو مظهر من مظاهر الفساد في الدولة والمجتمع .

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية:

1/ الكتب:

1 - أحمد عبد الوهاب الشـــرقاوي، **معجم المصـــطلحات القانونية وحقوق الانســـان**، الجزء الاول، الطبعة الاولى، امواج للنشـــر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.

2 - بلال أمين زين الدين، **ظاهرة الفســـاد الإداري في الدول العربية والتشـــريع المقارن**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2009.

3 - جمال الدين بن المنظور، **لســـان العرب**، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.

4 - حمدي عبد العظيم: " **عولمة الفســـاد وفســـاد العولمة**"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

5 - صـالح بن راشـد بن علي المعمري، **اسـتراتيجية مكافحة الفسـاد الاداري في القطاع العام**، الطبعة الاولى، مؤســـســـة الانتشـــار العربي، بيروت، لبنان، 2013.

6 - خ ع، **محاضـرات في مقياس أخلاقيات المهنة والفسـاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السـنة: الثانية تسـيير اخطار، معهد علوم الأرض والكون، قسـم: الجغرافيا وتهيئة الإقليم، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة2، 2022.2023.

7 ـ عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث، الرياض, السعودية, 2005.

8 - عبد الرحمن علي غنيم، **الفساد الاداري ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، دراسة تطبيقية علة تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الاداري**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2022.

9 - فاروق عبد الخالق، **الفساد في مصر دراسة اقتصادية تحليلية**، العربي للنشر، القاهرة، مصر، 2007.

10 - محمد مصطفى القللي، **في المسؤولية الجنائية**، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، مصر.

11 - مهدي حسين زويلق، **التنمية الإدارية والدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1993.

12 - نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

13 ـ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي، اسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي**، الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي، 2013.

14 - هاشم الشمري، ايثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011.

2/ المذكرات والمجلات:

15 - حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

16 - الصـاف محمد، **أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها، بالتطبيق على الملكة العبية السـعودية**، مجلة الإدارة العامة، العدد 82 مارس1998 .

17 - حسين عليوي حسين الطائي، **الاساليب العلمية للقضاء على الفساد، رؤية قرآنية**، ملحق مجلة الجامعة الاسـلامية، ندوة الفسـاد الاداري والمالي وسـبل معالجتها، 2009/12/15، مركز البحوث والدراسـات الاسـلامية، الجامعة الاسلامية، بغداد، العراق، ملحق رقم 6، 2010.

18 - راضية مسعود، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واسـتراتيجيات مكافحته**، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، المجلد 3، عدد 29، مركز جيل البحث العلمي بالجزائر، فرع لبنان، 31ديسمبر 2018.

19 - روبرت كليتجارد، **التعاون الدولي لمكافحة الفسـاد، التمويل والتنمية**، البنك الدولي، مجلد35 ، عدد 1،. مارس، 1998.

20 - عبد القادر الخليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصـاد السـوق وتفشي الفساد**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.

21 ـ عادل بن أحمد الشلفان، **الفساد الإداري في المؤسسات العامة- المشكلة والحل-**، المجلد 25، العددان الأول والثاني، يناير ويوليو2003، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

22 - قوميري حميدية، **مدى فعالية آليات مكافحة الفسـاد في الجزائر**، (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد)، مجلة البيبان لدراسـات القانونية والسـياسـية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022.

ثانيا/ باللغة الاجنبية:

1 / Books:
23-The oxford English; Arabic dictionary of current usage, oxford university1995
24 - Vaknin, Sam, Crime and corruption, united press international, Skopje, Macedonia, 2003.

2/ **مواقع الانترنيت:**

25 ــ شريهان ممدوح حسن أحمد، **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"**، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، عن الموقع الالكتروني:
26 - www.transparecy.org. le 21.05.2023.
27 ــ محمد عباس نعمان الجبوري، **مفهوم الفساد في القرآن الكريم**، جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، آيار/2012، للمزيد عن التفاصيل راجع الموقع الالكتروني:

https://www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition7/basic_ed7_26.
28- هند محمود حميد، **الفساد(تعريفه وخصائصه، أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته)**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2018.
28://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/25/13;le13/2/2024 ;

29-عبد الله حسين محمد الاهدل، **الفساد السياسي، نظرة تحليلية**، كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 9، سيتمبر 2019

https://national-univ.net ;

30- http://www.kashifalgetaa.com,le4/3/2024.

31- https://mksq.journals.ekb.eg.le 14/1/2024.

32-هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي واثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي**، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر، مصر.

https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/ le11/2/2024.

33 ـ أحمد ابو دية، **الفساد: اسبابه وطرق مكافحته**، الطبعة الاولى شباط 2004، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان 2004، حقوق الطبع والنشر محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، بدعم من القنصلية البريطانية العامة – القدس – British Consulate General Jerusalem عن الموقع الالكتروني: https://lib.asu.edu.bh; le 3/3/2024/

34- https://ecomang.uodiyala.edu.iq/

35-https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/ le5/3/2024/

عادل رمضان حيدر، **أسباب الفساد المالي والاداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد2، ديسمبر 2023.

36- https://bakkah.com/ar/knowledge-center ;le2/2/2024.

37 - https://bakkah.com/ar/knowledge-le29/1/2024.

38-https://www.mosoah.com/career-and-education/human-resources/ le8/2/2024.
39 - https://www.transparency.org ;le1/1/2024/
40 - https://www.transparency.org ;le1/1/2024/
41https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet; le1/3/2024.
42https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet; le15/2/2024/
43 - https://www.imf.org,le 3 /3/2024
44 - https://www.imf.org,le 3 /3/2024.
45 - http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency
46 - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024.
47-http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency:
le15/2/2024.
48 - http://www.ad.gov.eg/About%20MSAD/Transparency
49 - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024
50 - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024
51 - https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp; le5/2/2024
52 - https://jiacc.gov.jo/le2/3/2024.
55-https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-,le4/3/2024.
56 - https://jiacc.gov.jo/ ;le5/3/2024.

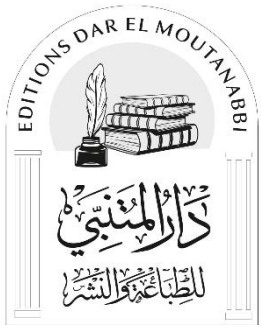
EDITIONS DAR EL MOUTANABBI
دار المتنبي
للطباعة والنشر